الإثنين 3 أيلول 2018
العدد 3555 السنة الثالثة عشرة
lundi 3 septembre 2018 no 3555 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
ديون القطاع الخاص «الهالكة»

- أديب نعمة
رأس المال والطائفة
- طلال فيصل سلمان
الصندوق السيادي الآن
- نبيل عبدو
10 سنوات على الأزمة العالمية

لقاء الحريري ـ باسيل: دخان أبيض أم أسود؟

التيار مصرّ على وزارة دولة للقوات [3]

بداية التوطين!
[14 ـ 15]

عرضت واشنطن على عمّان والقاهرة حلولاً مالية لأزماتهما بشرط توطين من تبقى لديهما من حملة الوثائق (أي بي أيه)

Al Maaref University
جامعة المعارف
تُعلن جامعة المعارف عن استمرار التسجيل للعام الدراسي 2018-2019 في كليّاتها الخمس: الهندسة، العلوم، إدارة الأعمال، الإعلام والفنون، الأديان والعلوم الإنسانية، وقسم الترجمة واللغات.
www.mu.edu.lb
+ 9611820930

العراق

ضغوط أميركية غير مسبوقة
«الكتلة الأكبر» رهن قرار الأكراد

17

تقرير

حديث متزايد عن انهيار مقبل
نهاية أسطورة «الاقتصاد المقاوم للأزمات»

4

قضية اليوم

لن يكون لبنان في منأى عن قرار الإدارة الأميركية وقف التمويل لـ«الأونروا». البلد الذي يستضيف مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين، «يتهيّب» توقّف الخدمات التي تُقدّمها الوكالة الأممية، ويستعد لإطلاق حملة دبلوماسية بغية تأمين البدائل

لبنان في الصف الأمامي دفاعاً عن «الأونروا» وضد واشنطن

ليا القزي

يقف لبنان في مقدمة الدول المعنية بقرار الولايات المتحدة الأميركية وقف تمويل «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، بالكامل. لا يتعلّق الأمر حصراً بالتزام لبنان بالقضية الفلسطينية والدفاع عنها، بل بسبب وجود لاجئين فلسطينيين في لبنان، وارتباط مستقبل هذا البلد السياسي بالواقع الديمغرافي لهذه الكتلة. انطلاقاً من هنا، سيكون للإجراءات الأميركية انعكاسات مُباشرة على الوضع اللبناني الداخلي، وعلى حالة اللاجئين الموجودين على أرضه، الذين يبلغ عدد المُسجلين منهم في لوائح «الأونروا» (وفق تقرير صادر عن الوكالة في كانون الثاني عام 2017) 463664 لاجئاً. الأزمة التي تلوح في الأفق يتحمّل مسؤوليتها من كان أصل «الوباء»: إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب والعدّو الاسرائيلي. إلا أنّ ذلك لا يعفي الدولة اللبنانية من واجب اتخاذ الإجراءات المناسبة ووضع خطة، تكون مصلحة اللاجئ عمودها الفقري، من أجل مواجهة القرار الأميركي الهادف إلى إلغاء وجود الفلسطينيين كلاجئين، وإسقاط حقّ العودة عنهم، وتوطينهم في البلدان التي لجأوا إليها، كلّ ذلك تمهيداً لتصفية القضية الفلسطينية والانتهاء من تنفيذ ما بات يُعرف بـ«صفقة القرن»، ولو أطلت علينا بمسميات أخرى في المستقبل القريب.

بحسب تقرير «الأونروا» الصادر في كانون الثاني 2017، كان هناك أكثر من 36 ألف تلميذ مُسجلين في العام الدراسي 2016 ـ 2017، وبلغ مجموع زيارات المرضى السنوية إلى مرافق تدعمها الوكالة أكثر من مليون زائر، وهناك أكثر من 60 ألفاً يستفيدون من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي. تستند مصادر دبلوماسية إلى هذه الأرقام للقول إنّ «المشكلة، بعد توقف المساهمة الأميركية ستكون كبيرة». وتُضيف أنّ «الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، محلياً، سترتفع». فالوكالة الأممية تتولّى إدارة وتمويل «العديد من المدارس والمستشفيات. وقف الدعم الأميركي، وعدم مُبادرة دول أخرى إلى تعويض النقص، سيؤديان إلى ارتفاع الطلب على القطاعات الأساسية، ما سيكون له انعكاسات مُباشرة علينا في المجالات كافّة». والأخطر، احتمال «ارتفاع الخطاب المُتطرف تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وتحميلهم تبعات النقص في حاجات مُعينة، كما يحدث تجاه النازحين السوريين، وذلك عوض أن تكون السهام موجهة تجاه أصل المشكلة، أي السياسة الأميركية».

> مصادر دبلوماسية: إذا كانت الدول العربية داعمة فعلاً للقضية الفلسطينية، فستوقف التمويل لـ«الأونروا»

في الإطار نفسه، يتحدّث رئيس «لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني»، الوزير السابق حسن منيمنة، فيقول لـ«الأخبار» إنّ قرار الإدارة الأميركية وقف تمويل «الأونروا» له انعكاسان؛ الأول عامّ، «يتعلّق بالتضييق على الأونروا بهدف إيقافها، وإلغاء حقّ العودة للفلسطينيين، والدفع نحو توطينهم في البلدان حيث يوجدون». أما الثاني، فسيكون على «واقع عيش الفلسطينيين في لبنان». يرى منيمنة أنّه «إذا» دخل المشروع الأميركي حيّز التنفيذ، «فسيرتد ذلك سلباً على التقديمات الاجتماعية التي تؤمنها الأونروا لجمهور فلسطيني واسع سيُحرم من مصدر العيش، ما سيؤدي إلى كوارث. من هنا، تظهر مصلحة لبنان الأولى في الدفاع عن الأونروا».

يُصرّ منيمنة على أنّه «ليس بالضرورة أن ينجح المشروع الأميركي الداعي إلى إلغاء الأونروا، لأنّ هذا القرار يعود إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أنشأت الوكالة. ولغاية الآن، لا تزال أكثرية الدول في الأمم المتحدة داعمة لعمل وكالة الأونروا». استغلال هذا العامل، «مع بعض الجُهد لتأمين مصادر للتمويل من دول مانحة جديدة، وزيادة مساهمات الدول المانحة الصديقة، قد يكون هو البديل».

تعي المصادر الدبلوماسية اللبنانية أهميّة إطلاق حركة دبلوماسية وسياسية، تجاه الاتحاد الأوروبي والخليج العربي، من أجل إيجاد حلول بديلة. «ندرك جيداً أنّه لا يُمكن ردع القرارات الأميركية، ولكن بالإمكان وضع خطة لمواجهتها بالوسائل الدبلوماسية، من خلال طلب الاجتماع بسفراء الدول المعنية، وتحريك البعثات اللبنانية في الخارج لتسليم رسائل إلى حكومات تلك الدول، وطلب زيادة التمويل». إلا أنّ ذلك لن يكون سهلاً، بوجود آلة الضغط الأميركية. فيوم السبت، نشرت القناة الإسرائيلية الثانية خبراً عن أنّ إدارة ترامب أبلغت المسؤولين الإسرائيليين أنّ الولايات المتحدة ستسمح لدول الخليج بضخّ أموال لـ«الأونروا»، لهذا العام فقط. يعني ذلك أنّ الضغوط الأميركية لمُمارسة على الدول الخليجية ستُشكّل عقبة أمام عملية البحث عن بدائل للتمويل. تردّ المصادر الدبلوماسية بالقول إنّ «أهمية استمرار عمل الأونروا تكمن في الحفاظ على الهوية السياسية للاجئين الفلسطينيين. إذا كانت الدول العربية فعلاً داعمة للقضية الفلسطينية ولحقّ العودة، فلن يردعها شيء عن تأمين التمويل، الذي نُطالب به من أجل الفلسطينيين ولتأمين عمل وكالة دولية، وليس للخزينة اللبنانية»!

وزارة الخارجية اللبنانية لم تنتظر طويلاً حتّى تتحرّك. عند الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم، يجتمع الوزير جبران باسيل مع سفراء الدول المضيفة والمانحة والمعنية بملف «الأونروا». يأتي ذلك بعد أن أصدرت الوزارة بياناً «حاداً» يُظهر إدراكها لخطورة القرار الأميركي وما سيترتب عليه. أكدت الخارجية أنّ «مساهمات الدول في الأونروا ليست منّة أو مكرمة من أحد، بل هي واجب على الدول التي وافقت على إنشاء دولة إسرائيل». وكان باسيل قد صعّد موقفه ضدّ الولايات المتحدة، مُغرّداً: «ماذا تُخبّئ صفقة العصر بعد الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، وتكريس يهودية الدولة وآخرها وقف تمويل الأونروا لإلغاء حق العودة؟ لجوء، نزوح، دمج، فرز، ترانسفير! دولة أحادية ترفض الآخر وتسعى إلى خلق كيانات أحادية مجاورة! لا، لن نقبل لا بالتوطين ولا بالتقسيم... ولا بصفقة تنهي عصر التنوّع».

راجع في الصفحتين 14 و15:
توطين اللاجئين في مصر والأردن

الخارجية: المساهمات في «الأونروا» واجب على الدول التي وافقت على إنشاء «إسرائيل» على أرض فلسطين

بزحلة صار عندك أحلى جار!
زحلة – حوش الأمراء – مستديرة المنارة – سنتر هراوي 1321
FIRST NATIONAL BANK S.A.L.
fnb.com.lb
1244

الأميركيون في محيط عين الحلوة

يوم الجمعة الفائت، حطّت طوافتان عسكريتان في مدينة رفيق الحريري الرياضية في صيدا. كانت الأولى تنقل وفداً عسكرياً أميركياً، مع مسؤول في السفارة الأميركية في بيروت، أما الثانية فكانت للمؤازرة. بمواكبة أمنيةً مُشدّدة، انتقل الوفد إلى ثكنة زغيب العسكرية، حيث عقد اجتماعاً مع كبار الضباط في الجيش اللبناني، واستخبارات الجيش في منطقة الجنوب. بعد ذلك، انتقل الوفد الأميركي، برفقة ضباط أميركيين، إلى منطقة سيروب المُطلّة على مخيم عين الحلوة.

ليست هذه المرّة الأولى التي «يزور» فيها وفد عسكري أميركي مُحيط عين الحلوة، بل المرّة الثالثة خلال عام واحد. مصادر فلسطينية ربطت بين الزيارة الأخيرة للوفد الأميركي، والزيارة التي قام بها قائد المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي الجنرال جوزف فوتال، قبل قرابة أربعة أشهر، حين اجتمع أيضاً في ثكنة زغيب مع كبار الضباط في الجيش، و«حقّق» معهم وقتها في أوضاع المُخيم، والأحياء التي يتمركز فيها المطلوبون، وأعدادهم، والإجراءات المُتبعة من قبل القوى الأمنية على مداخل المُخيم.

تربط مصادر صيداوية بين الزيارات الأميركية ومُخطط واشنطن تجاه القضية الفلسطينية، وإلغاء وكالة «الأونروا»، وتُعيد إلى الأذهان «المُخطط القديم بجرف هذا المُخيّم، بالتزامن مع التوطين وإلغاء حقّ العودة».

(الأخبار)

المشهد السياسي

دخانٌ أبيض أم أسود بعد لقاء الحريري ـ باسيل؟

أما وقد انقضت مئة يوم ولم تتألف الحكومة التي لطالما ردّد رئيس الجمهورية ميشال عون أنها ستكون «حكومة العهد الأولى»، فإن عامل الوقت بدأ يضغط على الجميع

هبّةٌ باردة وهبّةٌ ساخنة في ملف التأليف الحكومي. من المرجح أن يلتقي الرئيس المكلف سعد الحريري اليوم وزير الخارجية جبران باسيل قبل أن يطلب موعداً لزيارة رئيس الجمهورية ميشال عون في بعبدا. هذان اللقاءان كانا متوقعين، بالأمس، ما أن تبلغت دوائر القصر الجمهوري، أن الحريري قد عاد من رحلته الخاصة إلى مصر، لكن الحريري فضّل إجراء إتصالات بعيدة عن الأضواء، قبيل بدء العد العكسي لتقديم أول مسودة حكومية لرئيس الجمهورية.

وعلمت «الأخبار» أن الحريري أبلغ رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، بوضوح، أنه لم يعد قادراً على الانتظار أكثر لتأليف حكومته العتيدة. كما أبلغه، بوضوح أيضاً، أن لا نائب رئيس حكومة ولا حقيبة سيادية للقوات في الحكومة المقبلة.

وفي المعلومات ان الحريري يعمل، بجهد أكبر، لحلحلة «العقد الثلاث» التي تعترض تأليف الحكومة: العقدة القواتية، العقدة الدرزية و«عقدة تمثيل سنّة 8 آذار». وقالت مصادر مطلعة على الاتصالات الجارية إن العقدة الأخيرة «جدّية».

«العامل الوحيد الذي يمكن أن يطرأ على الوضع الحكومي هو اللقاء المرتقب بين الحريري وعون»، على حدّ تعبير رئيس مجلس النواب، الذي نقل عنه زواره، أمس، أن هذا اللقاء «من المفترض ولا يجوز أن يتأخر، لأن أوضاع البلاد لا تحتمل، لا سيما الوضع النقدي والمالي»، معتبراً أن أي خضة من هذا النوع «لا يمكن للبلد أن يتحملها، فنحن لسنا إيران ولا تركيا». وفي ما يتعلق بالدور الذي قام به على خط الحريري ـ جعجع، أشار بري إلى تخلي القوات اللبنانية عن المطالبة بوزارة سيادية أو بمركز نائب رئيس الحكومة، غير أن مطلبها بات مُحدداً بالحصول على حقائب أساسية وازنة «وقد أصبح هذا المطلب بعهدة الحريري، وعليه أن يبحث في كيفية إقناع الآخرين به». وقال بري «إذا نجحنا في تذليل عقدة القوات، تبقى أمامنا العقدة الدرزية، وسوف نجد لها حلاً».

> حزب الله: رئاسة الجمهورية المقبلة لا تمر في الحكومة

ووفق أوساط سياسية واسعة الإطلاع، فإن جعجع قدم ما اعتبره «التنازل الأخير» الذي «لا تنازل من بعده تحت أي ظرف من الظروف»، وتقول إن بري والرئيس المكلف تمكّنا من إقناع جعجع بالتخلي عن الحقيبة السيادية وموقع نائب رئيس الحكومة، بضمانة حصوله على أربع حقائب. وتضيف: «هناك ثلاث وزارات دولة عند المسيحيين يجب أن تكون في هذه الحالة من نصيب رئيس الجمهورية أو التيار الوطني الحر، إلا إذا وافق الرئيس المكلف على تقديم تنازل بقبول واحدة من هذه الوزارات الثلاث (أي تكون من نصيب الوزير المسيحي (غطاس خوري) المحسوب على الحريري)، ولا سيما أن تيار المردة مرشح لنيل وزارة الأشغال العامة والنقل، فيكون توزع المقاعد المسيحية كالآتي: 9 لرئيس الجمهورية و«التيار»، أربع حقائب لـ«القوات»، واحدة لـ«المردة»، والأخيرة من حصة الحريري.

في المقابل، قالت مصادر مطلعة على الاتصالات الجارية إن حصول القوات اللبنانية على أربع حقائب «لا يعني أن الحقائب الأربع ستكون أساسية، بل ستكون بينها حكماً حقيبة دولة... وأي كلام آخر لا يلزم أحداً». وأكدت أن الحريري يعرف تماماً أن التيار الوطني الحر لن يتنازل عن أي حقيبة من حصته، «وهو لا يزال على موقفه بأن الحريري يمكنه أن يعطي جعجع أي وزارة يشاء من كيسه لا من كيس غيره، ولا نقاش في ذلك».

في السياق الحكومي، أطلق نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم أول إشارة مبطنة رافضة لنيل أيّ مكوّن من مكوّنات الحكومة الثلث المعطل بعنوان رئاسة الجمهورية المقبلة. وقال في خطاب له في النبطية، أول من أمس، إنه «إذا كان البعض يظن أن ربط تأخير تشكيل الحكومة بالخارج أو بازمات الخارج يؤدي إلى حل، نقول له لا، إنما ذلك يؤدي إلى مزيد من التعطيل. وإذا كان البعض يربط تشكيل الحكومة برئاسة الجمهورية، ويعتقد أن موقعه في داخل الحكومة يهيّئ له أن يكون رئيساً للجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس الحالي فهو واهم»، مؤكدا أن رئاسة الجمهورية «لم تكن يوماً في لبنان مرتبطة بتشكيل الحكومة، فقبل انتخاب رئيس الجمهورية كانت دائماً تحصل تداخلات محلية وإقليمية ودولية، وأحياناً يكون الحل غير متوقع قبل خمسة أشهر من موعدها. وبالتالي، رئاسة الجمهورية لها مسار آخر عندما يحين وقتها، فلا تضيّعوا الوقت على أحلام لا يمكن أن تتحقق من خلال الحكومة». وشدد على أن الحكومة هي ضرورة ملحة في هذه المرحلة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، «وقد ضاق الوقت، ويجب أن ننتهي وننجزها لمصلحة الناس».

من جهته، ردّ رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني طلال أرسلان على الصيغ المتداولة، ومن ضمنها تسمية وزير درزي يكون مقبولاً من النائب السابق وليد جنبلاط ومن العهد، فقال عبر «تويتر» إن كل من يحاول طرح ما يسمى أسماءً وسطية في التمثيل الدرزي «هو حصان طروادة للعهد وتوجهاته، ولن نقبل بها، لا في الشكل ولا في المضمون، كما هو تامر على التوجهات الاستراتيجية للدروز في خضم التآمر على المنطقة بأسرها». وأضاف: «هذا أمر محسوم ولن نناقش به أحد، مع العلم أنه لم يطرح علينا في شكل رسمي. فتحسباً مسبقاً له، علينا أن ننبّه منه للإيضاح فقط لا غير».

وكانت راجت في الأيام الأخيرة معلومات مفادها أن جنبلاط رسم معادلة نهائية للمقعد الدرزي الثالث في الحكومة الثلاثينية، قوامها رفض توزير طلال أرسلان تحت طائلة عدم الدخول إلى الحكومة الجديدة، إذا أصرّ البعض على التوزير، في المقابل، يبدي استعداده للتفاهم على شخصية درزية متفاهم عليها بينه وبين رئيس الجمهورية.

(الأخبار)

الحريري يتبلغ من التيار الحر: بمكنك ان تعطي القوات من كيسك لا من كيسنا (هيثم الموسوي)

تقرير

في العقدين الأخيرين، التصقت عبارة «اقتصاد مقاوم للأزمات» بلبنان. اليوم، تحوم الشكوك حول صلاحية هذه العبارة وسط حديث متزايد عن انهيار مقبل يستند إلى وقائع وتقديرات، بعضها مكتوم وبعضها الآخر مكشوف. المؤشرات النقدية والمالية ليست حاسمة لجهة حصول انهيار وشيك، فيما المؤشرات الاقتصادية تنبئ بأن لبنان يقترب من عين العاصفة

نهاية أسطورة «الاقتصاد المقاوم للأزمات»

محمد وهبة

مصرف لبنان يحتاط. لكن الأزمات والانهيارات امر متدحرج ومعقّد ولا يسهل قياسه (هيثم الموسوي)

في ذاكرة اللبنانيين، أن أي أزمة اقتصادية قد تنفجر في لبنان هي أزمة نقدية، حيث ينهار سعر صرف الليرة مقابل الدولار في ظل انعدام قدرة مصرف لبنان أو ضعفها، في لحظة ما، على الدفاع عن تثبيتها. تموضع مسبق كهذا، يدفع إلى الاعتقاد بأن الأزمات النقديّة مستقلّة عن الاقتصاد الحقيقي، وهي تحصل وتؤدي إلى انهيار الاقتصاد. الأسوأ من ذلك، أن هذا التموضع ارتقى فوق كل التقلبات والمشاكل السياسية حتى بات اقتصاد لبنان «مقاوماً للأزمات». تحت هذا السقف، كان يمكن إمرار كل أنواع الأزمات، وجرى تبرير مؤتمرات «الشحادة» من باريس ــ 1 إلى باريس ـ 3. قبل بضع سنوات، تبدّل المسار. حلّت كلمة الانهيار الوشيك محل «الاقتصاد المقاوم للأزمات». لا تعريف واضحاً لهذا الانهيار، رغم أن هذه المفردة أصبحت سلاح السياسيين في معاركهم السياسية المفتوحة. أما المؤشرات الظاهرة في الاقتصاد الحقيقي، فهي واضحة بحدّتها السلبية. لبنان يقترب من عين العاصفة. السؤال المطروح هو إذا كانت هذه العاصفة ستضرب القطاعات، أم أنها ستكون نقدية؟ بمعنى آخر، هل ستكون الكلفة الاقتصادية للحفاظ على سعر الصرف أكبر من كلفة انهياره؟

في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية في نهاية 2008، صار «الاقتصاد المقاوم للأزمات» أكثر وضوحاً. محلياً، جاءت هذه الأزمة بعد انقسام سياسي عمودي بين القوى الحاكمة وشوارعها. قبلها بسنتين، كانت حرب تموز بكل تداعياتها، وقبلها بسنة اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري... مع نهاية كل أزمة سياسية، كان هناك من يسوّق بأن «مناعة» لبنان أقوى، حتى إنه بات يشكّل ملاذاً آمناً للأموال الهاربة من الأزمة المالية العالمية. وبالفعل، تدفق إلى لبنان خلال 2009 و2010 نحو 29 مليار دولار. معظمها أتى لـ«الاحتماء» من ارتدادات الأزمة العالمية. يومها، تحوّل النظام المالي في لبنان إلى «سوبرمان» لا تخدشه أي أزمة ولا يؤثّر فيه أي إعصار. لم يطل الوقت قبل أن تبدأ هذه الأسطورة بالانهيار. مع اندلاع الأزمة السورية في ربيع 2011، وأثرها الكبير على اقتصاد لبنان، ومن ثم انتعاش الاقتصاد العالمي وعودة الفوائد الأميركية إلى الارتفاع، بدأ الشكّ يتسرّب حول قدرة النموذج الاقتصادي اللبناني على الصمود في مواجهة التداعيات. في نهاية 2016، بدأ مصرف لبنان يعاني من عجز ميزان المدفوعات المتراكم، وهو الذي يعبّر عن ضعف تدفق الأموال، أي أن الأموال التي تخرج من لبنان أكبر من تلك التي تدخل إليه. نفذ البنك المركزي هندسات مالية مثيرة للريبة. تبعتها هندسات إضافية في 2017، وعمليات على هامش هذه الهندسات مثيرة للريبة أيضاً، ولا سيما أنها أدّت إلى زيادة قيمة سندات اليوروبوندز المدرجة في الأسواق العالمية إلى أكثر من 9 مليارات دولار، وبالتالي صار الدين اللبناني أكثر هشاشة وانكشافاً على مخاطر الأسواق الخارجية.

النقاش في هذا المجال يقفز بسرعة من الوضع المالي والدين العام اللبناني، إلى قدرة مصرف لبنان على السيطرة عليه. هل يملك مصرف لبنان فعلاً احتياطات بالعملات الأجنبية أكثر من 44 مليار دولار، أو ما يوازي قيمة سنتين من الواردات؟

> هل يكفي هذا المؤشر للقول إن الوضع مسموك؟ كل هذه الأسئلة متصلة بسيناريو أساسي: إذا كان الوضع السياسي والأمني مستقراً في لبنان، فإن القدرة على السيطرة على ثبات سعر الصرف تبدو محتملة أكثر. أما في حال أي تطوّر مشابه لما حصل يوم اختطاف رئيس الحكومة سعد الحريري في تشرين الثاني 2017، أو أي حدث بهذا المستوى، فإن كل هذه الأرقام والتقديرات والمعادلات عن الصمود تصبح مجرّد كلام دعائي فقط. لا يمكن التنبؤ. مصرف لبنان يحتاط. الأزمات والانهيارات أمر متدحرج ومعقد، ولا يسهل قياسه أو تقديره.

> صار الدين اللبناني أكثر هشاشة وانكشافاً على مخاطر الأسواق الخارجية

الاقتصاد والنقد، في الواقع، هما أمران مرتبطان. المؤشرات الاقتصادية تقول إن الأزمة بدأت فعلاً ويمكن قراءتها بسهولة. طبيعة الأزمة المرتقبة وشكلها لن يبقيا ملتبسَين كما هما عند التنبؤ. في النصف الأول من عام 2018، شهدت محفظة التسليفات المصرفية تراجعاً بقيمة 500 مليون دولار. هو التراجع الأول من نوعه بعد سنوات من النمو. أسعار الفوائد بدأت ترتفع على الودائع بالليرة والدولار، في مستويات كانت سائدة قبل أكثر من 18 عاماً. الفائدة على الليرة وصلت إلى 15% والفائدة على الدولار إلى 9%. مصرف لبنان حدّد سقفاً للتسليفات بالليرة يجب ألا يتجاوز 25% من قيمة ودائعها بالليرة، وتبيّن أن المصارف تجاوزت بشكل عام هذه النسبة (باستثناء بضعة مصارف بالمفرق)، أي أنه لن يكون هناك أي تسليفات بالليرة حتى نهاية 2019 إلا في حال حصول معجزة وتدفق عشرات مليارات الليرات كودائع إلى المصارف اللبنانية. مصرف لبنان يريد أن يركّز على القروض بالدولار، حتى إنه طلب من المصارف الضغط على المقترضين المتعثّرين لإعادة جدولة ديونهم إذا وافقوا على تحويلها من الليرة إلى الدولار.

ومن المؤشرات أيضاً أن الشيكات المقاصة (المتبادلة) سجّلت تراجعاً في قيمتها من 33,7 مليار دولار في نهاية حزيران 2017 إلى 32,8 مليار دولار في نهاية حزيران 2018، أي بتراجع قدره 900 مليون دولار (2,5%)، معظمها من الشيكات المحرّرة بالدولار. أما الشيكات المرتجعة، فقد ارتفعت بنسبة 5,7% خلال النصف الأول من 2018 بزيادة قيمتها 50 مليون دولار. في النصف الأول من 2017 ارتجع 112 ألف شيك، وفي النصف الأول من 2018 ارتجع 130 ألف شيك.

معدلات تضخم الأسعار ارتفعت في النصف الأول من السنة الجارية إلى أكثر من 7% بعد معدل مقبول في السنة الماضية، ومعدلات سلبية في السنوات التي سبقتها. وبحسب إدارة الإحصاء المركزي، فإن كلفة الغذاء والمشروبات ارتفعت بنسبة 5,8%، والإيجارات القديمة ازدادت بنسبة 9,5%، والإيجارات الجديدة ازدادت بنسبة 3,2%. أما النقل، فقد ارتفع بنسبة 11,9%، والاستجمام والتسلية بنسبة 8%، والتعليم بنسبة 4%، أما الأحذية والملابس فقد ازدادت بنسبة 16%.

المشكلة أن مؤشرات البطالة غير متوفرة إحصائياً في لبنان، وإذا توافرت تكون غير دقيقة وفيها الكثير من الأخطاء المنهجية، وهذا الأمر ينطبق على الكثير من الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية ــ الاجتماعية، مثل الاستهلاك والأكلاف المرتبطة به. رغم ذلك، تبدو الأرقام الأخيرة عن البطالة مؤذية. البطالة بين الشباب قبل سنتين ارتفعت إلى أكثر من 30%. كذلك انخفض عدد الصفقات العقارية المسجلة في الدوائر العقارية بنسبة 18% من 33584 معاملة في النصف الأول من 2017 إلى 27472 معاملة في النصف الأول من 2018.

إلى جانب هذه المؤشرات الظاهرة، هناك مؤشرات مكتومة في السوق. بحسب بعض التقديرات، فإن حجم الديون المستترة قد يزيد على 6 مليارات دولار، وهي عبارة عن ديون بين التجار غير مسجلة في الدفاتر المصرفية، أي أنها فواتير غير مسدّدة بين التجار. نسبة الديون المتعثّرة أو المشكوك بتحصيلها من هذه الديون المستترة كبيرة جداً مع فترات تأخّر في السداد قد تصل، بحسب مصادر تجارية، إلى أكثر من 6 أشهر. أما نسبة الديون المتعثّرة المصرّح عنها أو المسجّلة لدى المصارف، فهي لا تزال تقدّر بنسبة أقل من 6%. ومردّ ذلك أن المصارف كانت خلال الفترة الماضية تعيد جدولة ديون الزبائن وتمتنع عن خفض تصنيفها الائتماني. وهذا الأمر، كانت بعثة صندوق النقد الدولي قد لمحت إليه في آذار الماضي بالإشارة إلى ضرورة «تحسين مراقبة التحولات في تصنيف القروض استناداً إلى معدلات الخسارة على مستوى البنوك، وتشجيع إعادة هيكلة القروض المتعثرة على أساس مستدام». الصندوق يتحدث عما يجب فعله، أي أن الوضع القائم هو بالعكس تماماً. فإعادة الهيكلة تتم على أساس غير مستدام، وهذا يعني أن الزبائن يواجهون صعوبة في السداد ولا أفق واضحاً لإمكانية السداد، لكن تجري إعادة جدولة القروض تهرّباً من تصنيفها ديوناً متعثّرة أو مشكوكاً بتحصيلها.

كل ذلك يجري في «الاقتصاد المقاوم للأزمات»، حيث تكثر التكهنات عن الانهيار المقبل. الكل يرى أنه انهيار نقدي، لكن لا أحد لديه توقعات حاسمة عن انهيار كهذا في وقت قريب أو بعيد. ورغم أن هناك اتفاقاً على وجود اختلالات مالية قد تتحوّل سريعاً إلى أزمة نقدية، إلا أن المؤشرات الحالية تشير إلى أن لبنان يشهد انهياراً اقتصادياً حاداً، ولم يتحوّل الأمر بعد إلى أزمة نقدية. بعض الخبراء يرون أن هذه الأزمة ليست إلا تعبيراً عن اختلالات عميقة في بنية النظام اللبناني، أي أنها أزمة نظام بكامله، في أدواره السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ركائزه ووظائف قطاعاته... كلها مأزومة. هو نظام قائم على تدفقات خارجية لم تعد متوفرة كما في السابق. وهو نظام قائم على استقطاب السياح الخليجيين وأثريائهم الذين باتوا يرغبون أكثر في السفر إلى أوروبا وتركيا وقبرص. الخليجيون يخلطون أيضاً بين سياحتهم وبين أعمالهم في تجارة العقارات. دور لبنان في المنطقة أصبح مختلفاً. سيناريوات استخراج النفط من البحر وإعمار سوريا ليست واضحة هي أيضاً. أي دور لهذا النظام بقي باستثناء دوره في مقاومة العدو الاسرائيلي؟ هكذا بات الحديث عن أزمة اقتصادية أمراً واقعاً من دون أن تظهر حدودها وحدتها بشكل واضح، إلا أنها بالتأكيد ليست أزمة في الأسواق المالية وليست أزمة ناجمة عن خلل أو مرض عابر في النظام، وليست أزمة ظرفية.

في المقابل، لا أحد يعتقد بأن هناك قدرة على مواجهة الأزمة واستباقها. مصادر مصرفية مطلعة، قالت إن هناك محاولات لتهريب بعض رؤوس الأموال في استثمارات عقارية. كذلك أوضحت المصادر، أن هناك مصرفيين يعملون على التخفيف من زيادة منسوب الديون المتعثّرة من خلال استيفاء العقارات مقابل الديون، ولم يعد مهماً بالنسبة إليهم الحفاظ على محفظة عقارية ضمن مستوى محدّد مسبقاً. المشكلة التي تواجه بعضهم أن بعض العقارات مخمّنة بأعلى من قيمتها السوقية الفعلية التي تقل عن قيمة الدين، وهو أمر كان صندوق النقد الدولي قد أشار إليه سابقاً عند تقويم الوضع المالي في لبنان، مشيراً إلى أن الديون المصرفية والضمانات العقارية مبالغ في تخمينها.

رغم ذلك، تعتقد بعض المصارف بأن لديها حماية واسعة كون جزء من رؤوس أموالها بالدولار، ولديها تأمين عليها، لكنّ ثمة اعتقاد واسع بأن أي انهيار مالي بعد هذه الأزمة الاقتصادية سيكون ساحقاً، والنجاة منه غير متوقعة. أمل بعض المصرفيين أن يكون خيط النجاة على حساب الآخرين، أي أن يتم تحرير سعر صرف الليرة استباقياً، فتبقى بعض المكاسب، لكن عندها من يدفع الثمن هو الذي يقبض راتبه بالليرة ومن لديه مدخرات بالليرة. أي تحرير لسعر صرف الليرة من دون اتفاق مسبق مع الدائنين على آلياته وتوزيع ثمنه وكلفته، له نتيجة واحدة فقط. شركات القطاع الخاص ستدفع ثمناً باهظاً أيضاً. فهي تستورد المواد الأولية والسلع الجاهزة بالعملات الأجنبية وتجبي ثمن مبيعاتها بالليرة. أيّ حماية يمكن هذه الشركات أن تنالها في مواجهة المجهول؟ هي لا تعرف أصلاً عمق الأزمة ومدى قربها وشدّة حدّتها. ليس لديها مؤشرات واضحة لقراءتها. الأرقام والإحصاءات في لبنان شبه ممنوعة.

شروط «ستاندر أند بورز» لخفض التصنيف

أصدرت وكالة «ستاندر أند بورز» تقريراً عن تصنيف لبنان تشير فيه إلى أنها ستبقي تصنيف لبنان عند مستوى (B- / B) على المستوى القصير الأمد والطويل أيضاً لجهة الديون السيادية، كما أن الرؤية المستقبلية لهذا التصنيف تبقى «مستقرة». لكن الوكالة تحدّد شروط خفض التصنيف على الشكل الآتي:

ـ إذا رأينا أن الحكومة ليست قادرة على الولوج إلى الأسواق الدولية لتأمين احتياجاتها المالية لفترة طويلة، ويمكن أن يكون هناك دلائل على هذا الأمر من خلال قيام مصرف لبنان بالمزيد من الهندسات المالية.

ـ تدهور واضح في الوضع الاقتصادي والسياسي، يؤدي إلى هروب الودائع من لبنان أو تباطؤ في معدل نموّ الودائع، بالإضافة إلى وجود مستوى الاحتياطات بالعملات الأجنبية يؤثّر على قدرة لبنان على تغطية حاجات الدين العام.

ـ ضعف الثقة بالمؤسسات المعنية بالنظام المالي والنقدي، أو ضعف بتثبيت سعر صرف الليرة.

تقرير

المكافأة التي أطاحت العميد سمير شحادة

رضوان مرتضى

لم يكن العميد سمير شحادة يعلم أنّ المكافأة بمنحه أقدمية ستة أشهر (لدوره في التحقيق في متفجرة عين علق) ستطيحه من مركزه في قيادة منطقة الجنوب في وحدة الدرك الإقليمي. أول من أمس، أصدر المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان قرارات فصل طالت 31 ضابطاً في المديرية الأمنية على خلفية تعيين العميد مروان سليلاتي قائداً للدرك، خلفاً للعميد جوزيف الحلو الذي أُحيل على التقاعد في بداية أيلول الجاري. المفاجأة، المتوقعة حُكماً من قبل شحادة، كانت تنحيته عن قيادة منطقة الجنوب لكونه أعلى رتبة من قائد الدرك المعيّن حديثاً. فلا يُعقل أن يكون المرؤوس أعلى رتبة من رئيسه. ورغم أن سليلاتي وشحادة زميلا دورة واحدة في الكلية الحربية، إلا أنّ الأقدمية التي مُنحت لشحادة قدّمته في الرتبة على سليلاتي.

التيار الوطني الحرّ تمسّك بتسمية سليلاتي لقيادة الدرك، كونه عوني الانتماء «منذ الأيام الصعبة»، بعدما كان قد جرى التداول باسم العميد جان غريب، فرجحت كفة سليلاتي الذي كان قائداً لمنطقة جبل لبنان. كذلك تمسّك التيار البرتقالي بالعقيد جهاد الأسمر الذي كان برأس «شعبة المرور»، فعُيّن قائداً لمنطقة جبل لبنان. وهو أيضاً يُحسب من حصة العونيين. والمحصلة كانت أن وُضع شحادة بتصرف المدير العام، ليُعيّن مكانه العميد غسان شمس الدين الذي شغل لفترة ليست قصيرة رئاسة مكتب مكافحة المخدرات المركزي قبل أن يُفصل إلى رئاسة قسم المباحث الجنائية الخاصة. وهذا الضابط يُعرف بانضباطيته وليونته، على عكس شحادة ذي الطباع الحادة، إضافة إلى نظافة كفّه، رغم الشائعات التي طاولته أثناء توليه مكتب المخدرات، والتي ثبت عدم صحّتها. أما حصة القوات اللبنانية فكانت العقيد سعد كيروز، الذي عُيّن قائداً لسرية جونية بعد فصله من «فوج التدخل السريع». كذلك نُقل العقيد جوني داغر إلى قيادة سرية بيروت الإقليمية.

تعيين سليلاتي أطاح شحادة. أما تعيين الأسمر، فنتج عنه إطاحة قادة خمس سرايا في الدرك في جبل لبنان، إذ إنّ الضابط المعيّن أدنى رتبة من قادة هذه السرايا (بعبدا، بيت الدين، جونية، الضاحية الجنوبية، والسجون)، وآمر سرية الضاحية، العقيد محمد ضامن، الذي يُحال على التقاعد بعد ستة أشهر، تقدّم باستقالته طالباً تسريحه، وقد عُيّن بدلاً منه العقيد ناظم الحسيني الذي كان مساعداً له. كذلك، فُصل العقيد جوزيف عيد إلى قيادة سرية بيت الدين، والعقيد جان رزق عيّن قائداً لسرية بعبدا، كما عُيّن العقيد حنّا اللحام آمراً لمفرزة جونية القضائية والعقيد إيلي عبود في قسم مكافحة الإرهاب والجرائم الهامة. أما قيادة سرية السجون المركزية، فجاءت من نصيب العقيد ماجد الأيوبي الذي كان مساعداً ثانياً لقائد السرية السابق.

> «التيار» تمسّك بتسمية سليلاتي لقيادة الدرك، كونه عوني الانتماء بعدما تم التداول باسم العميد جان غريب

اصدر عثمان قرارات فصل طالت 31 ضابطاً في المديرية (هيثم الموسوي)

علم وخبر

التستر على «فضيحة» في الصحة

يسعى فريق عمل وزير الصحة غسان حاصباني إلى «التستر» على فضيحة مسلكية تطاول موظفاً/ة متعاقداً/ة في الوزارة، سبق أن ساعد/ت مكتب الوزير على وضع «أسس» توزيع السقوف المالية على المستشفيات. وقد ضُبط الموظف/ة، داخل مبنى الوزارة، بـ«الجرم المشهود» الذي يوجب فسخ العقد معه/ها بحسب مصادر في «الصحة».

رفض طلب استقالة سوزان الحاج

وقّع وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق مرسوم إحالة الرئيسة السابقة لمكتب مكافحة الجرائم الإلكترونية في قوى الأمن الداخلي المقدم سوزان الحاج إلى المجلس التأديبي في قوى الأمن، وأحاله حسب الأصول. وعلم أن المرسوم لا يزال نائماً في أدراج القصر الجمهوري منذ مدة لأسباب غير معروفة. وعلم أيضاً أن سوزان الحاج، التي ستمثل غداً الثلاثاء بصفة مدعى عليها بجرم الافتراء الجنائي أمام هيئة المحكمة العسكرية الدائمة، كانت قد تقدمت باستقالتها من السلك، إلا أن قيادة المديرية العامة لقوى الأمن رفضت قبول الطلب، ذلك أن الحاج تخضع لمحاسبة قضائية ولا تزال ضمن فترة العقوبة التأديبية.

بو كرم تصرّف الأعمال في الكويت

حسم لبنان أمره بعدم تعيين قائم بالأعمال في السفارة اللبنانية لدى الكويت، خلفاً للقائم بالأعمال السفير ماهر خير، وسيتم الاكتفاء بتولي السكرتير الأول نسرين بو كرم مهمات القائم بالأعمال. ويأتي هذا القرار، في سياق «الحرب الدبلوماسية الباردة» بين الدولتين، ردّاً على رفض الكويت استقبال أوراق اعتماد السفير اللبناني المُعيّن لديها ربّان سعيد، وبعدما ماطلت الخارجية اللبنانية في توقيع أوراق اعتماد السفير الكويتي الجديد، ما دفع الكويت إلى «المبادرة» إلى التمديد سنةً للسفير الحالي عبد العال القناعي ولو بذرائع مختلفة.

المكاوي لا يبتّ استقالة بلدية ترتج

بعد انفراط عقد بلدية ترتج (قضاء جبيل)، نتيجة استقالة 6 أعضاء من أصل 12 عضواً في الأول من آب، لا يزال محافظ جبل لبنان القاضي محمد المكاوي يتحفظ عن بتّ الاستقالة. وتقول مصادر جُبيلية معنية: «راجعنا في السبب، فتبيّن أنّ قيادة القوات اللبنانية تُمارس ضغطاً لتأخير قبول الاستقالة»، مُضيفةً بأنّ هذا التأخير «سمح لرئيس البلدية نجيب الخوري مخايل، المدعوم من النائب زياد حواط والقوات اللبنانية بالاستفادة من حالة المماطلة لمنح تراخيص». وكانت بلدية ترتج قد تشكلت نتيجة توافق سياسي بين التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية، لكن تسخير رئيس البلدية نفوذه خلال الانتخابات النيابية لمصلحة حواط، دفع بالأعضاء المحسوبين على «التيار» إلى الاستقالة.

موقوف جديد في ملف الشهادات المزورة

أوقفت استخبارات الجيش اللبناني موظفاً يعمل في مديرية التعليم المهني في وزارة التربية يدعى (ع. ع.) على خلفية تورطه في ملف بيع الشهادات المزوّرة لعسكريين ومدنيين، علماً بأن العسكريين استفادوا من هذه الشهادات لمحاولة الحصول على ترقية في المؤسسة العسكرية. وعلمت «الأخبار» أن الموقوف المذكور مشتبه فيه ببيع شهادات مهنية مزورة، علماً بأنه موقوف لدى مديرية المخابرات منذ الخميس الماضي.

تقرير

ناهبو الأتربة في عكار: حماية أمنية وطرقات خاصّة!

200 شاحنة تنقل الأتربة يومياً من العبودية وشيرحمرين الى شكا

نجلة حمود

جبال بأكملها «اختفت»، وأخرى تغيّرت معالمها تماماً في عكار، سواء لجهة الضنية ـ بلدة القمامين، أو عند «الحدود» مع الهرمل حيث كسارات عملاقة ابتلعت جبالاً من الأراضي المصنّفة «جمهوري»، أو على الحدود الشمالية مع سوريا وتحديداً في منطقة الدريب والعبودية وشيرحمرين.

زحمة الشاحنات على الطرقات الرئيسية في عكّار تؤكد أن هذه المنطقة لا تزال تشكل هدفاً لتجار الأتربة وبيع الرمول، ما دفع برئيس بلدية تلعباس الغربي وليد متري الى اتخاذ قرار يقضي بمنع عبور الشاحنات في نطاق بلدته، بعدما بات أوتوستراد البلدة الذي أهّلته الهيئة العليا للإغاثة «المعبر» المفضّل لأصحاب شاحنات الأتربة والرمول. لكن قرار متري بقي يتيماً ولم يسر على بقية البلدات المتضررة من عبور الشاحنات في شوارعها.

اللافت في كل ما يجري هو قدرة أصحاب المقالع والسماسرة على التحايل على القانون، وتأمين تغطية من القوى الأمنية التي تمارس سياسة غض النظر.

فبعد تدخّل المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان، قبل أشهر، لوقف أعمال الحفر في الحوش والسويسة وكروم عرب، أعادت الجرافات والآليات إدارة محركاتها في بلدتي العبودية وشيرحمرين، وتحديداً في منطقة الجدوع وقبر المطرية، حيث تعمل أكثر من حفرية ضخمة على سحب الأتربة ونقل الناتج من الرمول إلى شركات الترابة في شكا بمعدل 200 شاحنة يومياً، لمصلحة شركتي «كرامي» و«الجارودي». وكل ذلك يتم بتغطية أمنية واضحة. إذ لا يبعد موقع الحفر عن مخفر العبودية أكثر من 200 متر. رغم ذلك، لم «يلحظ» المخفر الموقع الذي تحول الى خلية نحل وتعمل فيه 5 جرافات كبيرة بشكل متواصل.

> لم «يلحظ» مخفر العبودية موقع الحفر الذي لا يبعد عنه أكثر من 200 متر

المعطيات المتوافرة لدى «الأخبار» تشير الى أن أعمال الحفر الجديدة تجري وفق إحالة صادرة عن وزارة الداخلية والبلديات تجيز استصلاح الأرض عن طريق تدرجها، وإنشاء 8 جلول، ونقل الأتربة «الزائدة». إلا أن ما تم نقله يناهز الـ 700 ألف طن، بعدما تمكن المقاول س. س. من الحصول على إحالة تجيز له نقل الأتربة لمدة شهر من منطقة العبودية، واتبعها بإحالة ثانية مدتها سبعة أشهر. والملاحظ أن الإحالتين لم تحددا الكميات المراد سحبها ولا وجهة نقلها، في محاولة واضحة للتحايل على القانون بهدف إمرار الصفقات، علماً بأن هذه المنطقة تتميز بسهولة حفر التراب وتعبئته كونه من النوع البازلتي المعروف بليونته.

مصادر متابعة أكدت أن نحو 200 شاحنة تعبر يومياً طريق العبودية ـ الشيخ عياش، ومنها الى الطريق الدولية الساحلية، وصولاً الى شكا. وقد جرى شق طرق خاصة لتسهيل مرور الشاحنات التي تخترق بلدات سهل عكار، وتتسع كل منها لـ 50 طناً، أي أن ما يعادل 10 آلاف طن من الأتربة تنقل يومياً من موقع شيرحمرين فقط، إضافة إلى شاحنات كبيرة تتسع لأكثر من 50 طناً. ووفقا لعملية حسابية بسيطة، فإن نحو مليون متر مكعب يتم سحبها من عكار الى شكا خلال ستة أشهر.

ومن الواضح أن «هجمة» السماسرة تأتي كمحاولة لاستغلال الرخصة الممنوحة لسحب أكبر كمية ممكنة من الأتربة قبل انتهاء المهلة. واللافت أن الشاحنات العاملة على خط نقل الأتربة كلها من خارج عكار، وتحديداً من طرابلس وزغرتا وبيروت والهرمل. وتؤكد المصادر أن «أعمال الحفر لم تتوقف على الإطلاق، وإنما يتم تغيير الموقع بعد فضح الأمور في وسائل الإعلام، وبالتالي فإن شغل الأتربة مستمر وعلى عينك يا تاجر».

وتوضح المصادر أن شركات الترابة «تدفع دولاراً ونصف دولار ثمناً للطن الواحد فقط، أي أن سعر حمولة الشاحنة لا يتجاوز الـ 80 دولاراً، فيما تحقق الشركات أرباحاً خيالية» مؤكدة «أن جبالاً من الأتربة باتت موجودة في شكا».

تقرير

الأساتذة المتقاعدون يلوّحون بالتصعيد: الدولة «تلعب» بالسلسلة

فاتن الحاج

انتظر الأساتذة والمعلمون المتقاعدون أن يتقاضوا هذا الشهر الدفعة الثانية من الزيادة على معاشاتهم التقاعدية والمحددة بـ 25% من أساس راتبهم التقاعدي (85%)، وفق أحكام المادة 18 من قانون سلسلة الرتب والرواتب، ففوجئوا بتعميم لوزير المال، علي حسن خليل، يحدد الزيادة الإجمالية على المعاشات التقاعدية «بعد إجراء المقارنة بين الراتب الأخير الذي أحيل بموجبه الموظف على التقاعد وبين الراتب الحالي للموظف في الخدمة الفعلية المشابه في السلك والفئة والرتبة والدرجة، وذلك بعد مراعاة عدد سنوات الخدمة ومبدأ الـ85% من الراتب الأخير المعتمد لاحتساب المعاش التقاعدي».

وفي تفسير لنص التعميم الجديد، يقول أمين سر رابطة الأساتذة المتقاعدين في التعليم الثانوي، حسن الموسوي، إنّ ذلك يعني أنّ الزيادة الإجمالية لن تتجاوز 12% بدلاً من 25%، خلافاً للمادة 18 التي نصت على إعطاء المتقاعدين قبل نفاذ القانون زيادة بنسبة 25% من أساس معاشاتهم التقاعدية (85%)، اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون، أي في 21 آب 2017 (وهي نسبة قبضها المتقاعدون)، وبعد عام واحد تدفع (أي هذا الشهر) زيادة مماثلة (25%)، وفي عام 2019، يدفع الباقي بكامله. وقال إنها «محاولة للانقضاض على حقوقنا في سلسلة الرواتب» لا سيما لجهة إحياء المادة 43 التي «دُسّت» في مشروع موازنة العام 2018 وحاولت إلغاء المادة 18 لناحية تطبيق نص الموظف الممائل في الخدمة، قبل أن تسقط في الجلسة التشريعية الموسوي لوّح بسلوك «كل الوسائل لاستعادة حقوقنا من الاعتصام والتظاهر وصولاً إلى التقاضي أمام مجلس شورى الدولة».

(مروان طحطح)

القيادية في التيار النقابي المستقل، بهية بعلبكي، أكّدت أن القوى السياسية النافذة اتفقت شفهياً على تنفيذ مضمون المادة 43 والغت عن سابق اصرار وتصميم الموقع الوظيفي للأستاذ الثانوي والمهني، إضافة إلى إعطاء 6 درجات للأساتذة من خارج سلم الرتب وبالتالي لم يستفد منها المتقاعدون، على عكس الموظفين الإداريين الذين أخذوا 3 درجات في أساس الراتب. وسألت: «هل تتحقق العدالة بتكريس فارق 6 درجات بين المتقاعد قبل نفاذ السلسلة والمتقاعد بعدها أي ما قيمته مليون ليرة شهرياً؟». ودعت إلى اللجوء إلى الضغط بتحركات على الأرض واللجوء إلى محامين غير خاضعين لأهواء السياسيين ورفع القضية إلى مجلس شورى الدولة، باعتبار أن هذا اول الغيث، وغيض من فيض ما سيحصل لنظام التقاعد وفق متطلبات سيدر 1».

> وزارة المال: احتساب الزيادة المنصوص عليها في القانون يستلزم سنوات

إلاّ أنّ خليل ذكر في تعميمه أنّ الوزارة «أشارت في العديد من المناسبات إلى أنّ اعتماد طريقة الاحتساب المشار إليها في المادة 18 تتطلب إعادة درسة كل مضابط المتقاعدين، ما يستلزم عدة سنوات لتنفيذه. وحرصاً منها على التقيد بأحكام القانون لناحية صرف دفعة ثانية من الزيادة على المعاشات التقاعدية من دون أن تتخطى ما يستحقه المتقاعد فعلياً، تم إعداد كل الدراسات التي أتاحت صرف هذه الدفعة بحدها الأدنى من دون أي تأخير، على أن يستتبع لاحقاً دراسة كل المضابط من الجهات المعنية سواء عسكرية أو إدارية بحيث تكون وزارة المال قد تمكنت قبل الأول من أيلول 2019، تاريخ الدفعة الثالثة، من إعداد جداول كاملة بقيمة الزيادة الفعلية الحقيقية».

وقال التعميم إنّ «الوزارة سترد حصراً على المراجعات الخطية التي يمكن تقديمها في دائرة صرف معاشات التقاعد او في المحتسبيات في الأقضية، على أن يأتي الرد خلال 10 أيام عمل من تاريخ تقديم المراجعة».

مفكرة

نحت وتشكيل في بعلبك

رامح حمية

على مشارف تل الكيال الأثري، ليس بعيداً من معبد باخوس وهياكل جوبيتر، بنهال تسعة نحاتين بأزاميلهم على صخور ضخمة، يحاولون تجسيد أفكارهم وتأملاتهم. أكثر من 19 رساماً ونحاتاً من الصين وايطاليا وفرنسا وأرمينيا وجورجيا والمكسيك وايران ومصر وسوريا ولبنان التقوا في باحة اتحاد بلديات بعلبك ضمن فعاليات «سمبوزيوم بعلبك الدولي» الذي يعتبر بمثابة «ملتقى ثقافات وحضارات عالمية على ارض مدينة تاريخية يعرفها العالم بأكمله»، كما تقول لـ«الأخبار» رئيسة جمعية الفنانين اللبنانيين للرسم والنحت ديما رعد.

أعمال النحت في الـ«سمبوزيوم» انطلقت في 24 آب المنصرم وتختتم في التاسع من ايلول الجاري بعرض عشرات المنحوتات واللوحات في مبنى الاتحاد الذي يرعى النشاط مع عدد من المموّلين.

النحات المصري خالد زكي قال لـ«الأخبار» إنه استقى فكرة منحوتته «الدراويش» من «الصوفية المصرية التي تمثل السلام والتواصل مع الإله لكونها حركة روحانية». وعزا عدم تقديمه عملاً عن بعلبك الى أن الفنان «لا يرسم ولا ينحت ما يراه سريعاً. بل يشاهد، ومن ثم تتبلور تلك الصور الى عصف أفكار ينفجر لاحقاً فكرة واحدة ومنحوتة جميلة، وقريباً سنكون لي منحوتة عن بعلبك التاريخية والأثرية».

رعد أكدت أنها تعلق آمالاً كبيرة على الـ«سمبوزيوم» لإعادة المدينة الى «القها وموقعها كمركز اساسي للثقافة والفن وملتقى عالمي لفنانين ورسامين تشكيليين». وشدّدت أمل منصور، إحدى المواكبات لعمل الـ«سمبوزيوم»، على أن المعرض «خطوة رائدة وجبارة بالنظر إلى الصعوبات التي واجهت اقامة المشروع في المدينة، خصوصاً أنه التجربة الأولى».

العلاج بالفن في وجه «تابو» الأمراض النفسية

ريم طراد

«لا تذهب الى طبيب المجانين» عبارة حفرت عميقاً في وعي رائدي جو صيداوي. قبل نحو ثلاث سنوات أصيب بالاكتئاب أثناء دراسته الجامعية في كندا. إحدى مواد دراسته كانت تتطلّب من الطلاب تنظيم نشاط افتراضيّ يهمّ المجتمع. لم يفكّر مرتين في اختيار الصحة النفسية موضوعاً له، ورتّب لـ event على موقع التواصل فايسبوك ونظّم النشاط افتراضيّاً. كان مقرراً أن يكون هذا مجرّد عمل تطبيقي لمادة دراسيّة. لكنه وجد أنّ نشاطه «الافتراضي» حصد تفاعلاً ورغبة كبيرة في المشاركة. «الفكرة الأساس هي التكلّم على الصحة النفسية، وعلى أهمية الفن في العلاج النفسي» يقول صيداوي، لافتاً الى ضرورة التمييز بين العلاج بالفن الذي يقوم به معالجون نفسيون متخصصون ويتضمّن على سبيل المثال العلاج بالموسيقى أو الرقص أو الدراما، وبين أهميّة الفن عموماً في العلاج.

صيداوي أسس، قبل ثلاث سنوات، جمعية Art for mental illness التي تعنى بنشر الوعي حول الصحة النفسية والعلاج بالفنّ في كندا. الصحة النفسية لا تزال «تابو» بالنسبة إلى قسم كبير من المجتمع اللبناني، وكثيراً ما يؤدّي ذلك بالمريض إلى التكتّم عن مرضه والعزوف عن طلب المساعدة المختصّة. لذلك أراد صيداوي أن يكون لبنان، بلده الأم، ضمن اهتمامات الجمعية التي أقامت أمس نشاطاً في أسواق بيروت تحت عنوان Paint therapy Beirut للتوعية حول الصحة النفسية. يقول: «نريد ان يشجّع مثل هذه الأنشطة الناس على التحدّث عن الصحة النفسية من دون خجل. الصحة النفسية تعنينا جميعاً. فكلّ شخص يعرف على الأقلّ شخصاً يعاني من مشاكل أو أمراض نفسية». تعزيز فكرة أنّ المرض النفسي حقيقي وإن لم يكن مرئيّاً مثل الأمراض الجسديّة أمرٌ مهم، بحسب صيداوي، وهو يأمل أن تصل الرسالة إلى من يعانون بصمت. اختير الرسم كوسيلة توعويّة لأنّه مرغوب ولكونه أسهل في التطبيق من باقي الفنون. أمّا لمن لا يجيدون الرسم، فقد وفّر النشاط أيضاً ورش عمل لتعليم أساسيّاته، وفي النهاية اصطحب المشاركون رسوماتهم معهم كتذكير بضرورة الاهتمام بصحتهم النفسية.

(مروان طحطح)

حق الرد

الحسيني ردّاً على أيوب: تراجعت بعد التهديد

تعليقاً على ما ورد في حوار «الأخبار» مع رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد أيوب (2018/8/31)، أؤكد أنني سحبت الشكوى ضده بتاريخ 2014/4/26 من أمانة سر نقابة أطباء الأسنان تحت التهديد والترهيب، وأوضحت ذلك عندما عدت وتقدمت بشكوى إلى وزارة الصحة بتاريخ 2018/5/27 لأنني تعرضت في النقابة لتهديد وترهيب، وأنه في حال عدم توقيعي على النص المطبوع سلفاً سيتم عقد اجتماع لأعضاء مجلس النقابة (بغياب النقيب) لأخذ قرار بفصلي بعد التصويت عليه (بحسب محامي النقابة)، فاضطررت عندها أن أوقع قسراً وغادرت غرفة النقيب الذي استدعاني ولم يحضر. وقد حضر عن النقيب مستشار النقابة أنطوان اقليموس ونائب النقيب، وقال لي المحامي اقليموس إن النقيب طلب منه متابعة موضوع د. فؤاد أيوب لأنه يثق به، وقال أيضاً بأن د. أيوب وكّله بمتابعة ملفه النقابي، وأنا كنت ذكرت ذلك في «الأخبار» (2016/8/20) عندما أجبت النقابة رداً على ما صدر عنها («الأخبار» في 18 و19 آب 2016).

أما في شأن ردّ المراجع الرسمية الادعاءات لعدم وجود دليل كاف، فأؤكد أنّه لم يستدعني أحد (كما ذكر في الإعلام المرئي والمكتوب باستثناء نقابتي) حيث قدمت الشكاوى الست والمذكرة. والشكاوى المقدمة ضد د. أيوب هي بحسب التسلسل كالآتي: شكوى إلى نقابة أطباء الأسنان في بيروت، شكوى إلى وزارة الصحة العامة، شكوى إلى رئيس الجامعة اللبنانية د. عدنان السيد حسين، شكوى إلى وزارة العدل، شكوى إلى وزارة التربية والتعليم العالي، مذكرة إلى النيابة العامة التمييزية. وهناك شكوى (ثانية) إلى وزارة التربية والتعليم العالي قُدمت أوائل تشرين عام 2016 (قبل يومين من صدور مرسوم وزاري يقضي بتعيين أيوب رئيساً للجامعة).

وأنا أنتظر من دولة القانون إجراء تحقيق عادل وشفاف أمام القضاء المختص، والتدقيق في كل مستندات د. أيوب المبرزة ليبنى على الشيء مقتضاه.

الدكتور عماد الحسيني

الكرة اللبنانية

العهد يثأر ويفوز بالسوبر

النجمة ليس قلِقاً والدوري طويل

افتتح العهد الموسم الكروي بأفضل ما يكون بالنسبة إلى العهداويين. حافظ على لقب الكأس السوبر. ثأر من النجمة بعد خسارته في نصف نهائي النخبة. عادل الارقام مع غريمه التقليدي بعدد القاب السوبر، رافعاً رصيده الى ست كؤوس، وقدّم نفسه كمنافس جديّ على اللقب الذي سينطلق السباق إليه بعد نحو أسبوعين. في المقابل، اخفق النجمة في إضافة كأس سابعة الى خزائنه وسجّل تعثراً قبل بدء الدوري، والاسوأ هو الصورة المتواضعة التي ظهر فيها الفريق

عبد القادر سعد

اختلف المشهد كلياً بين 19 آب الماضي ويوم أمس الثاني من أيلول. الملعب عينه، والطرفان ذاتهما وجمهورهما حاضر. لكن الصورة اختلفت، وكذلك النتيجة والفائز والأداء. أمس، فاز العهد على النجمة 1 - 0 على ملعب المدينة الرياضية ضمن الكأس السوبر

لم يكن حسن معتوق في مستواه المعهود (عدنان الحاج علي)

عادل العهد الارقام مع النجمة بعدد الالقاب المحرزة

في كرة القدم. هدفٌ وحيد سجّله محمد قدوح في الدقيقة السادسة كان كافياً ليمنح اللقب لبطل لبنان. 84 دقيقة، إضافة الى الوقت بدل الضائع، لم تكن كافية للنجمة كي يعادل النتيجة. الفريق الذي سجّل ثلاثة أهداف في نصف نهائي النخبة في 19 آب، فشل في تسجيل هدف واحد في السوبر امس.

سيناريو يبدو غريباً نظرياً، لكن على أرض الملعب كان منطقياً. ففريق النجمة الذي فاز في النخبة، لم يحضر أمس الى السوبر. فريق انتظر حتى الدقيقة 75 كي يسجّل أول فرصة حقيقية على مرمى حارس العهد مهدي خليل. صحيح أن محاولات كثيرة حضّرت نجماوياً، لكن كانت أشبه بـ«حركة بلا بركة» منها الى تهديد جدي على مرمى العهد.

لا شك أن هناك أسباباً عديدة لهذه الخسارة والأداء المتواضع. فبطل النخبة دخل الى المباراة منقوصاً مع غياب لاعبين أساسيين. الحارس عباس حسن وزميله علي بزي خارج الـ 18 بسبب الإصابة. هذا قبل المباراة، لكن خلالها كان الفريق كلّه شبه غائب، وخصوصاً ذهنياً كما قال المدير الفني الصربي بوريس بونياك لـ«الأخبار» بعد اللقاء. أمرٌ بدا واضحاً على مدار دقائق المباراة. فلا حسن معتوق كان «المبدع» الذي اعتاد على حمل فريقه على أكتافه. ولا زميله نادر مطر كان النجم كالمباراة السابقة أمام العهد في النخبة. أداءٌ نجماوي مخيّب ظهرت بوادره في نهائي النخبة أمام الإخاء الأهلي عاليه رغم إحراز اللقب، واكتملت صورته في السوبر. فإذا كان الثنائي معتوق ـ مطر «خارج التغطية»، حينها لا يمكن أن نتوقع من حسن المحمد أو علي سلمان أو البديل كريم درويش أن يأخذوا النجمة بعيداً.

وحده خط الظهر، ومن أمامه إدريسا نيانغ كانوا حاضرين، وخصوصاً الأخير الذي كان أفضل لاعبي فريقه وذلك ما عبّر عنه بونياك حين اعتبر أن أداء نيانغ كان جيداً في المباراة. وشهد اللقاء المشاركة الأولى للمدافع السوري أحمد ديب الذي قدّم مستوى مقبولاً، لكن بدا أنه يحتاج الى المزيد من الوقت للتأقلم مع الفريق. لكن هل هناك ما يقلق في النجمة على أعتاب الدوري؟

«بالطبع لا. فمباراة السوبر مختلفة عن الدوري. والفريق جاهز ولا علاقة للخسارة اليوم (أمس) بوضع الفريق في الدوري»، يقول بونياك في ختام حديثه إلى «الأخبار». لكن الأداء النجماوي في لقاء أمس سيكون تحت مجهر المسؤولين في النادي، ودراسة أداء اللاعبين وخصوصاً الكبار منهم ومعرفة أسباب عدم تقديمهم المستوى المطلوب منهم، وإذا ما كان للأجواء التي سادت في الأيام الماضية على الصعيد الإداري، وخصوصاً قضية حسن معتوق، تأثيرٌ في لقاء أمس.

في الجانب الآخر، كانت فرحة العهداويين بعد اللقاء أبلغ دليل على أهمية المباراة والفوز بها قبل انطلاق الدوري. احتفال ورقص على منصة التتويج قبل تسلّم الكأس، أمرٌ لم نعهده من رئيس النادي تميم سليمان وأمين السر محمد عاصي. لكن هذا حضر أمس، حيث احتفل العهداويون أولاً بالكأس السوبر، وثانياً بالثأر من النجمة والفوز عليهم. إنجازٌ عهداوي له أكثر من سبب. «أولاً الجدية والإصرار على الفوز بعكس المباراة الماضية في النخبة. تدريبات قاسية ولاعبون «ياكلون» أرض الملعب في التمرين. مقعد احتياط كامل وأجواء مستقرة في الفريق. لا يمكن أن تستخف بالصفقة التي أبرمت قبل 48 ساعة من المباراة مع النجمة في نصف نهائي الكأس (صفقة التبادل مع الأنصار). فهذا التغيير أثّر بشكل كبير على الفريق عشية اللقاء»، يقول المدير الفني للعهد باسم مرمر لـ«الأخبار». فشتّان ما بين مباراة النخبة ولقاء السوبر. العهد ظهر بصورة مختلفة مع تألّق محمد حيدر نجم الفريق وعودة الغاني عيسى يعقوبو، ما جعل بطل لبنان يظهر أكثر تنظيماً وانضباطاً عن اللقاء الماضي. وقد تكون النتيجة ظالمة للعهداويين الذين كانوا قادرين على الخروج فائزين بنتيجة أكبر، وهو ما أكّده المدرب مرمر، الذي اعتبر أن النجمة كان مستسلماً للعهد من بداية اللقاء.

مسألة مقعد الاحتياط تحدث عنها مرمر، وكان مدرب النجمة بوريس بونياك قد عبّر سابقاً عن قلقه تجاه الأسماء الموجودة الى جانبه، أمرٌ بدا واضحاً أمس، فالفارق في الأسماء بين مقعدي الفريقين كبير. فإلى جانب مرمر، جلس الدولي السوري أحمد الصالح وربيع عطايا وسمير اياس وحسين منذر، في حين كان الى جانب بونياك: محمود سبليني، علي الحاج، كريم درويش وحسين شرف الدين. اختلاف كبير بين الدكتين، إن كان على صعيد الأسماء أو الخبرة أو المستوى الفني. سبب رئيسي في فوز العهد، الى جانب تألّق اللاعبين الأساسيين. فأحمد زريق أشعل المنطقة اليسرى، وحدّ من قدرات علي حمام الهجومية، الذي لم يملك حريّة التقدم في ظل المواجهة المفتوحة مع زريق والتي أثمرت إحداها عرضية هدف المباراة. وإذا كان من الصعب تفرقة لاعب عن آخر في النجمة من ناحية تواضع المستوى، فأيضاً من الصعب تمييز لاعب عن آخر في العهد. فلاعبو «الأصفر» كانوا نجوماً، بدءاً من الحارس مهدي خليل وانتهاءً بمحمد حيدر في الهجوم. الأخير بذل جهداً كبيراً لمساعدة زميله الجديد ربيع عطايا للتسجيل في أول ظهور له مع العهد بعد دخوله في الشوط الثاني. أمرٌ لم يحصل، لكن ما ظهر في الدقائق التي لعبها عطايا مع العهد أن الأخير سيكون إضافة كبيرة للأصفر في الدوري وكأس الاتحاد الآسيوي، بشرط أن يستعيد لياقته ويخسر من الوزن الذي يبدو أنه اكتسبه في الفترة الماضية.

عطايا لأول مرة

شهدت الدقيقة الـ51 من اللقاء «انفجاراً» على مدرج العهد حين دخل اللاعب ربيع عطايا بدلاً من محمد قدوح، في أول ظهور للاعب الأنصار السابق بقميص العهد، بعد صفقة التبادل «الثلاثية» بين الفريقين. ولقي دخول عطايا، الذي حمل قميصه الرقم عشرين بعد أن كان يلبسه اللاعب حسن شعيتو «موني»، ترحيباً كبيراً من جمهور العهد. في المقابل، بدا أن عطايا مستفز لجمهور النجمة الذي استقبله بـ«موشحات» لحظة دخوله الى أرض الملعب. لم يسجّل لاعب العهد الجديد أي هدف في اللقاء، لكنه قدّم أداءً مقبولاً.

اللجنة الفنية النجماوية

حضر أعضاء اللجنة الفنية الجديدة التي شكلها نادي النجمة، والمؤلفة من عضو الادارة ابراهيم فنج واللاعبين السابقين جمال الخطيب ومازن خالد، اضافة الى مصطفى العدو نجل اللاعب والاداري التاريخي في النادي الراحل سمير العدو (أبو علي). وأشار عضو اللجنة الكابتن جمال الخطيب إلى أن دور اللجنة سيكون معنياً بجميع فرق النادي، وبالأخص الفئات العمرية التي يبدو أن هناك عدم رضى داخل النادي عن مستوى تلك الفرق، رغم الألقاب التي تم إحرازها في السنوات الأخيرة.

«Yellow Inferno» أو الجحيم الأصفر!

قدّم نادي العهد للمرة الأولى مجموعة «Yellow Inferno» التي تعتبر «ألتراس» جمهور العهد. وهي المباراة الأولى التي تحضر فيها هذه المجموعة لتكون الثالثة بعد «ألتراس سوبر نوفا» النجماوية و«تيفوزي» الأنصارية.

واشتعلت خلال المباراة «حرب شماريخ» بين المجموعتين «Yellow Inferno» و«ألتراس سوبر نوفا» عبر إشعال المفرقعات بألوان مختلفة، إذ كان العهد سباقاً، قبل أن يردّ عليه جمهور النجمة، الذي يفوقه حجماً بكثير.

هدوء (نسبي) على المنصة

بعكس المباراة الماضية بين الفريقين، غابت المشاكل عن منصة الشرف، رغم العدد الكبير للحاضرين من الطرفين. وكان الاتحاد اللبناني لكرة القدم قد قرر عدم بيع بطاقات منصة للجمهور، الا أن ذلك لم يقلل من عدد الحضور، نظراً إلى دخول عدد كبير من الأشخاص عبر تدخلات من ضباط في القوى الأمنية، حيث قام أحد الضباط بإدخال ما يقارب عشرة أشخاص دفعة واحدة. لكن مشهد العراك الذي حضر في اللقاء الماضي بين الفريقين غاب عن المنصة، من دون أن يخلو الأمر من بعض الأعمال غير المنضبطة من قبل بعض جمهور النجمة الذي كان موجوداً الى يمين المنصة.

متابعة

الروماني يثير البلبلة!

استفاق الجمهور النجماوي أمس على خبر وصول مهاجم للخضوع للتجربة، وهو الروماني بيترو ليوكا (27 عاماً). مهاجم صريح قد يكون

ضالة النجمة الذي يبحث عن لاعب في هذا المركز بعد التعاقد مع السوري أحمد ديب والسنغالي إدريسا نيانغ. لكن لم تكد تمر بضع ساعات حتى ظهرت مشكلة كادت «تطيح» تجربة اللاعب مع النجمة. القصة بدأت حين وصل اللاعب فجراً الى بيروت وكان في انتظاره وكيل أعماله الذي احتاج إلى ما يقارب أربع ساعات حتى أخرجه من المطار وتوجّه به الى الفندق. فالاتفاق بين الوكيل والمسؤولين في النجمة كان ينص على أن يتم احضار اللاعب على نفقة الوكيل وتأمين إقامة له على نفقة النجمة. لكن تسرّب خبر وصوله الى لبنان عبر أحد المواقع الإلكترونية، ما أثار استياء المسؤولين في النجمة، حيث أبلغ مدير الفريق بهيج قبيسي الوكيل بـ«صرف النظر عن اللاعب مع لوم بمعرفة الإعلام بوصوله». «الأخبار» تحدثت مع وكيل اللاعب الذي أكّد أن معرفة الموقع بوصول اللاعب كانت بالصدفة، حيث كان مراسلهم موجوداً في المطار عن طريق الصدفة، وشاهد اللاعب. وأشار الوكيل الى أنه لم يكن يريد تسريب الخبر، معتبراً أن ما حصل محض صدفة. ولدى سؤال أمين سر النادي سعد الدين عيتاني عن حقيقة الموضوع، خلال وجوده في مباراة الفريق مع العهد في الكأس السوبر، أكّد عدم وجود مشكلة، وأن اللاعب ستتم تجربته مع الفريق يوم الثلاثاء من دون أن يخفي عتبه على الوكيل وطريقة تعاطيه مع الموضوع. وبغض النظر عمّا حصل، فقد يكون اللاعب مكسباً للفريق، بمعاينة المقاطع المنشورة له على «اليوتيوب». آخر هذه المقاطع يُظهر خمسة أهداف سجلها مع فريق خيطان الكويتي خلال نصف موسم خاضه مع الفريق، قبل المجيء الى لبنان.

كالشيو اينما ذهب، يأخذ معه الضجّة الإعلامية والكاميرات. كما هي الحال بعد انتقاله إلى يوفنتوس. إلّا أن أهدافه، حتّى الآن ومع خوضه للمباراة الثالثة في الدوري الإيطالي، لم تذهب مع كريستيانو رونالدو إلى تورينو. بقيت في مدريد. أولى أهدافه «الرسمية» مع فريقه الجديد، اصبح حدثًا ينتظره عشّاق النجم البرتغالي وفريق يوفنتوس. 23 تسديدة على المرمى بالنسبة لـ«صاروخ مادريا»، الصاروخ الذي لم يخترق اي شباك خلال 270 دقيقة في الـ«سيريا أ»، نسبة تعتبر مفاجئة بالنسبة للكثيرين، فكونها الادنى بين جميع لاعبي الدوريات الخمس الكبرى. وبالنسبة للاعب كرونالدو فمن الطبيعي ان تكون تحت مسمّى «المفاجأة»

«صاروخ مادريا» تعطّل في تورينو

رونالدو ما زال «صائماً» وميلانو تنتفض بقطبيها

حسن رمضان

دائماً ما تكون المبررات جاهزة بالنسبة لمحبي رونالدو، ومن حقّهم ذلك. فمشاهدة لاعبك المفضّل يمرّ بفترة صيام تهديفي ليس من السّهل تقبّلها. في المباراتين الأولى والثانية لرونالدو مع يوفنتوس، قدّم فيها لاعب ريال مدريد ومانشستر يونايتد السابق أداء مميّزاً. فكان اسم رونالدو في تلك المباراتين يكون ضمن أفضل ثلاثة لاعبين في المباراة. الأمر كان مختلفاً في مباراة أول من أمس أمام بارما الصّاعد الجديد إلى الدوري بعد غياب دام ثلاث سنوات (فاز فيها يوفنتوس بنتيجة 2-1). لم يكن رونالدو ضمن أفضل خمسة لاعبين. حصل ماريو ماندزوكيتس على جائزة رجل المباراة، بينما جاء خلف الكرواتي كل من البرازيلي دوغلاس كوستا، الفرنسي بليز ماتويدي، الكولومبي خوان كوادرادو والوافد الجديد لنادي بارما الإيطالي جرفينيو. في النهاية، فاز يوفنتوس في المباراة الثالثة تواليا، وحقق العلامة الكاملة (9 نقاط). ولكن العلامة الكاملة أو «الشبه كاملة حتّى الآن» لا تزال مفتقدة لعامل أساسي فيها: تسجيل رونالدو لأول أهدافه مع «البيانكو نيري». بعد نهاية المباراة، علّق مدرب الفريق ماسيميليانو اليغري قائلاً: «أعلم أن هناك الكثير من الصعوبات تواجه المهاجمين في الدوري الإيطالي، لكن يجب أن أعترف أنني سعيد بما يقدمه رونالدو معنا حتى الآن. رونالدو لعب مباراة جيدة، ووضع نفسه في خدمة الفريق، وكان حاضراً طوال المباراة، لكن الكرة لم تتهيأ أمامه، أنا سعيد بما قام به». من الطبيعي أن يكون اليغري داعماً للاعبه ولأغلى لاعب في تاريخ النادي خلال الظروف التي يمرّ بها. ولكن ما هو مؤكّد، أن رونالدو سيتغلّب على مثل هذه المواقف، وهذا ما عوّدنا عليه مع فريقه السابق ريال مدريد، حيث مرّ بكثير من الفترات المشابهة لما يمر به الآن مع يوفنتوس، إلّا أنه دائماً ما كان «ينفجر» ويقدّم أفضل ما لديه. وفي حديثنا عن يوفنتوس وعن الانتصارات، حقق نادي ميلان أولى انتصاراته في الدوري الإيطالي بعد أن تغلّب في مباراة كانت صعبة على مدرب الفريق غاتوزو على نادي روما بنتيجة 2-1 في اللحظات الأخيرة بعد عمل «استثنائي» من قائد هجوم ميلان «البيبيتا» غونزالو هيغواين. بدأ المدرب جينارو غاتوزو المباراة بتغيير وحيد عن المباراة الأولى التي خسر فيها النادي «اللومباردي» أمام نابولي بنتيجة 3-2، وهو إقحام صانع الألعاب التركي هاكان شالهانوغلو بدلاً من «عديم الفائدة» فابيو بوريني. تبديل

> **سدد البرتغالي 23 تسديدة خلال 270 دقيقة ولم يسجّل بعد**

أعطى الكثير لميلان، فكان هاكان من بين أفضل لاعبي «الروسونيري» في الشوط الأول الذي سيطر عليه زملاء الأرجنتيني غونزالو هيغواين بالكامل. سجّل الإيفواري كيسيي هدف ميلان الأول لينتهي الشوط الأول عند. في الشوط الثاني، قام مدرب «الذئاب» الإيطالي أوزبيبو دي فرانشيسكو بتغيير حرّك فيه المياه الراكدة لفريقه بإدخاله للإيطالي المصري ستيفان الشعراوي في مكان اللاعب الذي لم يشعر أحد بوجوده في الشوط الأول، الإسباني ماركانو. سجّل فريق العاصمة الإيطالية هدف التعادل عبر مدافعه الأرجنتيني فيديريكو فازيو لتعود المباراة إلى نقطة البداية. تدخل الـ«Var» والغى هدفاً لميلان، ثم ألغى هدفاً لروما. اشتعلت المباراة، وقبل أن ينتهي اللقاء بالتعادل الإيجابي و«السلبي» بالنسبة لغاتوزو، أنقذت تمريرة هيغواين التي وصلت إلى البديل المحظوظ باتريك كوتروني (مسجّل هدف الفوز) غاتوزو من الإعلام الإيطالي الذي كان سيوجّه الكثير من علامات الاستفهام للاعب ميلان السابق. ولكن كما تجري العادة، «النتائج الإيجابية دائماً ما تخفي العيوب»، فاز ميلان في أولى مبارياته. لم يكن الفوز عادياً، بل استحق الفريق النقاط الثلاث. شهدت المباراة دخول الصفقات الجديدة لميلان: الإسباني ساميول كاستيخو، والأوروغوايانس دييغو لاكسالت اللذان أعطيا الحيوية التي كان يفتقدها الفريق.

قطب ميلانو الثاني، حقق بدوره أيضاً الإنتصار انتصاره الأول في الدوري بقيادة مدربه لوتشيانو سبالليتي بعد أن فاز على مضيفه بولونيا بثلاثية نظيفة أعادت الثقة إلى «النيراتزوري». حدث المباراة تمثّل بتسجيل الوافد الجديد البلجيكي رادجا نايينغولان أولى أهدافه مع فريقه (والذي كان أول أهداف المباراة). قدّم الإنتر في الشوط الثاني مباراة جيدة بتسجيله لثلاثة أهداف عبر «النينجا» وكانديفا والكرواتي المتميّز هذا الموسم إيفان بريزيتش. مع فوز ثنائي مدينة ميلانو، وليس الفوز فقط، بل تقديم مباراة جيّدة وأحقيتهما بهذا الفوز، سيكونان إلى جانب فريق الجنوب نابولي، المنافسين الحقيقيين ليوفنتوس. ولا يمكننا أن ننكر بأن عودة قطبي ميلانو للمنافسة من جديد ستعطي الكثير للدوري الإيطالي ولأوروبا في شكل خاص، فعودة عملاق أوروبي كميلان إلى الواجهة من جديد سيظل دائماً بالنسبة لمحبيه وكارهيه أمراً مميزاً وطال انتظاره.

تمريرة هيغواين الحاسمة انقذت ميلان (ماركو بيرتورييلو ـ أ ف ب)

بنزيما الجديد

بعيداً عن إيطاليا وعن رونالدو، يعيش اليوم المهاجم الفرنسي ذي الأصول الجزائرية أفضل فتراته مع فريقه الإسباني ريال مدريد، حيث سجّل في المباراة الأخيرة للنادي الملكي أمام فريق ليغانيس هدفين تصدّر بهما كريم قائمة هدّافي الدوري الإسباني بأربعة أهداف خلال ثلاث مباريات في الدوري حتى الآن. وسجّل الجناح الويلزي غاريث بايل هدفه الشخصي الثالث هو الآخر في الدوري. وبحسب كثير من المتابعين، كان لرحيل رونالدو تأثيراً إيجابياً على عطاء هذين اللاعبين. سجّل بايل في آخر 7 مباريات له في الدوري الإسباني منها ثلاث مباريات من الموسم الحالي. من جهته أيضاً، سجّل قائد الفريق سيرجيو راموس هدفين من ركلتي جزاء التي كان يتخصص في تنفيذها النجم البرتغالي. يبدو أن كريم بنزيما خرج أخيراً من عباءة رونالدو التي كان دائماً ضحيّة لها، وأكبر دليل على ذلك الأداء الذي يقدّمه الآن مع فريقه مدريد.

برمير ليغ

أليسون يفاجئ أصحاب «القلوب الضعيفة»

كاريوس لن يمشي وحيداً؟

حسن عطية

لن تنسى جماهير ليفربول أخطاء الحارس الألماني لوريس كاريوس، التي أودت بالحلم الذي روادها طويلاً، وهو العودة والتتويج في دوري أبطال أوروبا. تكبّد كاريوس الأخطاء في خسارة «الريدز» النهائي أمام ريال مدريد (3.1). رغم ذلك لم تُظهر له الجماهير سوى الإحترام. وفي آخر أيام «الميركاتو» سافر كاريوس إلى تركيا لينضم إلى بشكتاش. قبل رحيله كانت الأخبار السارة بالنسبة إلى ليفربول، انتقال أليسون بيكر حارس روما ومنتخب البرازيل في صفقة بلغت قيمتها 70 مليون يورو تقريباً. هنا اطمأن الجميع بأن مشكلة الحراسة التي راودت الفريق لأكثر من 10 أعوام تم حلّها.

في الجولات الثلاث الأولى لم يتلقّ أليسون أيّ هدف، لا بل أخذ يستعرض مُظهراً أنه يستحق المبلغ الذي دُفع فيه (البعض يرى أن الرقم مبالغ فيه) وأنه واحدٌ من الأفضل في العالم. لكن أمسية السبت (1 أيلول/سبتمبر) حملت معها «لعنة كاريوس»، ليخطئ أليسون في الوقت الذي كان يحاول المراوغة فيه داخل منطقته ويتسبّب بهدف للبستر سيتي، هدية مجانية منحها أليسون للفريق الخصم ورغم ذلك على قيادة وتنظيم زملائه خصوصاً أنه انهى المباراة بـ 10 لاعبين، فإن مدرب الفريق يورغن كلوب لم يكن راضياً عن أداء حارسه. فقد أشار إلى أن أليسون كان يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك. لكن الأمر لا يتعلق بالحارس البرازيلي، بل بالفريق ككل. فالدفاع لم يكن على المستوى المطلوب، وخط الوسط لم يكن قادراً على الضغط على الخصم، والهجوم لم يكن فعّالاً. لكن الأمر لا يتعلق بالمباراة الأولى، بل بالموسم ككل. فالفريق لم يكن على المستوى المطلوب في الموسم الماضي، وخسر لقب الدوري الإنكليزي الممتاز بفارق نقطة واحدة عن مانشستر سيتي، وخسر نهائي دوري أبطال أوروبا أمام ريال مدريد بنتيجة 3.1، وخسر نهائي كأس الرابطة أمام مانشستر سيتي بنتيجة 3.2، وخسر نهائي كأس الاتحاد الإنكليزي أمام تشلسي بنتيجة 1.0. لذلك، فإن الفريق بحاجة إلى تعزيزات في الصيف الحالي، وهذا ما قام به النادي بالفعل.

يقول اليسون إنه سيتعلم من أخطائه (أدريان دينس ـ أ ف ب)

الموسم بشكل جيد في أول جولتين، إنما تتمثل في الأجنحة ووكر ومندي المرشح لجائزة لاعب الشهر. رياض محرز قد يحتاج إلى المزيد من الوقت لكي يتأقلم، باختصار ساري الذي تعلم في إيطاليا لم يجد أن فهم الكرة الإنكليزية أمر صعب، نجح تشيلسي في تحقيق انتصاره الرابع ليتقاسم الصدارة مع ليفربول. ساري بدأ في تحويل تشلسي، الأمر أصبح أبعد من مجرد تغييرات، تشلسي ترك «الحافلات» وركب خيول السبق. «البلوز» تحت قيادة ساري يلعبون كرة هجومية. سعادة مالك النادي أبراموفيتش بأسلوب ساري تظهر مع الابتسامة والتصفيق اللذين يظهران بعد كل مباراة. تشلسي يستحوذ على الكرة أكثر وما يساعده في ذلك كانتي، كوفاسيتش ومحبوب ساري الذي جاء معه من نابولي جورجينيو، فيما يبدو أن بيدرو في طريقه ليصبح أساسياً خصوصاً أنه كلما دخل سجل، وفي «ستامفورد بريدج» مرشح آخر للاعب الشهر وهو ماركوس الونسو وهذا خير دليل على ما يقدمه.

> **ساري فرض أسلوبه وتشلسي يستحوذ على الكرة أكثر من السابق**

شديد السيتي قد يكون في طريقه إلى الحفاظ على لقبه.

العاصمة لندن تزينت باسم ماوريزيو ساري، الذي تحدث في بداية الموسم أنه بحاجة للتأقلم مع الأجواء ومعرفة الفريق. لكن ليفربول يحتاج إلى التأقلم مع أسلوب ساري، فالأخير يريد أن يلعب بشكل مختلف عن الأسلوب الذي كان يتبعه كلوب، فالأخير يريد أن يلعب بشكل هجومي أكثر، وهذا ما يحتاج إلى وقت لكي يتأقلم معه اللاعبون. ليفربول حل مشاكله في ما يخص التنظيم الدفاعي ووسط ملعبه حيث قام بالتعاقد مع عدة لاعبين، ويبدو بعد الانطلاقة المثالية التي حققها في بداية الموسم أنه في خانة المرشحين للفوز باللقب، فيما يمكن توقع انحصار المنافسة بين تشلسي، مانشستر سيتي وليفربول فيما قد يلعب توتنهام دور الحصان الأسود، أما مانشستر يونايتد، فما زال «وضعه» غامضاً، وقرعة دوري الأبطال وضعته في مواجهة يوفنتوس الإيطالي، أحد المرشحين لإحراز اللقب. إلى متى سيصمد مورينيو؟ يبقى هذا هو السؤال.

الكرة الفرنسية

مبابي على خطى نيمار

فاز باريس سان جيرمان في مباراته الرابعة تواليا في الدوري الفرنسي بعد أن تغلّب على مضيفه نيم بأربعة أهداف مقابل هدفين. مباراة صعبة واجهها الفريق الباريسي خارج أرضه، سجّل الأهداف كل من نيمار وأنخيل دي ماريا. إضافة إلى تسجيل كيليان مبابي هدفه الشخصي الرابع هذا الموسم في الدوري. وسجّل المهاجم الأوروغوايانس إيدنسون كافاني الهدف الرابع للفريق الباريسي. مباراة كان فيها نادي نيم خصماً صعباً حيث عاد بالنتيجة من 0-2 إلى 2-2 بعد تسجيل كل من لاعبيه أنطوان غوبيكون وتيجي سافانيه، محققين التعادل. ولكن شهدت المباراة تسجيل نجم كأس العالم مبابي للهدف الثالث، ليطرد بعدها الشاب الفرنسي بعد أن دفع لاعب نيم إلى الأرض.

تصرّف كان مفاجئاً من لاعب لطالما كنّا نعتبره مختلفاً عن زميله في الفريق البرازيلي نيمار الذي يشتهر بمثل هذه التصرفات. إلّا أن ما أقدم عليه مبابي يؤكّد لنا بأنه تأثّر كثيراً بوميله البرازيلي، وبدأ يأخذ منه القيم السيّئة مثل التكبّر على اللاعبين.

بوندسليغا

ليفاندوفسكي يتابع الطريق

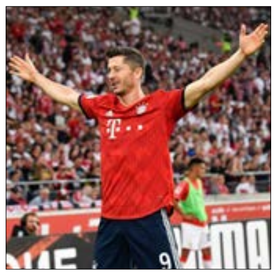

حقق بايرن ميونخ انتصاره الثاني في «البوندسليغا» على شتوتغارت، مباراة كانت خاصة لفرانك ريبيري وروبرت ليفاندوفسكي أيضاً، حيث خاض الأول مباراته الـ250 مع «البافاري». أما ليفاندوفسكي فنجح في التسجيل للمرة الثانية هذا الموسم حيث سجل في الجولة الأولى. هدف ليفاندوفسكي في مباراته أمام شتوتغارت فتح المجال له ليسجل رقماً جديداً باسمه، حيث نجح في التسجيل في أول جولتين من الموسم للعام الرابع على التوالي. بايرن ميونخ لم يتغير كثيراً مع المدرب الجديد كوفاتش، حيث لا زال ليفاندوفسكي الرقم واحد في الفريق، البولندي يسجل أرقاماً جيدة مع انطلاقة الموسم الجديد. وبلغ معدل تسديده على المرمى 4 في المباراة الواحدة، ممرراً بنسبة 80%. اللافت هو عودة بعض اللاعبين إلى مستواهم المعهود مثل مولر. كما نجح بايرن في الحفاظ على عادته التي اكتسبها مع بيب غواريديولا التمرير المستمر والاستحواذ على الكرة، إذ بلغ عدد التمريرات 664 (نسبة التمرير الصحيحة 90%). المباراة شهدت دفع المدرب الكرواتي نيكو كوفاتش بلاعب الوسط الدولي ليون غوريتسكا في تشكيلته الأساسية، ليكون الأخير عند حسن ظنه بتسجيله هدف المباراة الأول، لينهي بايرن الشوط الأول متقدماً بهدف بعد سيطرته الواضحة.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01/ 666314 - 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الأردن... حليف الغرب المخلص غاضبٌ ومرتبك!

أندريه فلتشيك *

أين يقف الأردن بالتحديد اليوم؟ هل هو مع الغرب، أم مع العالم العربي؟ وهل هو بالفعل دولة مستقلّة، وأي مستقبل يتهدّده؟

في الآونة الأخيرة، في قلب العاصمة ـ عمّان ـ صعدت أبراج فندقية عدة من فئة الخمس نجوم أنيقة نحو السماء، بما في ذلك «W» و«Rotana». نساء خليجيات في عدّة الإغواء يرتدين كعوباً عالية و«ماكياجا» شديد الإيحاء، يحتسين قهوة الكابتشينو في مقاه عدّة متناثرة حول منطقة المشاة الجديدة الفاخرة التي سمّيت الـ«بوليفارد»، بينما يمكن رؤية الرجال السعوديين وهم يتجرّعون أقداحاً من البيرة أو النبيذ. إنه مشهد لا يختلف عما هو شائع في البحرين. يأتي الخليجيون الآن إلى عمّان هرباً من الأنظمة الاجتماعية الصارمة من أجل اللهو المُنفلت، والتحرّر من القيود الثقافية، والاستمتاع بالحياة. ويسافر بعضهم إلى هنا للعلاج الطبي، ويقيمون في مستشفيات خاصة باهظة الثمن تشبه الفنادق ذات فئة الأربع نجوم أكثر منها مرافق طبية.

المزاج الذي يغلب على أجواء عمّان هذه هو ملاحقة أحدث صرخات الموضة الدارجة. كل شيء هنا كأنه عن بذخ في الثياب والطعام والشراب، الاستعراض المبتذل والرياء. المنطقة كلّها لا تضم قاعة سينما فنية أو صالة حفلات موسيقية أو حتى متجر كتب واحداً (ليس هناك سوى كشك متناه الصغر عند مدخل العبدلي مول). وعلى العكس من بيروت القريبة، حيث المشهد الثقافي والفني العالمي الأفق النابض بالحياة والعطش الشديد للمعرفة، فإن سكان عمّان الأثرياء وزوارها مهووسون بالنزعات الاستهلاكية الفارغة. وإذا تناسيت بعض التفاصيل، فإن «بوليفارد» يمكن أن يكون في مدينة أميركية صغيرة في ولاية تكساس أو جورجيا.

في الجانب الآخر من المدينة، وعلى بعد بضعة كيلومترات، ينفّذ الأطباء في مستشفى «البشير» (أكبر مرفق طبي عام في البلاد) إضراباً. من الواضح أنهم منهكون، ويتلقون أجوراً متدنية، والاكتئاب بادٍ على محيّاهم. يتم استقبال الحالات الطارئة فقط. الدماء متناثرة على الأرض، والمرضى يبدون مستسلمين لأقدارهم.

أدفع جانباً عندما يصل وزير الصحة مع حاشيته، بينما سيارات الإسعاف لا تتوقف عن عويلها الحزين جالبة المزيد من الإصابات. «إن جودة الخدمات الطبية العامة في هذا البلد مرعبة»، أخبرني أحد المرضى. اتحدث مع سيدتين سوريتين تنتظران هنا مع صبي مريض. أخبرتني إحداهما شاكية: «اضطررنا للسفر إلى هنا على طول الطريق من (الأزرق). نحن غير مشمولين بالخدمات الطبية في هذا البلد، وحتى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تساعدنا. عندما نواجه حالات طبية طارئة نذهب إلى عيادات خاصة حيث مجموعة عادية من الفحوصات تكلّف 300 دينار (428 دولاراً أميركياً) على الأقلّ. نحن هنا الآن، لكن من غير المؤكد ما إذا كانوا سيستقبلوننا. نحن يائسون تماماً».

بعد مدة وجيزة، يقترب مني رجل أمن في ملابس مدنية ويبدأ في استجوابي. «هل لديك تصريح لطرح الأسئلة في المستشفى؟». بعد أن أغادر، يحاول اثنان من ضباط الشرطة اعتراضي. تظاهرت بأنني لا أفهم ما يقولونه، وابتسمت لهما ببلاهة فسمحوا لي بالرحيل.

في الأردن، يخاف الناس من التحدث أمام الغرباء على وجه الدقة، هم يتحدثون داخل منازلهم وسياراتهم، أو في الغرف الخلفية في مكاتبهم، ولكن ليس في الأماكن العامة. ويكاد يستحيل أن يخبرك أحدهم باسمه الكامل.

خلال العام الحالي، تفجّرت الأوضاع في الأردن مرّات عدة. في شهر فبراير، اندلعت أعمال الشغب في مدينة السلط، بسبب رفع أسعار الخبز بنسبة 60 في المئة وزيادة أسعار الكهرباء والوقود، وكذلك خفض الدعم عن السلع والخدمات الأساسية. لقد تم تدريجياً تنفيذ التعديل الهيكلي الشائن والوحشي لصندوق النقد الدولي في المملكة التي تعاني من ركود في الاقتصاد ونهب عجائبي للأموال العامة. في عام 2017، بلغت الديون الحكومية المسجلة للأردن 32 مليار دولار أميركي، أي ما يعادل 95,6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

في يونيو الماضي، هزّت احتجاجات ضخمة العاصمة عمّان. كان المتظاهرون يطالبون بتغيير الحكومة وعبّروا عن غضبهم من زيادات الضرائب المقررة ومستوى المعيشة المتراجع بسرعة. ودعوا أيضاً إلى إنهاء الفساد المستشري على نطاق واسع بين المسؤولين الحكوميين، وتم اعتقال العشرات من الناس.

وفي تموز/ يوليو، استقالت الحكومة، وطلب الملك عبد الله الثاني من عمر الرزاز، الاقتصادي السابق في البنك الدولي، تشكيل حكومة جديدة. تفرّق الناس مرتبكين. قبل لهم إنهم انتصروا، لكن شيئاً لم يتغيّر بالفعل. «دعني أشرح لك»، يقول لي سائق سيارة الأجرة في عمّان. «لقد كانوا على وشك زيادة الضرائب على السيارات بنسبة 15 في المئة على سبيل المثال»، «الآن ما سيفعلونه هو زيادة الضرائب بنسبة 5 في المئة هذا العام و10 في المئة في عام 2019. لم يتغيّر شيء على الإطلاق».

في منطقة بائسة، قرية كفرين، بالقرب من نهر الأردن والبحر الميت، كان الخبّاز في أحد المخابز الرثّة أكثر صراحة: «نحن لا نثق بالحكومة: لا الجديدة ولا القديمة. إنها ذات مجموعة الكذبة المحترفين». «أعمال الشغب؟ تغيير الحكومة؟ لا تُضحكني أرجلوك». «ما تسمونه بأعمال الشغب قادها ضباط المخابرات ورجال السلطة نفسها. كانوا يتلاعبون بالناس. هذه الحكومة الجديدة تنفّذ بالفعل الأشياء ذاتها التي كانت الحكومة القديمة تنوي تنفيذها، ولكن ربما بترتيب أبجدي جديد».

قبل يوم واحد، سمعت بدقة المرثاة الحزينة ذاتها من سيدة أردنية من الطبقة العليا قابلتها على ضفة نهر الأردن أثناء زيارتي لموقع مغطس تعميد يوحنا المعمدان (وتلك فرصة رائعة لتصوير الحدود المحصنة مع فلسطين المحتلة). أوضحت السيّدة بسخرية وبلغة إنكليزية مثالية:

«الأردنيّون وصلوا إلى أقصى حدود التحمّل. هذه المرة كانوا مستعدين لإسقاط النظام في عمّان. النخبة الحاكمة عرفت ذلك بالطبع، فنظّمت أعمال شغب، وجعلتها تظهر حقيقية، لكن كان مسيطراً عليها عموماً، ثم قاموا بتغيير وجوه عدد قليل من اللاعبين السياسيين في القمة، مع إنقاذ النظام. لقد أشعروا الناس بأنهم فازوا، لكن في الواقع، لم يتغير شيء، أيّ شيء على الإطلاق».

الأردن حليف شديد الإخلاص للغرب. ونخبته الحاكمة موالية للولايات المتحدة من دون قيد أو شرط. وقد راهنت السلطة في عمّان ولعقود على التعاون مع حلف «الناتو» وتستضيف عدة قواعد عسكرية وجوية لعدد من الدول الغربية تنطلق منها عمليات القتل. وأكثرها خطورة هو «الأزرق»، حيث نقل عدد من التشكيلات الجوية الهجومية الرئيسية التي كانت متمركزة ولوقت قريب في القاعدة الجوية التركية «إنجرليك». ومن المعروف أن القوات الخاصة البريطانية والأميركية، ومنذ سنوات، تغزو الدولة السورية، انطلاقاً من الأراضي الأردنية.

تموضع الأردن كمحطة خدمة وظيفية للغرب يؤمّن الدخل الرئيسي للسلطة و«النخب»، ولكن ليس بالضرورة للشعب. لم يتم استثمار أيّ شيء ذي قيمة في العلوم أو البحث أو الإنتاج. اقتصاد البلد يقوم على استضافة القواعد العسكرية الغربية، ومراكز التسوق للزوار، والسياحة الطبية للمواطنين الخليجيين الأغنياء، وعدد قليل من مصانع التجميع لأغراض إعادة التصدير والمملوكة بالكامل من رأس مال أجنبي، وبالطبع القطاع السياحي الخاص، الذي يمثل حوالى 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وينمو بشراسة عاماً بعد عام.

عوائد السياحة تنتهي في المقام الأول بيد سلاسل الفنادق الغربية الكبيرة التي تدمّر النظام البيئي الهش في البحر الميت، وأخيراً خليج العقبة ميناء الأردن اليتيم. في الوقت ذاته، تقوم قاعدة سلاح الجو في الأزرق بتدمير واستنزاف احتياطيات المياه الجوفية الثمينة في واحات الصحراء.

تبلغ نسبة البطالة الرسمية في الأردن الآن حوالى 18 في المئة، لكنها في الواقع أعلى من ذلك بكثير. ولا تزال الحدود مع سوريا مغلقة، لذا لا يمكن للبضائع الرخيصة أن تتدفق إلى البلاد (بينما يُصنّف الأردن الفقير بأنه يحتكر الرقم الأعلى على قائمة تكاليف المعيشة في العالم العربي).

تستضيف المملكة حالياً 670,000 لاجئ سوري، رغم أن بعضهم مصممون الآن على العودة إلى ديارهم عندما تفتح الحدود. اللاجئون - وأغلبهم يعيشون في ظروف مريعة ويواجهون أشكالاً مختلفة من التمييز ــ هم مصدر آخر للتمويل الأجنبي للأردن، ومع ذلك فإن الناس في شوارع عمّان، لا يشتكون من أن «السوريين يسرقون الوظائف من السكان المحليين»، لكن ذلك لا يمنعهم بالطبع من استيراد العمالة الرخيصة من الدول الفقيرة مثل الفيليبين وكينيا. فبغض النظر عن شدّة الضغوط الاقتصادية والفقر، فإن الأردنيين مع ذلك ليسوا مستعدين للقيام بـ«الوظائف المتدنية» بأنفسهم.

لقد تحدثت إلى أمينة المتحف الوطني الأردني ـ الشديد التواضع ـ للفنون الجميلة، حيث يستقبلك تركيب (فني) سوريالي النزعة وما بعد حداثي أطلق عليه اسم «المصنع» يستهدف إصابة الزائر بالصدمة من خلال أشكال طليعية، ولكنه بدا لي عديم المعنى.

كان المتحف الوطني خالياً بالكلية من الزائرين، ولا بدّ أن الناس في المدينة مشغولون عن الفنون الجميلة بالمقاهي ومراكز التسوق أو الحانات. سألت أمينة المتحف عما إذا كانت تخطط لعرض بعض الأعمال الفنية التي تصور أعمال الشغب الأخيرة، أو تحاول الوصول إلى جوهر ما أثار موجة اليأس التي ألمّت بالبلاد. نظرت إليّ، مروّعة: «لا، لماذا؟ بالطبع لا». سألتها عما إذا كان هناك ولو معرض فني واحد على الأقل في عمّان يسجّل ردود الفعل على الأحداث؟ «لا»، وكأنها صرخت في وجهي تقريباً. كانت غاضبة جداً بينما كنت أحاول أن أفهم سبب غضبها؟

لا يفلح أي بلد عندما يكون مجرّد مستعمرة غربية، سواء في العالم العربي أو في أي مكان آخر. بعض الأفراد أو «النخب» قد يصبحون أغنياء، لكن معظم السكان سيعانون وسيصبحون «غير ذي صلة». بينما تربح سوريا المجاورة معركتها الملحمية ضد الإرهابيين الذين زرعهم الغرب وحلفاؤهم الإقليميون، يعيش الأردن الواقع المحزن لبعض جمهوريات الموز شبه المستعمرة في أميركا اللاتينية. هنا، تم تحديد جميع الأيديولوجيات تقريباً، ولا يمكنك أن تجد ولو أثراً لأحلام الوحدة والاشتراكية العربية التي شكلت عبر عقود وجدان سوريا والعراق.

لا أحد في الأردن يبدو سعيداً. يشكو البعض، وبعضهم يكتفي بالصمت، لكن لا توجد عند أي منهم أي أفكار محددة حول كيفية تغيير النظام التابع للغرب.

في هذه الأثناء، تتم حماية منطقة الـ«بوليفارد» الباذخة من قبل أجهزة الكشف عن المعادن وحراس متعددين، سواء بالزي الرسمي أو بثياب مدنية. الفنادق تحولت إلى ما يشبه قلاعاً محصّنة. وحتى للدخول إلى بعض مقاهي الـ«بوليفارد»، يتعين على المرء أن يمر بمرحلة ثانية من التفتيش الأمني، بما في ذلك أجهزة الكشف عن المعادن القوية. عمّان مدينة آمنة للغاية. ولذا كنت أتساءل عن غاية هذه الإجراءات المشددة «هل هي من أجل وقف الإرهاب حقيقة، أم أنّها لمنع الفقراء والناس اليائسين من الدخول والاطلاع بأعينهم على المصالح الأجنبية والمتعاونين المحليين معها الذين يسلبونهم بلدهم ومستقبلهم؟».

تساءلت بصوت مرتفع، لكن صديقي الأردني لا يُجيب. فهنا في الأردن بعض الأسئلة لا ينبغي أن تطرح أبداً.

ترجمة: سعيد محمد

* مفكّر وأديب وصانع أفلام وثائقية وصحافي استقصائي غطّى الحروب والصراعات في عشرات البلدان. وله مؤلفات عدة: منها ما كان مشتركاً مع نعوم تشومسكي. آخر كتبه «التفاؤل الثوري والعدمية الغربية»، ورواية ثورية «أورور»، لكن عمله الأكثر مبيعاً يبقى «فضح أكاذيب الإمبراطورية». له أيضاً وثائقيّات رائدة عن رواندا والكونغو وأفلام حوارية مع نعوم تشومسكي «حول الإرهاب الغربي». تحقيقه عن الأردن نشر أولاً في موقع «New Eastern Outlook»، وتنشره «الأخبار» باتفاق خاص مع المؤلف.

يقوم اقتصاد البلد على استضافة القواعد العسكرية الغربية ومراكز التسوق والسياحة الطبية (أ ف ب)

> لم يُستثمر أيّ شيء ذي قيمة داخل المملكة في العلوم أو البحث أو الإنتاج

المعسكر الغربي: الافتقار إلى سياسة مواجهة واضحة

ورد كاسوحة

التمايز الذي يبديه الاتحاد الأوروبي تجاه السياسة الأميركية الخاصة بفرض العقوبات على كلّ من روسيا وإيران ليس متعلّقاً فقط بهذين الملفّين، بل بمجمل التصوّر الجيوسياسي الذي يتبنّاه الغرب، ولا يجد حاملاً موضوعياً له غير دول أوروبا الغربية وكندا والولايات المتحدة. هذه هي الكتلة الصلبة للمشروع الغربي، وقد حافظت على تماسكها طيلة سنوات الحرب الباردة، وحين انهار المعسكر الاشتراكي استغلّت الفرصة لتضمّ إليها كتلة أكبر من الدول تشمل معظم بلدان البلطيق، بالإضافة إلى أجزاء من الكتلة الروسية الصلبة سابقاً (جورجيا وغرب أوكرانيا). التوسّع بهذا الشكل لم يتزافق مع توافق كامل على رؤية واحدة أو مشتركة للتحدّيات التي تواجه الغرب في هذه المرحلة من توسّعه. صحيح أن العداء لروسيا ظلّ هو القاسم المشترك الأكبر بين هذه الدول، لكن طريقة مواجهته باتت تخضع لاجتهادات مختلفة، وخصوصاً من جانب دول أوروبا الغربية التي لا تشاطر دول البلطيق مخاوفها الأمنية بخصوص الرغبة الروسية في معاودة ابتلاعها وضمّها إلى نطاقها الحيوي.

مرحلة الاحتواء

في هذه المرحلة كانت الإدارة الأميركية تحثّ باستمرار قيادة حلف الـ«ناتو» على تذليل الخلاف بين دوله لجهة الموقف من روسيا، إلى أن حصلت المواجهة الفعلية الأولى مع موسكو بعد نهاية الحرب الباردة. حين حصل التدخل الروسي في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لمنع جورجيا من ضمّهما عسكرياً على اعتبار أنهما «جمهوريتان مستقلتان»، وجدت دول البلطيق الفرصة ملائمة لدفع سياسة المجابهة مع روسيا خطوة إلى الأمام. تحت ضغط هذا التدخل، وفي ظلّ الحملة المحمومة على موسكو في الغرب، وجدت دول أوروبا الغربية نفسها مضطرة إلى الاصطفاف مع دول البلطيق والولايات المتحدة - وبحدّة شديدة - ضد روسيا. صحيح أن الموقف لم يتطوّر إلى انتهاج سياسة عدائية بالكامل ضد موسكو عبر فرض عقوبات عليها، لكن المواجهة حينها أنهت جزئياً التمايز الحاصل داخل المعسكر الغربي لمصلحة اصطفاف تقوده الولايات المتحدة تحت ضغط الدول الأكثر هامشية في التحالف، والأكثر تطرفاً في العداء لروسيا.

في هذه الفترة، وقبل اندلاع الصراع في جورجيا، كانت إدارة بارك أوباما تدير مواجهة مضبوطة مع موسكو، وتحاول بدلاً من مجابهتها تطوير سياسة الاحتواء، بحيث تبقى الصراع منضبطاً، ولا تدفع بوتين إلى الردّ على التوسع المطّرد لحلف الـ«ناتو» شرقاً ببناء تحالفات واسعة النطاق ضمن أوراسيا. حصول ذلك لاحقاً لم يكن بسبب المواجهة في جورجيا فحسب، بل أيضاً بسبب عدم وضوح الرؤية لدى المعسكر الغربي حول الشكل الأمثل للمواجهة مع روسيا. الأطراف الهامشية داخله كانت تريد للمواجهة أن تتّسع، بحيث لا يُسمح للروس بتطوير سياسة دفاعية واضحة عند حدودها الغربية، بينما الكتلة الصلبة الممثّلة في أوروبا الغربية لا تريد الذهاب أبعد من سياسة الردع التقليدية لروسيا تحت قيادة الولايات المتحدة، وفي ظلّ رغبة واضحة لدى الأكثرية داخل التحالف في تغليب سياسة الاحتواء والردع الجزئي على المواجهة المتدحرجة والمفتوحة.

البحث عن شركاء جدد

في المرحلة التي أعقبت المواجهة في جورجيا، وفي ظلّ عدم قدرة دول أوروبا الغربية على مجابهة الميل المتزايد لتسعير الخلاف مع موسكو، بدأت روسيا في البحث عن سبل للمواجهة، بحيث لا تكون عسكرية فقط، وتستطيع في الوقت نفسه تقديم مخارج لموسكو تغنيها عن الانسداد الحاصل في علاقتها بالغرب. ثمّة خيار كان على الطاولة دائماً، ولكن تفعيله كان مشروطاً بانسداد الأفق أمام انضمام روسيا إلى النظام الدولي بشكله الأوسع. حصول المواجهة في جورجيا، وتطوّرها لاحقاً إلى سياسة منهجية عقب الأزمة الأوكرانية، أكّدا للروس استحالة القبول بهم كشركاء في السياسة الدولية. ومن هنا أتى الخيار الذي يديره، بل بتنويع الخيارات بحيث لا تنحصر فقط في الشراكة معه على خلفية الانتهاء من إرث الحرب الباردة.

والحال أن بوتين كان حتى وقوع المواجهة في جورجيا لا يزال يعوّل على انخراط روسيا في هذا النظام، وكان المدخل إلى ذلك هو التعاون مع الولايات المتحدة في نطاق المعاهدات الخاصة بمنع الانتشار النووي، والحدّ من تطوير الأسلحة الهجومية والاستراتيجية. لم يكن النظام في روسيا حينها يملك تصوّراً واضحاً عن شكل انخراطه في السياسة الدولية، وكان لا يزال يبحث عن أفق ممكن للعلاقة مع أطرافها خارج نطاق البناء الاشتراكي الذي انهار ولم يعد باستطاعته -أقلّه حينها - تقديم أجوبة عن تحدّيات الواقع وتطوّراته. الأفق الوحيد الذي كان متاحاً وقتها هو بناء شراكة مع الغرب على أساس نِدّي، وفي ظلّ حاجة الطرفين إلى التخلّص من إرث الحرب الباردة سواءً في نطاقها العسكري الخاص بسباق التسلّح، أو في نطاقها الأيديولوجي المتصل بالصراع بين الرأسمالية والاشتراكية. عدم حصول المواجهة مع روسيا خطوة إلى الأمام. ليس بالقطيعة مع الغرب والنظام الدولي الذي يديره، بل بتنويع الخيارات بحيث لا تنحصر فقط في الشراكة معه على خلفية الانتهاء من إرث الحرب الباردة.

معاودة التمايز أوروبيا

حينما بدأت روسيا في تفعيل شراكتها ضمن منظومات مثل الـ«بريكس»، ومنظمة شانغهاي للتعاون، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، كانت سياسة العقوبات التي فُرضت عليها غربياً إثر اندلاع الأزمة في أوكرانيا قد بدأت تؤتي ثمارها. الوصول إلى أسواق المال الدولية أصبح أكثر صعوبة مع شمول العقوبات مجموعات اقتصادية كبرى داخل روسيا، ومع هذه الاستحالة كان مُتوقّعاً أن تتباطأ حركة الرساميل، وأن يقلّ معدل الاستثمار، وبالتالي أن يصبح النمو أقلّ، وتزداد البطالة داخل البلاد. الجزئي في الأسواق الدولية تم التعويض عنها بازدياد معدّلات التبادل مع الدول الشريكة لروسيا في إطار المنظومة الدولية البديلة، فتعمّقت الشراكة مع الصين، وانضمّت دول جديدة إلى إطار «شنغهاي» بصفة مراقبين، وبدأت المشروعات الكبرى التي أنشأتها الحكومة الروسية لنقل الغاز تجد طريقها إلى النور. هذا أمّن للاقتصاد الروسي قدراً من الاستقرار، وساعده على الخروج من أزمة ارتباط عملته الوطنية بالسوق الدولية. ومع بداية تفكير روسيا بالاستعاضة عن الدولار بالروبل في التعاملات البينية مع الدول الشريكة في إطار «شنغهاي» و«بريكس»، أو حتى مع تركيا، يكون الاقتصاد قد دخل فعلياً مرحلة فكّ الارتباط مع الأسواق الغربية اقتصادياً.

عدم حصول انهيار في الاقتصاد إثر سياسة العقوبات أعاد إلى الواجهة التناقضات داخل المعسكر الغربي حول الوجهة الأفضل للتعامل مع روسيا في هذه المرحلة. لم يعد الأمر مقتصراً على التمايز بين غرب أوروبا وشرقها جيوسياسياً، بل انتقل الخلاف إلى قلب أوروبا نفسها بعد اتضاح الأثر الكبير الذي تركته سياسة العقوبات على اقتصادات هذه الدول. الطبقات المتضرّرة من هذه السياسة عزفت عن التصويت للأحزاب التي تعتبر أنها مسؤولة عن الانهيارات الحاصلة في قطاعات الزراعة والتصدير، واختارت أن توصل إلى السلطة بدلاً منها قوى تعارض الطبيعية مع روسيا. تسبّب ذلك بمشاكل للحكومات التي تقود السياسة الاقتصادية في أوروبا، وبدأت دول مثل ألمانيا بالتفكير في التراجع عن سياسة العقوبات، أو بعدم ربطها بالآزمة الأوكرانية كما تفعل دائماً. تفضيل المصلحة الاقتصادية على الموقف الجيوسياسي مرتبط أيضاً بالتقاطعات مع روسيا على خلفية الشراكة معها في مشاريع تعتبر حيوية جداً للاقتصادات الأوروبية، ويمكن بسببها الدفع بالتمايز عن السياسة الغربية التقليدية إلى أقصاه.

خاتمة

ثمة عوامل أخرى تدفع بهذا التمايز قدماً، منها حصول تضارب مع إدارة ترامب حول عدد كبير من الملفات، ووصول القادة الأوروبيين إلى قناعة باستحالة الاعتماد على الولايات المتحدة، ليس فقط في تحقيق أمن القارة الأوروبية ضمن نطاق الشراكة الأطلسية، بل أيضاً في الحفاظ على ازدهار أوروبا اقتصادياً في أطار نمط تبادل تجاري مستقر ومُتّفق عليه دولياً. كل هذا أفضى إلى حصول تقاطعات مع قوى - مثل روسيا وإيران - لا يمكن القبول بها كشريك في الغرب، ولكنها في ظل هذه السياسة وتطالب باستئناف العلاقات للحكومات التي تقود السياسة الاقتصادية في أوروبا، وبدأت دول مثل ألمانيا بالتفكير في التراجع عن سياسة العقوبات، أو بعدم ربطها بالآزمة الأوكرانية كما تفعل دائماً. تفضيل المصلحة الاقتصادية على الموقف الجيوسياسي مرتبط أيضاً بالتقاطعات مع روسيا على خلفية الشراكة معها في مشاريع تعتبر حيوية جداً للاقتصادات الأوروبية، ويمكن بسببها الدفع بالتمايز عن السياسة الغربية التقليدية إلى أقصاه.

> انتقل الخلاف إلى قلب أوروبا نفسها بعد اتضاح الأثر الكبير لسياسة العقوبات

على الغلاف

لا تمضي اللقاءات الاميركية في المنطقة من دون حديث «جوهري» عن إنهاء القضية الفلسطينية. صحيح ان الدوحة كانت اول المعترفين بان اللقاءات مع جاريد كوشنير وجيسون غرينبلات استهدفت «تحسين الوضع في غزة»، لكن ما حدث في كلّ من عمان والقاهرة أخطر من ذلك، فضلاً عما هو مخفي في الرياض. الآن، بعد نحو شهرين، بدأ التطبيق للخطوات اللاحقة بعد نقل السفارة: إفلاس «الاونروا» تمهيد لإغلاقها وبدء توطين اللاجئين

الخطوة الثالثة في «صفقة القرن»:
توطين اللاجئين في مصر والأردن

ستساعد واشنطن كلاً من عمّان والقاهرة مالياً مقابل توطين لاجئين (أ ف ب)

من يمكن أن يوطّن الأردن؟

لا أرقام بعينها يبيّنها الأردن بخصوص أعداد الفلسطينيين على أراضيه يمكن البناء عليها، ولكن تُظهر بيانات «دائرة الإحصاءات العامة»، في جدول يبين «توزيع السكان اللاجئين في الأردن حسب اسم الدولة التي قدم منها الفرد ومدة الإقامة والجنس ـ عام 2015»، أن عدد اللاجئين من فلسطين يمثلون 123,956. وهذا رقم له دلالات خطيرة، لأنه إما أن الدولة الأردنية أسقطت عملياً الأرض المحتلة عام 1948 من حساباتها كبلد لجوء، واعتمدت من لجأ من الأرض المحتلة عام 1967 كلاجئين، وهذا أمر لا يمكن التنبؤ به أو الجزم بصحة الأعداد، وإما أنها ترى أن اللاجئين الغزّيين هم فقط اللاجئون الوحيدون في المملكة، وهم من تقول «الأونروا» عبر موقعها إن عددهم في الأردن 140,000، وهو رقم قريب مما عرضته «دائرة الإحصاءات».

يذكر أن وكالة الغوث لا تتحرج من التنبيه إلى أن البيانات التي تحتوي أعداد المسجلين لديها لا تمثل وصلت إلى حركة حماس تفيد بمساع للإدارة الأميركية مع عدد من الدول العربية، وخاصة الأردن ومصر، على مبدأ التسهيلات الاقتصادية مقابل قبول هاتين الدولتين اللتين تعانيان أزمات خانقة لإنهاء ملف اللاجئين»، في وقت تتقاطع فيه التقارير الإسرائيلية مع هذا المضمون، بإشارتها إلى أن واشنطن ستسمح لدول الخليج بتقديم تمويل إلى

غزة، عمان ــ الأخبار

تواصل الولايات المتحدة الأميركية تطبيق «صفقة القرن» بدءاً بنداً، بعدما منحت نفسها المرونة اللازمة بإخفاء بنود الصفقة وإظهار ما يلزم في مرحلته، فضلاً عن قياسها ردود الفعل بعد كل خطوة. فبينما كانت الإدارة الأميركية تكشف بوضوح قرارها وقف المساعدة المالية المقدمة منها إلى «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) نهائياً، كانت ترتب لتبعات ذلك، وخاصة في المناطق «الهادئة»، مثل الأردن والضفة ومصر، وذلك لإنهاء مبدأ المطالبة بعودة الفلسطينيين إلى أراضيهم، عبر إيجاد حل نهائي لهم في أماكن وجودهم، فيما تبقى غزة وسوريا ولبنان إلى مرحلة لاحقة.

مصادر فلسطينية سياسية كشفت لـ«الأخبار» أن «معلومات مؤكدة وصلت إلى حركة حماس تفيد بمساع للإدارة الأميركية مع عدد من الدول العربية، وخاصة الأردن ومصر، على مبدأ التسهيلات الاقتصادية مقابل قبول هاتين الدولتين اللتين تعانيان أزمات خانقة لإنهاء ملف اللاجئين»، في وقت تتقاطع فيه التقارير الإسرائيلية مع هذا المضمون، بإشارتها إلى أن واشنطن ستسمح لدول الخليج بتقديم تمويل إلى «الأونروا» هذا العام بشروط؛ منها الموافقة على إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، والتقليص المتتابع، وصولاً إلى إنهاء الوكالة (راجع الموضوع المقابل في العدد نفسه).

تقول المصادر إن لقاءات أجريت بين مسؤولين أردنيين وآخرين في الإدارة الأميركية خلال الأسابيع الماضية عُرض فيها على عمان «توطين من تبقى من اللاجئين الفلسطينيين غير المجنسين في المملكة ومنحهم الجنسية الأردنية من الدرجة الأولى، مقابل تقديم واشنطن حزمة مساعدات اقتصادية ضخمة تنتشل الأردن من الأزمة المالية الخانقة، والحديث عما يدور عن نحو 150 ألف فلسطيني، أصولهم من غزة (راجع الكادر).

أما بشأن مصر، تضيف المصادر نفسها، فقد عرضت واشنطن منح الفلسطينيين حاملي الوثيقة المصرية، الذين ينتشرون في مصر وعدد من الدول العربية، الجنسية المصرية مقابل بنود عدة؛ منها: الإفراج عن المعونة الأميركية (غير العسكرية) للقاهرة، تقديم مساعدات جديدة تحسن الواقع الاقتصادي المصري، وتسهيل حصول القاهرة على الدفعات التالية من قرض «البنك الدولي». وكان لافتاً تزامن ذلك مع توقيع وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، يوم الجمعة الماضي، على مستندات تسمح بإرسال مساعدات عسكرية إلى مصر بنحو 1,2 مليار دولار (هذه مستمرة ولم تتوقف)، والتعهد للحكومة المصرية بـ 195 مليون دولار إضافية من موازنة 2017، بعدما كانت واشنطن قد قلصت مساعداتها للقاهرة السنة الماضية بنحو 96 مليون دولار وأجلت صرف الـ 195 مليوناً بدعوى أن البلاد «لم تحرز تقدماً على صعيد احترام حقوق الإنسان والمعايير الديموقراطية». يشار إلى أن عدد الفلسطينيين ممن يحملون الوثيقة المصرية لا يتخطى مئة ألف، بعدما كانوا حتى عام 1969 نحو 33 ألفاً.

المصادر أوضحت أن هذه العروض قُدّمت إلى البلدين خلال زيارات أجراها مسؤولون مقربون من الرئيس دونالد ترامب خلال الشهور الأخيرة، في إشارة إلى الجولة التي أجراها مستشار ترامب وصهره، جاريد كوشنير، والموفد الخاص للمفاوضات الدولية جيسون غرينبلات، وشملت إسرائيل ومصر والأردن وقطر والسعودية. وهكذا يكتمل حل «إشكالية» اللاجئين ـ بعد خطوة الاعتراف بالقدس «عاصمة لإسرائيل» ـ عبر عرقلة عمل «الأونروا» تمهيداً لإقفالها، وإلغاء صفة لاجئ عن أبناء اللاجئين وأحفادهم، ثم إيجاد حل خارجي ونهائي للاجئين عبر توطينهم في أماكن سكنهم من الدول التي ستقبل ذلك، وإعادة توطين من هم خارجها عبر مؤسسات الأمم المتحدة في دول أخرى، على أن يكون التمويل خليجياً، كما تنقل المصادر ذاتها. يشار إلى أن المتحدث باسم «الأونروا»، سامي مشعشع، حذّر أمس من إمكانية نفاد السيولة النقدية للوكالة مع نهاية الشهر الجاري «في ظل عجز مالي بلغ 217 مليون دولار».

عباس: قبلنا كونفدرالية مع الأردن... لكن

في غضون ذلك، كشف رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في لقاء أمس مع وفد من حركة «السلام الآن» الإسرائيلية، أن «ترامب اقترح علينا كونفدرالية مع الأردن، وأنا وافقت شرط أن تكون إسرائيل جزءاً منها، وسألت هل الإسرائيليون يوافقون على هذا الاقتراح؟»، مستدركاً التوقيت نفسه بتأكيد «توقف الاتصالات مع الإدارة الأميركية منذ إعلان ترامب نقل السفارة إلى القدس، وإعلانها عاصمة لإسرائيل». وفيما نقل المتحدث باسم عباس أن القرار الأميركي بوقف تمويل «الأونروا» هو «اعتداء سافر على الشعب الفلسطيني»، فإن صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، قالت في تقرير أمس، إن «أبو مازن» أبدى أخيراً تأكيده أنه «يؤيد أمن إسرائيل وإيجاد حل لقضية اللاجئين».

ونقل مشاركون في الوفد الإسرائيلي عن عباس قوله: «لدي مشكلة مع (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتنياهو، وليس مع الليكود (الحزب الذي يتزعمه نتنياهو). وأنا ورئيس الشاباك نلتقي بصورة دائمة ونتفق على 99% من المواضيع»، فيما نقل موقع «يديعوت أحرونوت» أن «عباس شدد خلال اللقاء على أن أجهزة أمن السلطة تجري تنسيقاً أمنياً يومياً مع الأمن الإسرائيلي... أفراد أمن السلطة يفعلون كل ما في وسعهم كي لا يصاب أي إسرائيلي بأذى».

توتر بين رام الله والقاهرة

وبينما توقفت المباحثات بين الفصائل الفلسطينية في غزة، برعاية مصرية، للتوصل إلى اتفاق تهدئة، بين حركة حماس وإسرائيل، بوساطة مصرية وأممية، بدأت القاهرة تتعامل مع الفصائل الفلسطينية في غزة، وخاصة حماس، بمنطق «خفض التصعيد» بالتوازي مع تأكيد دمشق أن المعركة في إدلب لن تتأثر بأي نوع من التهديدات، ومن بينها الأميركية. الحديث الرسمي الأخير في هذا السياق صدر عن وزير الخارجية وليد المعلم، من موسكو، إذ أكد أن بلاده لا تتطلع إلى مواجهة مع تركيا، ولكن نحو نقاط المراقبة مروراً بعدد كبير من معاقل «تحرير الشام» في ريف إدلب، من دون أي معوقات. وعلى العكس، أفادت أوساط معارضة تركية بأن الجمعة ـ يوم الكشف عن القرار ـ شهد اجتماعاً بين ممثلين عن الحكومة التركية ومسؤولين في الهيئة لنقاش المساعي الهادفة إلى حلّ الأخيرة وإدماج عناصرها في نسيج الفصائل المسموية على أنقرة مباشرة. لكن الاجتماع، وفق ما نقلته تلك الأوساط، لم يصل إلى نتيجة مختلفة عمّا سبقه من لقاءات، رفضت خلالها «تحرير الشام» العرض التركي.

وفي انتظار ما ستفضي إليه المساعي التركية في هذا الشأن، بعدما باتت مدعومة بخيار الضغط من باب التصنيف «الإرهابي»، تشهد جبهات ريفي حماة واللاذقية الشماليين توتراً متصاعداً، بين الجيش السوري والجماعات المسلحة، تُرجم عبر استهدافات مدفعية متبادلة بين الطرفين. كذلك، لم تتوقف تعزيزات الجيش الواردة إلى خطوط التماس في محيط إدلب وغيرها أراض سورية تخضع للسيادة السورية». كما أشار إلى أن «ما تروّج له الولايات المتحدة» لن يؤثر في خطط الجيش لتحرير إدلب والقضاء على الإرهابيين في سوريا. والطرح نفسه أكده الموفد السوري إلى اجتماع «اللجنة الرباعية» الأمنية في بغداد أول من أمس، الذي حضره مساعدو رؤساء الأركان في سوريا والعراق وروسيا وإيران.

على رغم حساسية القرار التركي بإدراج اسم «هيئة تحرير الشام» على قائمة «التنظيمات الإرهابية»، لم يشهد اليومان الماضيان ما يشير إلى وجود توتر مستجدّ بين أنقرة و«تحرير الشام»، سبّبه هذا التصنيف، إذ بقيت القوافل العسكرية التركية تعبر الحدود

> تزداد سخونة خطوط التماس في ريفي حماة واللاذقية، بالتوازي مع استمرار المفاوضات بين الأتراك و«هيئة تحرير الشام» لتحديد مصير الأخيرة، ومن خلفه حجم معركة إدلب المرتقبة

في رام الله أول من أمس (السبت)، وبحثا ثلاثة ملفات هي: المصالحة، التهدئة والعلاقات الثنائية، «لكن من دون أي نتيجة».

وأوضح المصدر أن «الرئيس عباس أكد للمصريين ترحيبه بالورقة المصرية بعد أخذ القاهرة الاعتبارات التي طلبتها فتح، بما في ذلك تمكين حكومة الوفاق في غزة كلياً كمقدمة لإنهاء الانقسام»، لكنّ أكثر ما وتّر اللقاء هو ملف التهدئة، إذ أبدى أبو مازن «رفضه للدور المصري بهذه الصورة»، مؤكداً أنه غير راضٍ عن تجاوز السلطة في التوسط بين إسرائيل و«حماس». يضيف المصدر أن موضوع التهدئة كاد أن يفجر اللقاء بعدما هدد عباس بأنه سيتخذ «قرارات قاسية» في حال تجاوزه، وهو الأمر الذي دفع حنفي إلى التأكيد أن «مصر لا تعمل على تجاوز دور عباس، لكنها لن تقبل باستمرار الوضع المأسوي في القطاع»، لينتهي إلى التأكيد لعباس أن المصريين «لن يدفعوا حماس والفصائل إلى التوقيع على اتفاق تهدئة من دون موافقة السلطة ومشاركتها فيه»، وذلك في ظل الرؤية الفتحاوية القائلة إن غياب «فتح» عن الاتفاق يعني تشكيل دولة في غزة، الأمر الذي يمثل أحد بنود «صفقة القرن».

راجع في الصفحتين 2 و3:
لبنان في الصف الأمامي دفاعاً عن «الأونروا» وضد واشنطن

> عباس: ترامب اقترح كونفدرالية مع الأردن وأنا وافقت بشرط

وبين جهاز «المخابرات العامة» المصرية (راجع العدد 3554 في 1 أيلول)، تواصل التوتر في العلاقة بين القاهرة ورام الله، إذ لا يزال الخلاف قائماً في ضوء إصرار الأخيرة على مواقفها في ملفي المصالحة والتهدئة، ورفضها الضغوط المصرية لقبولها تحسين الواقع في القطاع. ينقل مصدر فلسطيني إلى «الأخبار» أن وفداً من قيادة «المخابرات المصرية»، برئاسة الوكيل عمرو حنفي، التقى عباس

> نشرت «كوميرسانت» وثيقة أمنية تشترط «الانتقال السياسي» لدعم «إعادة الإعمار»

«على الأتراك أن يدركوا أن محافظة إدلب وغيرها أراض سورية تخضع للسيادة السورية». كما أشار إلى أن «ما تروّج له الولايات المتحدة» لن يؤثر في خطط الجيش لتحرير إدلب والقضاء على الإرهابيين في سوريا. والطرح نفسه أكده الموفد السوري إلى اجتماع «اللجنة الرباعية» الأمنية في بغداد أول من أمس، الذي حضره مساعدو رؤساء الأركان في سوريا والعراق وروسيا وإيران.

في المقابل، يجري الممثل الأميركي الخاص في شأن سوريا، جايمس جيفري، زيارة هي الأولى بعد توليه هذا المنصب إلى كل من إسرائيل والأردن وتركيا، تمتد حتى الرابع من الشهر الجاري. ولم يخرج عن جيفري ـ حتى وقت متأخر من أمس ـ أي تصريحات خلال هذه الجولة. وبالتوازي مع التصويب الأميركي المتنامي على «الوجود الإيراني» العسكري في سوريا، أكد المعلم، في أكثر من مقابلة خلال زيارته الأخيرة لروسيا، أن بلاده تتجه إلى تعزيز العلاقات مع طهران في عدد من المجالات. وفي هذا السياق، نقلت وكالة «تاس» الروسية عن مصدر سوري لم تسمّه قوله إن الاتفاقية الأخيرة التي جرى توقيعها في دمشق، بين وزارتي الدفاع السورية والإيرانية، تتضمن صفقة لتوريد منظومة دفاع جوي من طراز «بافار 373» وطائرات حربية إيرانية، إلى سوريا.

على صعيد آخر، وبعد أكثر من شهر على حديث وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، عن وجود تعليمات ـ بضغوط غربية ـ إلى منظمات الأمم المتحدة بتجنّب التعاون في ملفّي عودة اللاجئين وإعادة الإعمار في سوريا، مع الحكومة السورية والدول الفعالة في هذا السياق، نشرت صحيفة «كوميرسانت» الروسية وثيقة مسرّبة من المراسلات الداخلية للأمم المتحدة (يعود تاريخها إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2017)، تتضمن توجيهاً بالتمنّع عن المساعدة في طروحات عودة اللاجئين إلى سوريا، وأن الأمم المتحدة ومنظماتها لن تدعم جهود إعادة الإعمار في سوريا من دون حدوث «انتقال سياسي حقيقي وشامل». وأوضحت الصحيفة، نقلاً عن مصادرها، أن مُعدّ هذه الوثيقة التي تحدد سياسة الأمم تجاه التعامل مع الملف السوري هو الديبلوماسي الأميركي جيفري فيلتمان الذي شغل منصب نائب الأمين العام للشؤون السياسية حتى الأشهر الأولى من العام الجاري.

(الأخبار)

عبد الله يعتمد السفير الإسرائيلي الجديد

استقبل الملك الأردني، عبد الله الثاني، أوراق اعتماد السفير الإسرائيلي لدى عمان، رغم أن أمير فايسبرود موجود في مقر السفارة منذ أشهر. ففي الثامن والعشرين من آذار/ مارس الماضي، أعلن الأردن قبوله الاسم الذي رشحته إسرائيل لشغل منصب السفير فيها، بعدما حصل فايسبرود على إجماع في اجتماع «الكابينت» الإسرائيلي عقب «زوبعة دبلوماسية» بين تل أبيب وعمّان إثر ما يعرف بـ«حادثة السفارة». ولم يمضِ على هذا القبول أسبوعان حتى كان السفير الجديد في مكتبه في العاصمة الأردنية.

وفايسبرود ابن وزارة الخارجية، ومسؤول ملفات عربية عدة في مركز الأبحاث السياسية التابع للوزارة، وتركز مجال عمله على سوريا ولبنان وفلسطين وتطوير العلاقات التجارية مع المغرب، كما أنه يجيد العربية، وحصل عام 1993 على شهادة الماجستير بتقدير امتياز في اللغة العربية وآدابها من الجامعة العبرية، أي أنه هيّأ نفسه جيداً لمناصب مختصة بالوضع العربي والإسلامي منذ توقيع اتفاقية أوسلو.

والملاحظ أن موضوع العلاقات الثنائية الأردنية ـ الإسرائيلية واعتماد السفير في هذا الوقت، يرتبط بالضرورة مع موضوع التمثيل الأردني الناقص في سفارتها لدى تل أبيب، إذ استدعت الخارجية الأردنية منذ أشهر السفير وليد عبيدات (الذي شغل منصبه منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2012 لغاية أيار/ مايو 2018) إلى المركز في حركة وصفتها بالاعتيادية، وقبل أيام، رشح اسم غسان المجالي لشغل منصب السفير لدى تل أبيب، وهو سفير الأردن السابق في إسبانيا ومدير «المعهد الدبلوماسي الأردني»، وقد قُدّم الاسم إلى إسرائيل لقبوله. لكن لا يمكن القول إن هناك فراغاً دبلوماسياً فعلياً في السفارة الأردنية لدى تل أبيب، إذ إنها لم تغلق حتى في أشد الأوقات توتراً بعيد انتفاضة الأقصى عام 2000. ومع أن الأردن استدعى سفيره آنذاك، فإن القائم بأعمال السفارة مازن الدين التل بقي في تل أبيب حتى تعيين معروف البخيت في 2005 (شغل البخيت منصب رئيس الوزراء في 2011 بالتزامن مع الحراك الأردني، وهو الآن عضوٌ في مجلس الأعيان).

(الأخبار)

سوريا

توتر في ريفي حماة واللاذقية... في انتظار مصير «تحرير الشام»

ترحيب إسرائيلي بالقرار الأميركي: بقاء «الأونروا» يخلّد قضية اللاجئين

رحبت إسرائيل بقرار الإدارة الأميركية وقف تمويل «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، بل تسابق المسؤولون الإسرائيليون في التعبير عن احتفالهم بهذا القرار الذي يلبي مطلباً وطموحاً إسرائيلياً قديماً، ويشكل ترجمة لمخطط الإدارة الأميركية بتصفية القضية الفلسطينية، ومحاولة لتأسيس

> تل أبيب: واشنطن ستسمح للخليج بتمويل «الأونروا» للعام الجاري بشروط

واقع جديد، على أمل سد الطريق على الرهانات الفلسطينية والخضوع للسقف السياسي الجديد للتسوية.

وأوردت «القناة الثانية» في التلفزيون الإسرائيلي أن الإدارة الأميركية أبلغت إسرائيل أن واشنطن ستسمح لدول الخليج بتحويل الميزانيات هذا العام إلى «الأونروا» من أجل ضمان استمرار نشاطها الفوري. ولفتت القناة إلى أن الموافقة الأميركية كانت بشروط تلتزمها هذه الدول، ومنها إعادة تعريف مكانة «الأونروا»، وتعريف اللاجئين الفلسطينيين، على أن يكون الهدف بعد ذلك الإغلاق التام للوكالة في المستقبل.

في هذا السياق، شدد رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، على الترحيب بالقرار الأميركي، واصفاً إياه بأنه «أمر مهم»، وأن «الولايات المتحدة بدأت حل المشكلة»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن أرقام اللاجئين الفلسطينيين هي أقل بكثير من أرقام الوكالة، في إشارة إلى إعادة تعريف اللاجئين عبر نزع صفة اللاجئ عن أبناء وأحفاد الذين هُجروا عام 1948.

ورأى ديوان نتنياهو أن «إسرائيل تدعم الإجراء الأميركي»، وأن «تثبيت اللجوء الفلسطيني بواسطة الأونروا هو إحدى الإشكاليات الأساسية التي تديم النزاع إلى الأبد».

أيضاً، رحب وزير المواصلات وشؤون الاستخبارات، يسرائيل كاتس، بوقف تمويل «الأونروا» التي رأى أنها «تنشط لإدامة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والمطالبة بحق العودة». كما رحب كاتس بـ«التطلع الأميركي للبحث عن طرق بديلة لتقديم المساعدات المباشرة للسكان العاملين في المجال الإنساني فقط، فالقرار الأميركي بمنزلة دعم كامل لموقف إسرائيل، الذي يرفض تماماً حق العودة للفلسطينيين».

وتعبيراً عن كون الموقف الأميركي يتناول أحد أهم موارد الإجماع القومي في إسرائيل حول رفض حق العودة للاجئين، رأت رئيسة المعارضة تسيبي ليفني، أن «وقف التمويل الأميركي للأونروا هو جزء صغير فقط... أنا عملت دائماً ضد حق العودة، والمشكلة هي اللاجئون؛ الأونروا تحافظ على المشكلة ولا تحلها، ولذلك يجب حل هذه المشكلة الكبرى الموجودة على باب إسرائيل»، مشددة على أن وقف تمويل وكالة الغوث لغماً آخر عن طاولة المفاوضات بعد إزالة قضية القدس»، مضيفاً أن «قضية اللاجئين تستخدم كسلاح ضدنا ولن تسمح باستقرار الوضع في المستقبل». ووصف يعلون دور «الأونروا» بأنها تهدف إلى «إبقاء هذه القضية أبد الدهر، ولا تعمل على حلها»، وإذا نظرنا إلى عدد اللاجئين من عام 1948 المتبقين على قيد الحياة، فإن عددهم اليوم لا يتعدى 30 ألفاً، لكن الوكالة ونظامها يجعلان عددهم الآن أكثر من خمسة ملايين».

وكانت الإدارة الأميركية قد طلبت قبل نحو ثلاثة أشهر الاطلاع على الموقف الإسرائيلي ضمن مراجعتها لنشاط «الأونروا»، فكان موقف تل أبيب أن توقف واشنطن هذه المساعدات المالية في الضفة المحتلة وتدخل منظمات أخرى بدلاً منها، على ألا يقلص البيت الأبيض من ميزانية «الأونروا» في قطاع غزة لأن من غير الممكن أن تتولى منظمة أخرى مهمات الوكالة هناك.

(الأخبار)

التفاهم الأميركي ـ الإسرائيلي ألا تكون هذه الخطوات ممهدة لإغلاق «الأونروا» كلياً (أ ف ب)

اليمن

وفدٌ جامعٌ من صنعاء إلى جنيف: «الرواتب» على رأس الأولويات

تضع القوى السياسية في صنعاء اللمسات الأخيرة على تشكيلة وفدها إلى مشاورات جنيف، والذي سيكون ذا طابع حكومي ـ حزبي جامع، وسيضمّ وجوهاً جديدة لم يسبق لها أن شاركت في أي جولة من جولات التفاوض. وفي انتظار بدء المشاورات رسمياً الخميس المقبل، ترسل صنعاء إشارات متتالية إلى أنها تضع الملفّ الاقتصادي على رأس أولوياتها في ظل الآثار المأساوية التي خلّفها قرار نقل «المركزي» إلى عدن

اندلعت احتجاجات أمس بعد هبوط الريال اليمني إلى مستوى قياسي جديد (أ ف ب)

على بعد 3 أيام من انطلاق الجولة الجديدة من مشاورات السلام اليمنية في جنيف، تكثّفت الاتصالات السياسية في العاصمة صنعاء من أجل إقرار النسخة النهائية للوفد التفاوضي الذي سيتوجّه إلى المدينة السويسرية، في وقت واصل فيه المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، الذي وصل السبت إلى الرياض، آخر لقاءاته التمهيدية قبل الجلوس إلى طاولة التفاوض. وعلى رغم إبداء الطرفين استعدادهما لحلحلة الملفات التي ستشكّل محاور المشاورات، لا يزال تشاؤم يطغى على الأوساط المتابعة لعملية إعادة إطلاق المحادثات، خصوصاً في ظلّ استمرار التصعيد العسكري على أكثر من جبهة.

ودخلت المباحثات بين القوى السياسية في صنعاء، أمس، مراحلها الأخيرة، مع تحديد حركة «أنصار الله» أسماء ممثّليها في الوفد التفاوضي، الذي سيضمّ 12 شخصاً، مُوزّعين مناصفةً على «أنصار الله» و«حزب المؤتمر الشعبي العام»، الذي أقرّت لجنته العامة، أول من أمس، المشاركة في مفاوضات جنيف، بعد تلقّي رئيس الحزب، صادق أمين أبو راس، دعوة من قِبَل المبعوث الأممي لحضور المفاوضات، في خطوة أثارت امتعاض بقية الأجنحة «المؤتمرية» المُوزَّعة ما بين الرياض والقاهرة. ووفقاً لمصادر مطّلعة من صنعاء، فإن «أنصار الله» حرصت، هذه المرة، على تطعيم وفدها بوجوه حكومية وحزبية جديدة (من حكومة الإنقاذ والحلفاء)، ترجمةً لما كان الناطق باسم الحركة، محمد عبد السلام، أعلنه من أن «الوفد الوطني» لن يكون حزبياً، بل مُمثِّلاً لحكومة الإنقاذ والمجلس السياسي الأعلى بكل ما يضمّانه من مكوّنات. وأوضحت المصادر أن حصة «أنصار الله» ستشمل، إلى جانب عبد السلام، نائب وزير الخارجية في حكومة الإنقاذ حسين العزي، ووزير الأشغال العامة والطرق والقيادي في الحراك الجنوبي (الموجود في صنعاء) غالب مطلق، كمفاوضَين رئيسين، بإطلاق سراح المعتقلين والاحتجاز والية صرف رواتب موظفي القطاع العام». ملفان يمثّلان، كذلك، أولوية لدى «أنصار الله»، التي أبدت تكراراً استعدادها لحلحلة مسألة أسرى الحرب، مُتّهمةً «التحالف» ـ لا سيما الإمارات ـ بعرقلة أي عملية تبادل بين الأطراف المحليين، ودعت مراراً إلى تحييد مؤسسة البنك المركزي عن الصراع. لكن هذه المرة أيضاً، وعلى رغم «الإيجابية» الملحوظة في تصريحات مسؤولي الحكومة الموالية للرياض، لا تبدي «أنصار الله» وحلفاؤها تفاؤلاً، خصوصاً في ما يتصل بالشقّ الاقتصادي، إذ إن حكومة هادي تطالب بتحويل العائدات المالية والضريبية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة إلى البنك المركزي في عدن، وهو ما لا يمكن سلطات صنعاء القبول به بالنظر إلى حجم الفساد المهول داخل «الشرعية» من جهة، وحقيقة ما تؤكده التجربة من جهة أخرى من أن حلفاء الرياض وأبو ظبي نكثوا بوعدهم بتحييد رواتب موظفي الدولة من تبعات النزاع، وحوّلوا لقمة عيش اليمنيين إلى أداة ضغط على «أنصار الله». وما يضاعف من تلك المخاوف هو توارد معلومات عن أن «الشرعية» ستحاول، خلال مشاورات جنيف، استغلال التدهور المتواصل في سعر العملة اليمنية من أجل طلب قرض تمويلي من المؤسسات الدولية بقيمة 3 مليارات دولار.

هذا في ما يتصل بالملفات الإنسانية التي ستبحثها مشاورات جنيف، أما على مستوى الملف الأمني ـ السياسي الذي يُفترض أن تُمهّد له هذه المشاورات الأرضية، فلا يبدو إلى الآن أن ثمة دفعاً دولياً حقيقياً، ولا سيما من قِبَل الإدارة الأميركية، في اتجاهه. صحيح أن آخر التصريحات تفيد بأن «الجميع يعمل كل ما باستطاعته لإقناع الأطراف (...) بالتخلي عن الاستراتيجية العسكرية والجلوس لإجراء محادثات سياسية»، وفقاً لما نقلته أمس «فرانس برس» عن مصدر دبلوماسي، إلا أنه من غير الواضح إن كانت السعودية والإمارات، اللتان تمتلكان قرار الحرب والحصار، مشمولتَين بوسائل الأطراف. كما أن الولايات المتحدة، التي لا تفتأ تؤكد تشجيعها الجلوس إلى طاولة التفاوض، لم يبدر منها حتى اليوم ما يؤشر إلى ضغوط جادة على حليفيها من أجل وقف العدوان، والإيعاز إلى القوى المحلية المقاتلة تحت لوائهما بتهدئة الجبهات توطئة للحوار السياسي.

(الأخبار)

احتجاجات غاضبة تعمّ مدن الجنوب

شهدت مدينة عدن (جنوبيّ اليمن)، أمس، إضراباً عاماً وتظاهرات غاضبة، احتجاجاً على تدهور سعر صرف الريال اليمني، وارتفاع الأسعار. وقطّع عشرات المحتجّين الشوارع الرئيسة في مديريات المعلا والشيخ عثمان والمنصورة وخور مكسر والشعب والبريقة، مرددين شعارات منددة بتردّي الأوضاع المعيشية في مناطقهم الخاضعة لسيطرة «التحالف». وشهدت محافظات لحج والضالع وشبوة، هي الأخرى، احتجاجات مماثلة، توازياً مع إغلاق المحالّ التجارية. وجاءت هذه التحركات بعدما هبط سعر العملة المحلية إلى مستوىً قياسي جديد، مُسجِّلاً أكثر من 600 ريال للدولار الواحد. وعلى رغم تسبّبها في أضرار بالغة، إلا أن الحكومة الموالية للرياض واصلت طباعة الأموال من دون غطاء نقدي، في ظل عجزها عن التصرف بالوديعة السعودية في البنك المركزي. وعلّق الناطق باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، أمس، على ما يجري بالقول: «الاحتلال يشعل حرب العملة، ويفاقم الأوضاع الاقتصادية على كل الشعب، في ظل انتهازية مفرطة لدى أطراف داخلية ظنّت أن الأجنبي الطامع عبارة عن جمعية خيرية، فلم تحصل حتى على فتات دولة».

العراق

ضغوط أميركية غير مسبوقة:

«الكتلة الأكبر» رهن قرار الأكراد

نجحت الضغوط الأميركية المُكثّفة في اجتذاب جزء من «الكتلة السنية» لصالح معسكر الصدر ـ العبادي، من دون أن تتمكّن من حسم السباق على «الكتلة الأكبر»، في ظلّ انشطار تحالف «النصر»، وغياب المكوّن الكردي. وبعدما ألقى الصدر والعبادي آخر خراطيشهما مساء أمس، اتّجهت الأنظار نحو موقف التحالف الكردستاني الذي تواصلت ليلاً الاجتماعات بينه وبين معسكر العامري ـ المالكي

استعجل معسكر رئيس الوزراء حيدر العبادي، وزعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر، إعلان «الكتلة النيابية الأكبر» قبيل الموعد المُحدّد لانعقاد الجلسة البرلمانية الأولى. إعلان بدا أقرب إلى تسابق مع الوقت منه إلى خطوة واثقة وثابتة. المفارقة أن تحالف «النصر»، بزعامة العبادي، احتُسب صحيح أن آخر التصريحات تفيد بأن «الجميع يعمل كل ما باستطاعته لإقناع الأطراف (...) بالتخلي عن الاستراتيجية العسكرية والجلوس لإجراء محادثات سياسية»، وفقاً لما نقلته أمس «فرانس برس» عن مصدر دبلوماسي، إلا أنه من غير الواضح إن كانت السعودية والإمارات، اللتان تمتلكان قرار الحرب والحصار، مشمولتَين بوسائل الأطراف. كما أن الولايات المتحدة، التي لا تفتأ تؤكد تشجيعها الجلوس إلى طاولة التفاوض، لم يبدر منها حتى اليوم ما يؤشر إلى ضغوط جادة على حليفيها من أجل وقف العدوان، والإيعاز إلى القوى المحلية المقاتلة تحت لوائهما بتهدئة الجبهات توطئة للحوار السياسي.

(الأخبار)

احتجاجات غاضبة تعمّ مدن الجنوب

شهدت مدينة عدن (جنوبيّ اليمن)، أمس، إضراباً عاماً وتظاهرات غاضبة، احتجاجاً على تدهور سعر صرف الريال اليمني، وارتفاع الأسعار. وقطّع عشرات المحتجّين الشوارع الرئيسة في مديريات المعلا والشيخ عثمان والمنصورة وخور مكسر والشعب والبريقة، مرددين شعارات منددة بتردّي الأوضاع المعيشية في مناطقهم الخاضعة لسيطرة «التحالف». وشهدت محافظات لحج والضالع وشبوة، هي الأخرى، احتجاجات مماثلة، توازياً مع إغلاق المحالّ التجارية. وجاءت هذه التحركات بعدما هبط سعر العملة المحلية إلى مستوىً قياسي جديد، مُسجِّلاً أكثر من 600 ريال للدولار الواحد. وعلى رغم تسبّبها في أضرار بالغة، إلا أن الحكومة الموالية للرياض واصلت طباعة الأموال من دون غطاء نقدي، في ظل عجزها عن التصرف بالوديعة السعودية في البنك المركزي. وعلّق الناطق باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، أمس، على ما يجري بالقول: «الاحتلال يشعل حرب العملة، ويفاقم الأوضاع الاقتصادية على كل الشعب، في ظل انتهازية مفرطة لدى أطراف داخلية ظنّت أن الأجنبي الطامع عبارة عن جمعية خيرية، فلم تحصل حتى على فتات دولة».

(الأخبار)

هدّد العبادي بمقاضاة الفياض إذا تحدث باسم «النصر»

تواصلت، أمس، التظاهرات في مدينة البصرة (جنوب) احتجاجاً على أزمة المياه (أ ف ب)

الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) كتلةً وازنة (43 مقعداً) يمكنها تبديل المعادلة، ولا يمكن في حال من الأحوال المضيّ في تشكيل الحكومة من دونها.

والظاهر أن معسكر العبادي ـ الصدر، وفي أعقاب فشل الاجتماع الشهير في فندق بابل في بغداد، أراد إلقاء آخر خراطيشه، وقلب الطاولة على منافسيه، واستباق أي تطور قد تشهده الجلسة الأولى للبرلمان، والتي يُفترض أن تنعقد صباح اليوم، بعدما رفض رئيس الجمهورية، فؤاد معصوم، تلبية «طلبات كثيرة» بتأجيلها، «التزاماً بالتوقيتات الدستورية». وبحسب مصدر قيادي في تحالف «الفتح» (بزعامة هادي العامري) تحدث إلى «الأخبار»، فإن مبعوث الرئيس الأميركي إلى العراق، بريت ماكغورك، كان يحاول الدفع في اتجاه تأجيل الجلسة، عن طريق ممارسة ضغوط على بعض الكتل السياسية، من أجل أن تطلب ذلك من معصوم، حتى لا يتسنّى لمعسكر «الفتح» ـ «دولة القانون» (بقيادة نوري المالكي) إعلان «الكتلة الأكبر» خلال الجلسة المنتظرة.

ومع فشل خطة تأجيل انعقاد البرلمان، وجد الأميركيون أنفسهم أمام تحدي اجتذاب «السنّة» إلى معسكر العبادي ـ الصدر بأسرع ما يمكن. وهذا ما كان، إذ تدخّل وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، بنفسه لدى القوى والشخصيات «السنّية»، وفي مقدمها رئيس «تحالف القرار» أسامة النجيفي، لثنيها عن الانضمام إلى معسكر العامري ـ المالكي. لكن إذا كانت واشنطن قد نجحت في اجتذاب بعض القوى والشخصيات «السنّية»، فإن اجتياز العقبة الكردية ليس بالسهولة نفسها، بالنظر إلى أن التحالف الكردستاني ليس مستعداً للانضمام إلى حكومة يقودها العبادي، الذي باتت واشنطن تخوض معركة ولايته الثانية علناً ومن دون حرج. ووفقاً لآخر المعلومات التي وردت ليلاً من بغداد، فإن اجتماعات مكثفة انعقدت بين ممثلي تحالف «الفتح» ـ «دولة القانون» وممثلي «التحالف الكردستاني»، في ظل أجواء «إيجابية ومثمرة»، على حدّ وصف المتحدث باسم «الفتح» أحمد الأسدي، ما يشي بإمكانية أن تشهد جلسة اليوم إعلان «الكتلة الأكبر» من قِبَل هذا الفريق، الذي بات جلياً انضمام كتلة وازنة من «النصر» إليه.

الانشطار داخل «النصر»، والذي أفقد العبادي عملياً السيطرة على تحالفه، بدت آثاره واضحة في التصريحات النارية التي أطلقها رئيس الوزراء أمس، والتي هاجم فيها بحدّة رئيس «هيئة الحشد الشعبي» المقال، مُهدّداً بمقاضاته. وقال العبادي، في حوار متلفز، إن «ائتلاف النصر سيحضر غداً (اليوم) إلى البرلمان، وأنا كذلك بصفتي رئيس مجلس وزراء وفائزاً في الانتخابات، لكنني لن أؤدي اليمين الدستورية، لأن ذلك سيمنعني من أداء مهامي التنفيذية»، مضيفاً أن «الفياض لا يمثّل ائتلاف النصر وستقاضيه إذا تحدّث باسمه». وتابع «(أننا) لن نجازف بمصلحة شعبنا لأجل إيران أو أي دولة أخرى»، في ما بدا تناغماً واضحاً مع التحركات الأميركية، التي وصلت بحسب القيادي في «دولة القانون»، كاطع الركابي، حدّ «تهديد تحالف المحور الوطني (الكتلة السنّية) بإرجاع تنظيم داعش الإجرامي إلى المناطق السنّية مجدداً»، و«قيام السعودية بضخّ المليارات لقيادات الكتل السياسية والأحزاب بتوجيه من الولايات المتحدة من أجل عرقلة تشكيل الكتلة الأكبر»، وفق النائب عن «دولة القانون» منصور البعيجي.

(الأخبار)

الجزائر

عودة بوتفليقة تحيي آمال الموالاة بالترشح

محمد العيد

عاد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة من رحلة علاجية استمرت 6 أيام في جنيف، أول من أمس، موقفاً سيلاً من الإشاعات التي تصب في أن وضعه الصحي لا يسمح له بالترشح لولاية خامسة. تارة شاع الحديث عن دخول بوتفليقة قسم الإنعاش في المستشفى الذي نقل إليه في جنيف، وتارة أخرى دار كلام عن أنه سيعود ويقدّم استقالته، حتى إن البعض ذهبوا إلى إعلان وفاته! لكن ذلك كله بقي في دائرة الاشاعات التي دوماً ما ترافق رحلاته الطبية، والتي تنتهي مع عودته، كالعادة، من دون أي إشكال.

وفق قنوات مقرّبة من السلطة، كشفت الفحوصات الأخيرة عن أن وضع بوتفليقة الصحي سليم عموماً، بخلاف ما كان يتردد لدى المعارضة. لكن ذلك يبقى يفتقر إلى الدليل القاطع الرسمي، إذ إن الرئاسة لا تكشف أبداً عن نتائج الفحوصات التي يجريها الرئيس، ولا عن طبيعة العلاج الذي يخضع له، بل تكتفي بإعلان ذهابه وعودته من الخارج.

وفي الأيام التي صاحبت عملية استشفائه الأولى في باريس، اضطرت الرئاسة إلى الكشف عن إصابته بجلطة دماغية، تحت ضغط الرأي العام، وقالت إنها لم تؤثر في وظائفه الحيوية.

وما زاد حدة الجدل الذي صاحب رحلة الرئيس الأخيرة هو التوقيت، إذ جاء في ظرف حساس شهدت فيه الجزائر تغييرات عسكرية في مناصب كبيرة في الجيش. وقد أشارت قراءات عدة إلى أن تلك التغييرات تأتي في إطار ترتيبات ما قبل الانتخابات الرئاسية، وهناك من اعتبرها نهاية لمشروع العهدة الخامسة، على اعتبار أن الأسماء المقالة تعتبر من الموالين لبوتفليقة، وهو ما يبين على الأقل عدم وجود إيعاز فوقي يوحد خطاب الموالين.

ويرى جزء من المعارضة أن حظوظ العهدة الخامسة تقلصت في الفترة الأخيرة، معتقدين أن حراك الموالاة لا يدل في شيء منه على أن الرئيس قد قرر فعلاً الترشح. ويعتقد عبد الرزاق مقري، وهو رئيس «حركة مجتمع السلم»، أن «أحزاب الموالاة تفتقد المعلومة النهائية بشأن ترشح الرئيس، لذلك هي تتخبط كثيراً في مواقفها».

في المقابل، يعتقد متابعون أن عدم حديث بوتفليقة عن رغبته في الترشح لا يسقط مشروع الولاية الخامسة. الصحافي حميد غمراسة يرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن «ثمة مؤشرات كثيرة تدل على رغبة الرئيس في التمديد، أهمها الزخم الذي يثيره الموالون له بخصوص الدعوة إلى الاستمرار حفاظاً على الاستقرار»، ويضيف غمراسة أنه «يوجد إجماع لدى من يعرفون الرجل عن قرب على أنه يريد البقاء في الحكم إلى النهاية».

ودأب بوتفليقة في المرات السابقة على انتظار اللحظات الأخيرة لإعلان الترشح، لذلك يرجح بلقاسم ساحلي، وهو رئيس حزب «التحالف الوطني الجمهوري» الموالي للرئيس، أن يعلن الأخير رسمياً ترشحه بعد كانون الثاني/ يناير المقبل.

مصر

الدولة تواصل «تأميم» الإعلام... بالتهديد والحصار!

لم تعد الأجهزة السيادية المصرية قادرة على السماح ببقاء مؤسسات إعلامية خارج سيطرتها، ما يدفعها إلى السيطرة بالقوة على القنوات الفضائية والاستحواذ عليها، دون دفع مقابل. إلى جانب منع إعلاميين من الظهور على الشاشة

القاهرة ـ الأخبار

في حوار تلفزيوني قبل أسابيع، قال رئيس «لجنة الثقافة والإعلام» في مجلس النواب، أسامة هيكل، إن الدولة لا ترغب في تكرار أخطاء «ماسبيرو» (مبنى الإذاعة والتلفزيون)، الذي سيحال نحو 6 آلاف من موظفيه ـ البالغ عددهم أكثر من 35 ألفاً ـ على التقاعد نهاية العام المالي الجاري (ينتهي في الشهر السابع)، وذلك في وقت أوقفت فيه التعيينات الجديدة بقرار من أجهزة سيادية تسعة، بهدف التخلص من المديونية التي وصلت إلى مليارات الجنيهات.

هذا التوجه هو صيغة وجدتها الأجهزة السيادية («الحل الأمثل») في التعامل مع الإعلام الحكومي، إذ حُكم على محاولات التطوير، التي كانت تأمل عبرها الرقابة الإدارية بالشراكة مع أجهزة أخرى، في استعادة مكانة التلفزيون بالفشل، وذلك بسبب الروتين والإجراءات المعقدة المتبعة، إلى جانب الحرب التي قادتها جهات أخرى في الدولة، وجدت في الإعلام الخاص ضالتها لإدارة المشهد الإعلامي والسيطرة عليه.

حتى أشهر قليلة خلت، كان رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة في واجهة المشهد، عبر شركته «إعلام المصريين» التي استحوذت على عدد محدود من المنصات الإعلامية الخاصة. لكن إقصاء أبو هشيمة من المشهد الإعلامي أُتبع بدخول المخابرات العامة شريكاً في التعامل مع وسائل الإعلام من دون سداد بدل مادي، في مقابل ملايين الجنيهات التي أنفقت على انطلاق شبكة قنوات كان يفترض أن تكون قادرة على المنافسة عربياً إبّان الصراع بين جهازَي المخابرات العامة و«الحربية».

خسارة القنوات والإخفاق في تحقيق أي عائد من الأموال التي تم إنفاقها، بجانب وجود أصوات إعلامية أعلى من «المألوف»، دفعت «المخابرات العامة» بعد إعادة تشكيلها بقيادة اللواء عباس كامل إلى انتهاج سياسة جديدة في التعامل مع المشهد الإعلامي، في سياسة ليست لها علاقة بحرية الصحافة والإعلام، بل قائمة على «المصارحة والتملّك تحت التهديد مع استغلال جميع الطرق والوسائل». ولم يعد هناك في ظل الاستراتيجية الجديدة أي مساحة لارتفاع الصوت، فالأصوات الموجودة على الشاشة يجب أن تكون تحت السيطرة، وكذلك مالكو القنوات. حتى إن لم يكن لديهم مشاريع يمكن الضغط عبرها، فإن مجرد سلامتهم الشخصية وعائلتهم وسيلة ضغط كافية لإبقائهم جزءاً من المنظومة.

ارتفع منسوب مشاهدي قنوات «الإخوان» التي تبث من الخارج

المبررات تدور حول أن الدولة بحاجة إلى «اصطفاف وطني» و«وحدة إعلامية»، و«تنازلات من جميع الأطراف»، وهي ما تقوم عليه المفاوضات في الوقت الجاري، بهم، وأيضاً توجيه المعلنين إلى تجنب التعامل مع هذه القنوات. هذا الحصار يأتي في ظل الرغبة في نقل تبعية جميع وسائل الإعلام الخاصة لتكون تحت مظلة «إعلام المصريين» التي تمتلكها وتديرها المخابرات، بمعزل عن نتائج سياسات الشركة التي أهدرت ملايين الجنيهات في الأشهر السابقة.

مشكلة «إعلام المصريين» لم تكن في سوء الإدارة وتغيير قياداتها فقط، ولكن في محاولات الاحتكار التي كانت ولا تزال مستمرة. وفي غياب الرؤية عن القائمين عليها، لا يدرك العسكريون الذين يديرون المشهد الإعلامي تفاصيله، ويتعاملون مع صُنّاعه كأنهم جنود، غير مدركين (ربما) الحقيقة الملموسة في الشارع، وهي أن قنوات «الإخوان المسلمون» التي تبث من الخارج أصبحت من الوجهات الأكثر مشاهدة بعدما ضاق المواطنين ذرعاً بـ«تطبيل» الإعلام الخاص.

مفاوضاتٌ صيغتها: «إما الدخول في شراكتنا وتنفيذ تعليماتنا... وإما لا مساحة للوجود»، وباتت ضحيتها الآن وجوه إعلامية معروفة، ومالكو قنوات حاولوا الصمود لمدة طويلة.

صحيح أن الإعلامية لميس الحديدي حاورت الرئيس عبد الفتاح السيسي في أول مقابلة إبان ترشحه للانتخابات الرئاسية عام 2014، بعد خلع بذته العسكرية، لكنها الآن لم تستطع العودة إلى الشاشة كما كان مقرراً مساء السبت الماضي، لكونها لم توافق على تفاصيل الاتفاق الذي قُدّم إليها. ولا يختلف وضعها كثيراً عما حدث مع الإعلامي وائل الإبراشي، نهاية الأسبوع الماضي، الذي غُيّب أيضاً عن الشاشة.

وتجد الأجهزة السيادية بشأن رفض مالكي القنوات الخاصة البيع من دون مقابل وسائل عدة للضغط عليهم، منها قرارات منع ظهور أبرز مقدمي البرامج فيها، أو تعطيل استصدار تصاريح خاصة

ليبيا يزداد مشهد القتال في ساحة طرابلس تعقيداً يوماً تلو آخر، مع انهيار هدنة السبت بعد ساعات قليلة على بدئها، لتتجدد الاشتباكات فجر أمس مصحوبة باتهامات متبادلة بين الميليشيات المتقاتلة بشأن خرقها

العاصمة في «حالة طوارئ»: الميليشيات توسّع ساحة القتال

تجدّد القتال في العاصمة الليبية طرابلس، أمس، وذلك لليوم السادس على التوالي، بعد انهيار هدنة لم تر النور كثيراً، في وقت باتت فيه الاشتباكات، التي انطلقت بقوات محدودة، تقترب من مركز العاصمة، جراء انخراط ميليشيات جديدة في القتال، وبروز «تحالفات» في ما بينها تنذر باتساع رقعة القتال وأشاره، الأمر الذي دفع «المجلس الرئاسي» إلى إعلان «حالة الطوارئ الأمنية في طرابلس وضواحيها».

حتى الآن، شملت آثار القتال سقوط قذائف عشوائية على كامل مناطق المدينة تقريباً، من بينها قذيفة سقطت داخل مطار معيتيقة، وأوقفت حركة الطيران في المطار الأخير المتبقي في العاصمة بعدما دُمّر مطار طرابلس الدولي قبل أعوام. الاشتباكات التي اندلعت الاثنين الماضي بدأت مع إعلان «اللواء السابع مشاة» إطلاق عملية لـ«تطهير طرابلس من دواعش المال العام»، في إشارة إلى الميليشيات الطرابلسية التي ازدادت قوة من الناحيتين العسكرية والمالية منذ انسحاب غالبية قوات مدينتي مصراتة والزنتان، وقدوم حكومة «الوفاق الوطني»، برئاسة فائز السراج. وينتمي «السابع» (يعرف أيضاً باسم «الكانيات» نسبة إلى عائلة الكاني التي تديره) في الأصل إلى مدينة ترهونة التي تقع على بعد نحو 90 كيلومتراً جنوبي العاصمة. لكن قراراً صدر عن «الوفاق» العام الماضي قضى بدمج هذا اللواء ضمن التشكيلات التابعة لـ«الحرس الرئاسي»، وسُمح له بالانتشار جنوبي العاصمة.

أما الميليشيات التي أعلن «اللواء السابع» استهدافها، فهي تتبع بدورها لوزارة الداخلية، ما يعني أن الاشتباكات عند انطلاقها كانت تدور بين قوات حكومية خالصة، الأمر الذي أجبر رئيس «المجلس الرئاسي» على دعم طرف على حساب آخر. وبما أن «اللواء» هو من بدأ بالهجوم، ولم يكن يسيطر سوى على مناطق بعيدة عن مركز المدينة، حظيت بقية الميليشيات بدعمه، لكن «الرئاسي» أعلن في ما بعد أن «الكانيات» لم يعد تابعاً لـ«الحرس الرئاسي» منذ نيسان/ أبريل الماضي، واصفاً إياه بـ«قوة معتدية» قبل أن يوجه طائراته لقصف مقاره في العاصمة وترهونة.

على كل، لم تبقَ تركيبة الأطراف المتصارعة بسيطة على النحو الذي انطلقت به، إذ انضمت «كتيبة الصمود»، التي يقودها صلاح بادي المنتمي إلى مدينة مصراتة وأحد قادة عملية «فجر ليبيا»، إلى «اللواء السابع»، في تحالف غريب. كما وردت أنباء عن انضمام قوات الرائد عماد الطرابلسي، المنتمي إلى مدينة الزنتان، إلى قوة أخرى من مدينة تاجوراء الواقعة شرقي العاصمة. وهنا تكمن المفارقة، إذ إن هذه القوى متنافرة سياسياً، ففيما لا يبرز «اللواء الرابع» ولاءً سياسياً واضحاً، يُعرَف صلاح بادي بمساندته الإسلاميين. وعلى عكسه، كان الطرابلسي، من أشد المناوئين لهم. فضلاً عن ذلك، كلفت حكومة «الوفاق» الأخير قبل أقل من شهرين تروس «جهاز الأمن العام»، وها هو الآن يحاربها. ومن المحتمل أن يكون اتفاق المصالحة بين مدينتي مصراتة والزنتان، الموقع بداية هذا العام، قد سهّل تشكيل «التحالف» الجديد.

على الجهة المقابلة، يتشكل «التحالف» الموالي لحكومة «الوفاق الوطني» من الميليشيات التابعة لوزارة الداخلية، من بينها «قوة الردع الخاصة» التي يقودها الشيخ السلفي عبد الرؤوف كارة، و«كتيبة ثوار طرابلس» التي يقودها هيثم التاجوري (لا يُعرف عنه ولاء سياسي خاص، لكن مصادر مطلعة قالت لـ«الأخبار» سابقاً، إنه يتردد إلى الإمارات، في زيارات غير معلنة)، و«قوات الأمن المركزي» (فرع منطقة أبو سليم) التي يقودها عبد الغني الككلي وعائلته، و«كتيبة 301» التي تنتمي إلى جهات من مدينة مصراتة، و«كتيبة النواصي»، إضافة إلى ميليشيات أخرى أقل قوة.

ميدانياً، لا يُعرف مجال سيطرة الجهتين المتقاتلتين بوضوح إلى الآن، وخاصة أن «التحالفات» على الأرض لم تتبلور بعد. وفي انتظار اكتمالها، وجّه «السابع» فجر أمس نداءً إلى سكان بوسليم وصلاح الدين الشعبيتين يدعوهم إلى الخروج من منازلهم لتجنب آثار القتال، كما أعلنت منظمات إنسانية نزوح عشرات العائلات التي فُتحت أبواب المدارس أمامها في مركز العاصمة لتلجأ فيها، كما أفاد بنصب مستشفيات ميدانية. وفيما هرب أكثر من ألف سجين من سجني «عين زارة» و«الرويمي»، تردّدت أنباء عن تسريح مئات المهاجرين غير الشرعيين من أحد مخيمات الإيقاف، بعد تعذر إمكانية إطعامهم وحمايتهم، وحدوث عمليات نهب للمحال التجارية والمساكن المهجورة.

ورغم توجه الأنظار نحو طرابلس بسبب شراسة القتال، وآثاره السياسية الممكنة، فإن التوترات الأمنية لم تنحصر فيها. إذ مع إعلان المشير خليفة حفتر «تحرير مدينة درنة من الإرهاب» في حزيران/ يونيو الماضي، لا تزال الاشتباكات تدور بين قواته و«قوة حماية مدينة درنة»، وقد استهدفت طائرات تابعة لحفتر أمس أحياء خارجة عن سيطرته في المدينة الساحلية. وأول من أمس، أعلن مستشفى «الهريش» في درنة استقبال 11 قتيلاً و19 جريحاً من قوات حفتر. أما في سبها، المدينة الواقعة في الجنوب الغربي الليبي، فتتجدد نزاعات متفرقة بين قبائل عربية وأخرى من التبو والطوارق، إذ أعلن عميد بلدية المدينة، حامد الخيالي، أمس، انفجار سيارة مفخخة أمام مقر «الكتيبة 116 مشاة»، التابعة لقيادة الأركان العامة لقوات حفتر.

تقترب الاشتباكات من مركز طرابلس مع انخراط ميليشيات جديدة في القتال

لم تبقَ تركيبة الأطراف المتصارعة بسيطة على النحو الذي انطلقت به (من الويب)

تقرير

اغتيال ألكسندر زاخارتشنكو: الحرب الأوكرانية تعود إلى الواجهة

اتهمت موسكو، كييف، بالوقوف خلف اغتيال الزعيم الانفصالي الأبرز في شرق أوكرانيا، الكسندر زاخارتشنكو. وفيما من المفترض أن يُحدث الاغتيال تبدلات في النزاع الأوكراني، يبدو مسار السلام أكثر تعقيداً، في منطقة لم يُفضِ النزاع المسلح والتدخلات العسكرية فيها حتى الآن إلى نتيجة منذ بداية الأزمة قبل أربع سنوات

نور الخوري

اعتاد الشرق الأوكراني على اغتيال قادة استقلاليه في السنوات الأربع الأخيرة منذ انطلاق التمرد على سلطات كييف، لكنّ لاغتيال رئيس «جمهورية دونيتسك الشعبية» المُعلَنة من طرف واحد، الكسندر زاخارتشنكو، يوم الجمعة الفائت، طعماً مختلفاً؛ لأهمية زاخارتشنكو بالنسبة إلى شعب الدونباس، ولأن الحدث يعيد إلى الواجهة نزاعاً بات «بارداً» ومجهول الأفق، ويجسّد في الوقت نفسه صراعاً بين روسيا والغرب.

وقع اغتيال زاخارتشنكو قبل يومين بتفجير في مقهى «سيبار» في مدينة دونيتسك، وهو استهدف كذلك وزير المال في جمهورية دونيتسك، دنيبرس تيموفيف، الصديق المقرّب من زاخارتشنكو، كما أسفر الانفجار أيضاً عن مقتل حارسه الشخصي وإصابة 12 شخصاً بجروح. وفيما لم تُكشَف بعد تفاصيل الجريمة، اتهمت موسكو، كييف، باغتيال زاخارتشنكو. وسارع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى إرسال التعازي، واصفاً زاخارتشنكو بأنه «قائد حقيقي للشعب ورجل شجاع وحازم». ورأى أن مقتله يشير مجدداً إلى أن من اختار «طريق الإرهاب والعنف» لا يمكن أن يبحث عن «تسوية سياسية سلمية»، ولا يريد «حواراً حقيقياً» مع سكان الجنوب الشرقي الأوكراني. بل يراهن على «تركيع شعب دونباس، لكنهم لن ينجحوا في ذلك».

بعدما اعتبرت موسكو الاغتيال عملاً «استفزازياً» يقوّض عملية السلام ضمن إطار اتفاقات مينسك المتوقفة منذ فترة طويلة، وفق ما قال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، جاء تصريح على لسان المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، رأت فيه أنه «لا شك» في تورط كييف في اغتيال زاخارتشنكو. وأوضحت زاخاروفا أن الوزارة لديها كل الأسباب التي تدفعها إلى الاعتقاد بأن كييف هي المسؤولة عن مقتل زاخارتشنكو.

في شرق أوكرانيا، قالت السلطات إنها حدّدت هوية «الإرهابيين» الذين قتلوا زاخارتشنكو، مضيفةً أن «التفجير تمّ بطلب من جهاز الأمن الأوكراني»، فيما أعلن القائم بأعمال رئيس المنطقة، ديمتري ترابيزنيكوف، أنه «تمّ اعتقال عدة أشخاص» في إطار عملية تهدف إلى كشف القتلة. بموازاة ذلك، قالت لجنة التحقيق الاتحادية الروسية، وهي الجهة المعنية بالتعامل مع الجرائم الكبرى، إنها تتعامل مع قتل زاخارتشنكو على أنه من أعمال الإرهاب الدولي.

سيكون موقف شعب الدونباس أكثر قساوة من ذي قبل

رجلٌ من الشعب

لعلّ وصف الرئيس الروسي لزاخارتشنكو بأنه «قائد حقيقي للشعب» هو أكثر ما يلخّص أهمية هذا الرجل بالنسبة إلى الدونباس. لم يبدأ زاخارتشنكو حياته المهنية في السياسة أو في العسكر، بل هو رجل محلّي، ولد في دونيتسك عام 1976، وترعرع هناك. تخرّج في المعهد التقني، وقبل أن يدرس الحقوق لاحقاً ويتحوّل إلى رمز لاستقلال منطقة الدونباس، عمل كهربائياً في منجم فحم، وهي مهنة شائعة في الدونباس الصناعية الغنية بمناجم الفحم والمعادن، وأدار بعد ذلك عمله الخاص في المجال نفسه. حياته السياسية بدأت في عام 2010، بإدارته فرع جمعية «أويلوف» غير الحكومية في الدونيتسك. لكن مغامرة الكسندر الحقيقية، والتي ستكون السبب في نهاية حياته، بدأت عام 2014، عندما أصبح القائد العسكري لجيش «حركة الاستقلال» الذي تألف من منشقين عن الجيش وقوات الأمن الأوكرانية، وكذلك من أبناء الدونباس.

قدّم زاخارتشنكو شيئاً من الاستقرار لمنطقة الدونباس المضطربة، باعتباره قائداً قوياً، أمسك بزمام الأمور بعد الانقلاب الذي حصل في أوكرانيا بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإطاحة حكومة فكتور يانوكوفتش، المنتخبة ديموقراطياً. اتهم الغرب، يانوكوفتش، بأنه «دمية» بيد الروس، فيما الواقع أنه لم يكن على وفاق مع الكرملين، بل إن الانقلاب ضدّه جاء بعيد رفضه إتمام توقيع اتفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي؛ لأن شروطه كارثية على اقتصاد البلاد، وسيحوّل أوكرانيا إلى «مستعمرة» للاتحاد الأوروبي، على حدّ تعبير المحلل السياسي مارك سليبودا، لشبكة «ذا دوران» الإخبارية.

وهكذا حصلت «الثورة» في أوكرانيا، تلك التي شارك في مسيراتها مسؤولون غربيون وأميركيون، أبرزهم نائب الرئيس الأميركي السابق جو بايدن. وفيما احتفل الغرب بالتخلص من «دمى بوتين» في كييف، رفض الشرق المحاذي لروسيا هذا الانقلاب على الحكومة الشرعية. أسباب هذا الرفض عديدة، ثقافية وتاريخية على وجه الخصوص؛ فمنطقة الدونباس تتألف من أكثرية إثنية روسية، ويتحدث معظم سكانها من الروس والأوكران اللغة الروسية. فضلاً عن ذلك، يمكن القول إن أبناء تلك المنطقة، حتى الأوكران منهم، يملكون نظرةً مختلفة إلى «الهوية الأوكرانية» عن سائر البلاد. هؤلاء يعتبرون روسيا بمثابة أخ أكبر. يتحدثون الروسية، وهناك زيجات متبادلة بينهم وبين جيرانهم عبر الحدود، وهم لا يزالون يحملون بعض النوستالجيا إلى الاتحاد السوفياتي، وبطبيعة الحال لا يريدون أن يكونوا جزءاً من أوكرانيا موالية للغرب. في المقابل، فإن لدى جزء من أوكرانيي الغرب كراهية تجاه روسيا والاتحاد السوفياتي نتيجة مخزون تاريخي مختلف، قبل أن تصبح أوكرانيا البلد الذي نعرفه الآن.

إلى صراع أكثر جمودا

في الأثناء، تروّج أوكرانيا لسردية تقول إن اغتيال زاخارتشنكو ياتي في سياق «تصفية» موسكو لحلفائها في الشرق الأوكراني، فيما هناك رواية أخرى تضع مقتل القائد الانفصالي في سياق صراع على السلطة في الدونباس. وقال رئيس جهاز خدمات الأمن الأوكراني، فاسيل غريتساك، إن «تطهيراً منهجياً يحدث لكل من ساهموا في إحضار القوات الروسية إلى دونباس وتأسيس الجمهوريات الشعبية الزائفة». في الواقع، إن اغتيال زاخارتشنكو جاء بعد تسع محاولات اغتيال سابقة له، وبعد عشرات الاغتيالات لقادة آخرين في الدونباس في العامين الأخيرين، من بينهم أرسين بافلوف المعروف بلقب «موتورولا» (كان مشاركاً في حرب الشيشان الثانية) أحد القادة العسكريين لـ«جمهورية دونيتسك الشعبية» و«جمهورية لوغانسك الشعبية» عام 2016. حينها، نشرت مجلة «فورين بوليسي» مقالاً يروّج لفكرة أن روسيا هي التي تقوم بتصفية قادة حرب شرق أوكرانيا. ورأت «فورين بوليسي» أن تلك الاغتيالات من شأنها خلق نزاع داخلي في شرق أوكرانيا لأن «الكرملين يريد نهاية هذا النزاع وتخليص نفسه من العقوبات القائمة بحقه».

من جهة ثانية، ونظراً إلى أهمية زاخارتشنكو، فإن موقف شعب الدونباس من اغتياله سيكون أكثر قساوة من ذي قبل، وهو ما يعني أن النزاع الجامد أصلاً سيصبح أكثر جموداً. في الميدان، قد تخطط أوكرانيا لهجوم وفق ما قال القيادي الانفصالي، إدوارد باسورين، في منتصف أيلول/ سبتمبر، مضيفاً أن قواته وُضعت على أهبة الاستعداد. وتابع أنه تم تشديد الإجراءات الأمنية وإغلاق الحدود لضمان عدم تمكّن أي شخص من العبور إلى الأراضي الخاضعة لسلطة كييف أو روسيا المجاورة. سياسياً، يبدو أن عملية السلام أيضاً باتت طيّ النسيان مع استبعاد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، عقد أي لقاء مع فرنسا وألمانيا وأوكرانيا لمناقشة الأزمة بعد اغتيال زاخارتشنكو، فيما لم يصدر أي تعليق عن روسيا وألمانيا.

قال القيادي الانفصالي إدوارد باسورين إن كييف قد تخطط لهجوم (أ ف ب)

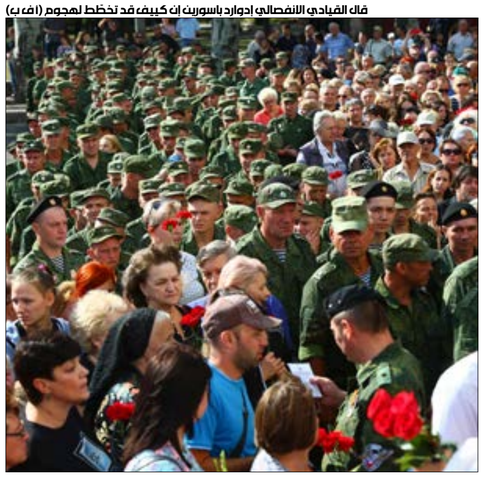

واشنطن: دعم عسكري إضافي لكييف

أعلنت الولايات المتحدة عن احتمال زيادة وارداتها من الأسلحة لكييف لدعم قواتها الدفاعية، الجوية والبحرية، وفق ما قال المبعوث الأميركي الخاص إلى أوكرانيا كورت فولكر، لصحيفة «ذا غارديان» البريطانية. وقال سفير واشنطن لدى حلف شمالي الأطلسي (سابقاً) إن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مستعدة «تماماً» لتزويد أوكرانيا بأسلحة أكثر من الصواريخ المضادة للدبابات التي نقلتها لها في نيسان/ أبريل الفائت، بمواجهة «الحركة الانفصالية المستمرة شرق البلاد، والمدعومة من روسيا». وتابع فولكر أن واشنطن وموسكو لا تتفقان بشأن «كيفية نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة» لإنهاء الحرب شرق أوكرانيا، وتوقع أن ينتظر فلاديمير بوتين انتخابات 2019 البرلمانية في أوكرانيا ليعيد النظر في موقفه.

يعلن نادي الخريجين في جمعية التخصص والتوجيه العلمي
عن منح لمتابعة درجة الماجستير لمدة عام في بريطانيا للعام 2019 - 2020 للطلاب المتفوقين الذين أنهو مرحلة الدراسة الجامعية وعملوا لمدة عامين في اختصاصهم.
لمزيد من المعلومات والاستفسار يرجى مراجعة مكتب الجمعية أو نادي الخريجين على الأرقام 338705/03 - 844480/01

وفيات

زوجته: سميرة مبروك
اولاده: جهاد زوجته غلاديس موريال وعائلتهما
المهندس شادي نجيم وزوجته رولا معلوف وعائلتهما
فادي وزوجته كلودين يونان وعائلتهما
ابنتاه: ندى زوجة ناجي الحصري وعائلتهما
نادين زوجة المهندس هادي الاسمر وعائلتهما
أشقاؤه: الياس، قزحيا، لبيب، مخايل والمرحومان ساسين ويوسف نجيم وعائلاتهم
شقيقتاه: سعاد أرملة المرحوم ميشال حرين، منتهى نجيم
واولاد شقيقاته المرحومات اليس ارملة الياس مبارك، دليلة ارملة سليم الدنا، برنادیت ارملة يوسف مكرزل وعائلاتهم
وعموم عائلات نجيم، مبروك، القرح، موريال، معلوف، يونان، الحصري، الأسمر، الغصين، جبران، كرم، التنوري، مبارك، مكرزل، الدنا حريز وعموم أهالي بلدة دورس قضاء بعلبك وأنسباؤهم ينعون فقيدهم المرحوم

نسيب جرجس نجيم

تقبل التعازي يومي الإثنين والثلاثاء 3 و4 الجاري في صالون كنيسة قلب يسوع الأقدس، جادة سامي الصلح، من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى السادسة مساءً.

تيار المردة
ابن شقيقه الشهيد طوني: رئيس تيار المردة سليمان فرنجية وزوجته ريما قرقفي
وأبناؤه: النائب طوني فرنجية وباسل فرنجية زوجته ماريان شيحا وعائلتهما
والدتهما السيدة ميريان سركيس وإبنته فيرا فرنجية
شقيقاته: لميا أرملة المرحوم الشيخ روديك الدحداح وعائلتها
صونيا أرملة المرحوم الوزير عبد الله الراسي وعائلتها
نجلها النائب السابق كريم الراسي زوجته لوسي سالم وعائلتهما
مايا زوجة المهندس فرنسوا موتارشا وعائلتهما
عمه: عائلة المرحوم الوزير حميد قبلان بك فرنجية
وأنسباؤهم ينعون إليكم على رجاء القيامة والحياة الأبدية فقيدهم الغالي المرحوم

الأستاذ روبير بك فرنجية

نجل المغفور له الرئيس سليمان فرنجية
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه اليوم الاثنين 3 أيلول 2018 الساعة الخامسة بعد الظهر في باحة قصر الرئيس فرنجية، إهدن.
لنفسه الراحة ولكم من بعده طول البقاء.
تقبل التعازي في قصر الرئيس فرنجية في إهدن يومي الاثنين والثلاثاء 3 و4 أيلول من الساعة العاشرة صباحاً ولغاية السابعة مساءً.
يحتفل بالذبيحة الإلهية لراحة نفسه غداً الثلاثاء 4 الجاري الساعة الخامسة بعد الظهر.

انتقل الى رحمته تعالى المرحوم
نزار الحاج حسيب جابر
المتوفى نهار أمس الأحد 2 أيلول الجاري. يوارى الثرى في جبانة النبطية ظهر اليوم الاثنين 3 أيلول. تقبل التعازي في منزله الكائن في حي البياض - النبطية - طريق الكفور. يقام مجلس عزاء عن روحه الطاهرة في منزله يومي الثلاثاء والأربعاء الساعة الخامسة عصراً.

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان بيع عقاري للمرة السابعة
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
القاضي ميريانا عناني
المعاملة التنفيذية: 2012/176
المنفذة: تفليسة شركة مستشفى الشرق الاوسط للمستشفيات ش.م.ل.
المعروفة بـ" مستشفى الشرق الاوسط ش.م.ل."
السند التنفيذي القرار الصادر عن محكمة الافلاس في بيروت تاريخ 2012/3/7
تاريخ التنفيذ: 2012/2/3
تاريخ محضر الوصف: 2012/6/13
تاريخ تسجيله: 2012/11/12
بيان الاقسام المطروحة للبيع ومشتملاتها من العقار رقم /4281/ المصيطبة:
القسم 56 c:
- مساحته: 927 م2
- مستودع كبير مع اربع مستودعات صغيرة - منحدر سيارات الطابق السفلي ثالث.
- بدل تخمين القسم المذكور: 463,500/.$.
- بدل الطرح المحدد من قبل رئيس دائرة تنفيذ بيروت بعد تخفيض 10% بمبلغ: 233,019,99/.$.
القسم 57 c:
- مساحته: 660 م2
- وهو عبارة عن مستودع كبير وعشر مستودعات صغيرة وثلاث مكاتب وانتظار وغرفة مشلح ومجمع توالیت وغرفتي اوكسجين وغرفة كومبيوتر ومنحدر سيارة الطابق السفلي الثاني.
- وقد خمن بمبلغ: 462,000/.$.
- بدل الطرح المحدد من قبل رئيس دائرة تنفيذ بيروت بعد تخفيض 10% بمبلغ: 232,265,88/.$.
القسم 58 c:
- مساحته: 811 م2
- وهو عبارة عن مستودع كبير ومستودعين صغيرين وصالة انعاش وغرفة مشلح ومجمع توالیت وغرفة لوحات كهربائية وغرفة هاتف وغرفة بطاريات مع درج الطابق السفلي.
- وقد خمن بمبلغ: 729,900/.$.
- بدل الطرح المحدد من قبل رئيس دائرة تنفيذ بيروت بعد تخفيض 10% بمبلغ: 366,949,92/.$.
القسم B 55 :
- مساحته: 7911 م2
- يتالف من سفلي اول وهو عبارة عن ملجأ وثلاث غرف عمليات وغرفة تحضير وغرفة تعقيم وثلاث غرف غسيل وموزعين وغرفة تخدير وممر ومستودع واربع غرف اشعة وستة غرف ثياب ومرحاضين وغرفتين تظهير وفي الارضي مدخل البناء وغرفة مونة وغرفة غسيل واوفيس وصيدلية ومطبخ وتحضير ومستودع ومجمعين وتواليت وارشيف وغرفة قرطاسية وغرفة ضمان وغرفة فواتير وغرفة صندوق وغرفة استقبال وغرفتين انتظار ومخزن ومكتب مدير وغرفة طوارئ وحمام واربع غرف فحص وغرفة براد وغرفة كمبيوتر وغرفة محاسبة وثلاث مكاتب وكافيتريا وفسحة مكشوفة وممرات داخلية ودرج فرعي يصل هذا الطابق بالطابق السفلي من البلوك A.
- وفي الطابق الاول ثلاث مكاتب وسبع غرفة واختبار وصالتي اجتماعات وغرفة ارشيف واربع غرف فحص واربعة مراحيض وثلاث غرف تحضير وثلاث غرف انتظار وغرفة بنك الدم واوفيس وغرفة براد وغرفتين مسؤول ومجمع مشالح وثلاث غرف وغرفتي توليد ودوش وممرات داخلية.
- وفي الطابق الثاني ثمانية عشرة غرفة ضمن سبعة عشرة منها حمام - غرفة طبيب وغرفة ممرضات وصالة كبيرة وغرفتي مشلح وغرفة استعلامات ومستودع قرطاسية وثلاث حمامات وصالون وممرات داخلية.
- وفي كل من الطوابق الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر ثلاثة عشر غرفة وخمسة عشرة توالیت ودوش واوفيس وموزع وصالة انتظار وغرفة ممرضة وصالون وممر داخلي.
- قيمة التخمين: 42,246,000/.$.
- بدل الطرح المحدد من قبل رئيس دائرة تنفيذ بيروت بعد تخفيض 10% بمبلغ 21,238,754,04/.$.
- حدود العقار غرباً: العقار /4280/ شرقاً: طريق عام يربط منطقة الجناح المسلولد
- شمالاً: العقار /4278/
- جنوباً: العقارات /2641/ - /4434/
قيمة التخمين لكافة الاقسام: 43,901,400/.$
بدل الطرح المحدد من قبل رئيس دائرة تنفيذ بيروت بمبلغ 22,070,989,83/.$
موعد المزايدة ومكان اجرائها يوم الثلاثاء الواقع فيه 2018/10/23 الساعة الحادية عشرة امام رئيس دائرة تنفيذ بيروت في قصر العدل ببيروت.
فعلى الراغب بالشراء تنفيذ احكام المواد /973/، /987/، /983/ أ.م.م. أن يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ بيروت قبل المباشرة بالمزايدة او في صندوق الخزينة أو احد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح او يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ وعليه اتخاذ مقام مختار له في نطاق الدائرة ان لم يكن له مقام مختار فيه او لم يسبق له ان عين مقاماً مختاراً فيه والا اعتبر قلم الدائرة مقامه مختاراً له وعليه ايضاً في خلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة التنفيذ في صندوق الخزينة او احد المصارف المقبولة تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيها رسم الدلالة خمسة بالمائة دون حاجة إلى إنذار أو طلب ذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور الاحالة.
مأمور تنفيذ بيروت
محمد الحلبي

اعلان
يعلن المركز التربوي للبحوث والانماء عن رغبته في إعادة اجراء مناقصة عمومية بطريقة الظروف المختوم لتلزيم تقليم اشجار صنوبر مثمر وقطف ثمارها (كروز الصنوبر) لاحقة بالعقار رقم 2006 - منطقة بكاسين العقارية - التابع للمركز التربوي للبحوث والانماء، الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الجمعة الواقع فيه 2018/9/28 الطابق الاول. قاعة الاجتماعات في المبنى الرئيسي للمركز في المدينة المهنية - الدكوانة.
يمكن للشركات والمؤسسات الراغبة بالاشتراك في المناقصة الحصول على دفتر الشروط من قلم المديرية الادارية في المركز خلال اوقات الدوام الرسمي اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
تقدم العروض باليد او بواسطة البريد المضمون الى قلم المديرية الادارية - الطابق الثامن في المركز على العنوان التالي: المركز التربوي للبحوث والانماء
المدينة المهنية، الدكوانة
ص.ب 55264
سن الفيل، لبنان
وذلك خلال اوقات الدوام الرسمي، على ان ترد العروض خلال مهلة اقصاها قبل نهاية دوام اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لاجراء المناقصة اي يوم الخميس الواقع فيه 2018/9/27.
رئيسة المركز التربوي للبحوث والانماء
بالتكليف
الدكتورة ندى عويجان
التكليف 1807

إعلان رقم: 9/394
عن اجراء استدراج عروض
لتلزيم تقديم ضمانات لاهراء الحبوب في مرفأ بيروت تسري احكامه على جميع بوالص الضمان
تجري وزارة الاقتصاد والتجارة - المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري، بيروت - رياض الصلح، بناية اللعازارية بلوك 02A، الطابق الثالث، في الساعة الخامسة عشرة من يوم الثلاثاء الموافق فيه 2018/09/25، استدراج عروض بطريقة الظرف المختوم لتلزيم تقديم ضمانات لاهراء الحبوب في مرفأ بيروت تسري احكامه على جميع بوالص الضمان، وفاقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية رقم 9/394 تاريخ 2018/08/27.
يمكن الاطلاع والحصول على دفتر الشروط الخاص لدى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري في الطابق الثالث وذلك بعد دفع مبلغ وقدره 250,000 ل.ل. (مايتان وخمسون الف ليرة لبنانية لا غير) كإيراد لاهراء مرفأ بيروت.
تقدم العروض باليد أو بواسطة البريد المضمون على ان تصل الى دائرة الديوان في المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري قبل الدوام الرسمي من اليوم الذي يسبق اليوم المحدد لجلسة استدراج العروض ويرفض كل عرض يصل بعد هذا الوقت او يقدم بغير هذه الوسيلة.
وزير الاقتصاد والتجارة
رائد خوري
التكليف 1799

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لاضافة مكاتب جديدة الى مبنى قسم جبيل، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/6495 تاريخ 2018/6/28، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2018/9/28 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 30/ ل.ل.
علما بان العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 2018/8/28
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1787

إعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لنقل مادة الغاز اويل بين معمل الزهراني ومعمل بعلبك.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق "12" - المبنى المركزي.
علماً أن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع فيه 2018/9/28 عند نهاية الدوام الرسمي.
بيروت في 2018/8/29
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1789

إعلان تلزيم اعمال صيانة في إقليم جمارك طرابلس
الساعة التاسعة من يوم الاثنين الواقع فيه الاول من شهر تشرين الاول 2018، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك، مناقصة لتلزيم اعمال صيانة في إقليم جمارك طرابلس.
- التامين المؤقت: 5,000,000 ل.ل. فقط خمسة ملايين ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مديرية الجمارك العامة - دائرة الشؤون المالية.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 1791

مناقصة عامة
رقم 3747/م ع إ/ م م/3
الساعة التاسعة من نهار الثلاثاء الواقع في 2018/9/25 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة الهندسة في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدت مناقصة عامة لتلزيم: اشغال توسيع ردهة الشرف في قاعة ابراهيم بطرس في الكلية الحربية.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 1457/ م ع إ/ م هـ تاريخ 2018/8/13.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة الهندسة في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - البرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
البرزة في 2018/8/29
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 1803

مناقصة عامة
رقم 3751/م ع إ/ م م/3
الساعة التاسعة من نهار الاربعاء الواقع في 2018/9/26 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة الهندسة في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدت مناقصة عامة لتلزيم: مواد انشاء لصالح الجيش لعام 2018.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 1543/ م ع إ/ م هـ/ د ع تاريخ 2018/8/20.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة الهندسة في مبنى عفيف معيقل خلال اوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - البرزة.
يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من اخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.
البرزة في 2018/8/29
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 1805

إعلان 1/33
في اطار تنفيذ مشروع "تقوية وتعزيز سلسلة جودة زيت الزيتون في لبنان" (زيت لبنان 3) الممول من الحكومة الايطالية ممثلة بالوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي والمنفذ من قبل المركز الدولي للدراسات الزراعية العليا لمنطقة البحر الأبيض المتوسط - معهد العلوم الزراعية المتوسطية باري (CIHEAM – BARI) بالتعاون مع وزارة الزراعة اللبنانية.
تنوي وزارة الزراعة انشاء قائمة الخبراء الوطنيين في التذوق الحسي لزيت الزيتون البكر بهدف تحديد الامكانيات الوطنية ونشر هذه القائمة حيث امكن للاستفادة من الخبراء اللبنانيين في مجال تذوق زيت الزيتون محلياً، اقليمياً، ودولياً.
يمكن للخبراء في تذوق زيت الزيتون البكر الراغبين بالانضمام الى قائمة الخبراء المذكورة اعلاه، القيام بملء الاستمارة المرفقة ربطاً وتقديمها في مصلحة الصناعات الزراعية - مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية - المديرية العامة للزراعة، وزارة الزراعة، بئر حسن شارع السفارات، مرفقة بالمستندات التالية:
- كتاب يوضح التجربة المهنية ذات الصلة
- السيرة الذاتية
- الشهادات ذات الصلة
تقدم الملفات خلال مهمة 15 يوماً من تاريخ نشر/ارسال هذا الاعلان ويخضع اصحاب الملفات المقبولة لدورة تدريبية وعملية اختبار وفقاً للمواصفة الصادرة عن المجلس الدولي للزيتون رقم COI/T.20/14 Rev. 4 "دليل اختبار وتدريب ورصد مهارات خبراء تذوق زيت الزيتون البكر".
للاستفسار يمكن التواصل على الارقام: 01824100 - 03567542، او على البريد الالكتروني: meid@agriculture.gov.lb.
وزير الزراعة
غازي زعيتر
التكليف 1781

إعلان بيع
صادر عن دائرة تنفيذ كسروان
ينفذ اسورة محمد زعيتر بالمعاملة 2012/1104 بوجه نهاد يونس صوما حكم المحكمة الابتدائية في جبل لبنان الغرفة السابعة قرار 2011/23 ى تاريخ 2011/2/24 تحصيلاً لمبلغ 11,874,000 مليون ليرة لبنانية اضافة الى الرسوم والمصاريف كافة.
يجري التنفيذ على القسم 7/689 A الغينة مساحته 160 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية ثلاث غرف وصالون وطعام ومطبخ وحمامان وشرفات يقع في الطابق الثاني وبالكشف تبين ان القسم يقع في حي السهوم ومطابق للافادة العقارية اما المواصفات فهي عادية البلاط موزاييك اما المطبخ والحمامان سيراميك عادي - المغسلة خارج الحمام - المجلى رخام رمادي وله خزائن - خزانة حائط في الغرفتين وشرفة - غرفة النوم مقفلة بزجاج والقسم مجهز بشوفاج وبلاط الصالون والسفرة كسر رخام قديم - المنجور الخارجي خشب مع اباجور والبابين الرئيسيين خشب.
تاريخ قرار الحجز 2012/12/13 وتاريخ تسجيله 2012/12/15 بدل تخمين القسم 7/689/A الغينة /88,000/د.أ. وبدل طرحه /52,800/د.أ. او ما يعادله بالعملة الوطنية.
يجري البيع بيوم الثلاثاء الواقع فيه 2018/10/23 الساعة 11 ظهراً في قاعة محكمة كسروان للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للقسم موضوع المزايدة.
رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي المناوب محمد عبده وعضوية القاضيين رودني داكسيان وايلي بومراد المستدعية فاطمة احمد بدير والمجهولة محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن اوراق الدعوى رقم 2018/953 المقامة ضد سامي عبدالمنعم شعيب ورفاقه بموضوع قسمة على العقار رقم 233 من منطقة قاقعية الصنوبر العقارية والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر والا يتم ابلاغكم بقية الاوراق والقرارات باستثناء الحكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة اعلانات المحكمة.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان
الموضوع: تبليغ مجهول محل الاقامة
المرجع: محكمة بعبدا الشرعية الجعفرية
رقم الصادر: 2018/747
في 2018/08/01
ورقة دعوة صادرة عن محكمة بعبدا الشرعية الجعفرية موجهة الى انصاف احمد هزيمة مجهول محل الاقامة في الدعوى المقامة عليك من ابراهيم علي هزيمه بمادة اثبات طلاق اساس 753 تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين في 2018/10/08 فيقتضي حضورك او ارسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى والا اعتبرت مبلغاً حسب الاصول وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الاعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
القاضي الأول
الشيخ موسى سموري
رئيس محكمة بعبدا الشرعية الجعفرية الأولى

إعلان
يعلن رئيس مجلس بلدية الحازمية عن اجراء مناقصة عامة لانشاء حديقة عامة ضمن نطاق غابة الحازمية.
وفقاً لقرار المجلس البلدي رقم 122 تاريخ 2018/4/17 المصدق برقم 955/ب/2018 تاريخ 2018/6/26 ولدفتر الشروط المرفق.
الزمان: الجمعة 2018/9/21 الساعة الثانية عشرة ظهراً صباحاً.
المكان: مركز بلدية الحازمية.
يمكن الاطلاع على دفتر الشروط خلال الدوام الرسمي تقبل العروض لغاية الساعة الثانية عشرة من اخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء المناقصة.
رئيس بلدية الحازمية
جان الياس الأسمر
التكليف 1798

◄ مبوب ►

◄ مطلوب ►

مطلوب معلم ذو خبرة لتشغيل مكنات صناعية للمراجعة الاتصال على الرقم
01 - 455000

◄ خرج ولم يعد ►

غادرت العاملة الفيليبينية GLENDA BARROSA FAMISARAN من منزل مخدومتها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/448099

غادر العمال الهندي GURDEEP SINGH من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئا الإتصال على الرقم 03/236297

7/24
ADVERTISING
وكيل معتمد في جميع الصحف
نتلقى إعلاناتكم التجارية والمبوبة والرسمية والوفيات
عبر الهاتف و WhatsApp و Email و Fax
كاليري سمعان - حي الأمير كان - خلف KFC جنب جسر صفير
Tel:01/543214- 01/551653 Cell:71/410418

استراحة

كلمات متقاطعة 2956

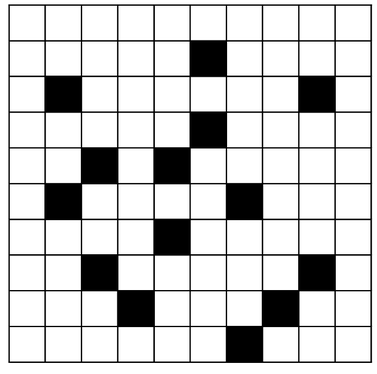

أفقيا
1- رئيس جمهورية لبناني راحل – 2- كسل وبلادة – إحدى دول جنوب شرق آسيا هي اليوم جمهورية إتحاد ميانمار – 3- عاصمة أفريقية – 4- مدينة قديمة في آسيا الصغرى على بحر إيجه أنقاضها قرب سلجوق التركية من عواصم المسيحية في القرون الأولى – مصطلح مالي يعني إضافة الفوائد الى رأس المال – 5- وسام يُعطى كجائزة أو تقدير – نوتة موسيقية – 6- حلول الوقت لإنتهاء العمل بمشروع – يأتي بعده – 7- دولة عربية – العمر – 8- يتبدّل – نعام – 9- آلة يُصاد بها أو شرَك – قطعَ اللحم بالسكين – رقد على السرير – 10- من الأعداد – عاصمة عربية

عمودياً
1- جماعة ذات طابع سياسي ديني نشأت في البصرة نحو عام 983 خلاصة عقيدتهم أن العالم صادر عن الله وقد قاض عنه وأن الله علة كل شيء – 2- حرف جزم – دولة وأرخبيل في المحيط الهادي عاصمتها سوفا – يُستخرج من العنب – 3- ممثل مصري كوميدي راحل – 4- فنانة لبنانية مشهورة – يبصق – 5- شلالات أميركية مشهورة بغزارتها من أروع الأماكن السياحية في العالم – 6- رياضة بالأجنحة – يضجر ويسأم – 7- من زعماء الثورة الفرنسية بدأ عهد الإرهاب فكان من ضحاياه – 8- خلاف بخيل – للإستفهام – عاصفة بحرية – 9- بحر – أدرج الميت بالأكفان – أغنية لعبد الحليم حافظ – 10- منطقة في وسط بيروت قبالة المجلس النيابي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- دنلوب – قماش – 2- بلدز – دفتري – 3- مونواليزا – 4- يم – ريم – هما – 5- ليمونة – 6- رنا – إلى – شق – 7- وهران – مغرب – 8- سبّ – ملاوي – 9- عياش – نال – 10- سوق الطويلة

عمودياً
1- ديمبس روسوس – 2- نلوم – نهب – 3- لدن – لار – عقّ – 4- وزاري – أسيا – 5- ليمان – ال – 6- ديمول – مشط – 7- قفز – نهمل – 8- متاهة – غاني – 9- أر – شروال – 10- شيخ القبيلة

sudoku 2956

5	8		9	7	1			
					8	5		
9		7					1	
		2		9	5	6	7	
			2		4			
	5	1				9	4	
	3			4		1	2	5
		4				7		
2			8	1	9		6	

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2955

5	9	6	7	3	8	4	1	2
3	4	1	9	5	2	6	7	8
7	2	8	6	4	1	3	9	5
1	6	2	4	7	3	8	5	9
8	7	9	5	2	6	1	3	4
4	3	5	8	1	9	2	6	7
2	5	3	1	8	7	9	4	6
9	8	7	3	6	4	5	2	1
6	1	4	2	9	5	7	8	3

مشاهير 2956

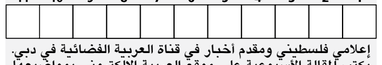

إعلامي فلسطيني ومقدم أخبار في قناة العربية الفضائية في دبي. يكتب المقالة الأسبوعية على موقع العربية الإلكتروني بمواضيعها المختلفة السياسية والإجتماعية والفنية والأدبية
1+2+3+7+11 = مُرضٍ عنه ■ 4+8+9+10+6+5 = آزلي وسرمدي ■ 4+8+9 = خلاف قرب

حل الشبكة الماضية: جيروم سالنجر

إعداد
نعوم مسعود

جمعية الأدب والثقافة
عاشت الذكرى الـ 36 لانطلاقة
جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية
جلسة نقاش حول
مقاومة التطبيع وصفقة القرن
مع الناقد الصحافي
بيار أبي صعب
الخميس 13 أيلول 2018 الساعة 6:30 مساء
مقر الجمعية، صيدا، بناية التنمية، ط5
الأخبار

سينما

صاحب «بيروت يا بيروت» ضيف الثلاثاء في «دار النمر»

مارون بغدادي... السينما اللبنانية ابنة شرعية للحرب

أمل عارف

ضمن نشاطها «ثلاثاء الأفلام»، تخصّص «دار النمر للفن والثقافة» بالتعاون مع «نادي لكل الناس» شهر أيلول لاستعادة أبرز أعمال مارون بغدادي (1950 ـ 1993). أربعة أفلام تروي الانقسامات والحروب اللبنانية، وقصص من عايشها.

من غير المنصف القول إنّ الحرب هي ما صنع سينما مارون بغدادي على رغم مساهمتها الكبيرة في أعماله وفي تشكيل هوية السينما اللبنانية عموماً. شاءت ظروف المخرج الشاب العائد من إتمام دراساته السينمائية في فرنسا، أن تبصر أول أعماله النور بالتزامن مع بداية إطلاق النار. تسابقت العروض الأولى لباكورة أعماله الروائية «بيروت يا بيروت» (1975) مع دوي الرصاص وارتفاع المتاريس. كانت الغلبة للحرب، ولم يحصل «بيروت يا بيروت» على فرصة مشاهدته من قبل الجمهور إلا بعد سنوات. كان هذا العمل بمثابة إنذار من بغدادي، حيث رقعة الانقسام بين أبناء البلد الواحد اتسعت، وعوامل الانفجار الداخلي تكاثرت.

مع اندلاع المعارك، اندفع بغدادي إلى الميدان للتسجيل، إلى الأعمال الوثائقية، جاعلاً من هذا التوثيق تجارب متراكمة تمكّنه من العودة إلى السينما الروائية. تأمل طويلاً في الحرب التي استمرّت أكثر من 15 عاماً، تبادل معها مشاعر مختلفة، ترجمها في أعماله. كان كرهه للحرب واضحاً في صوره القاسية. لكن خلف هذه القساوة، كانت هناك جاذبية في عدسته. كان للدمار في شوارع بيروت، وللثقوب في جدران منازلها وفي سكانها، جمالية خاصة... ظاهرة

> **أعماله التسجيلية وثّقت الاجتياح الإسرائيلي، والانقسام والاقتتال، والمقاومة**

في صور جميع الأعمال السينمائية التي صوّرت الحرب.

أفلامه توثيق للحالة الإنسانية أكثر منها توثيقاً للأحداث، رصد لآثار الوقت الذي يمرّ خلال الحرب. أراد أن يروي يوميات شخصيات، كانت يمكن أن تكون قصصها شبيهة لأخرى خارج لبنان، لولا أنّ الحرب هي الإطار الخارجي لهذه القصص.

الوقت في أفلام بغدادي يحوّل مشاعر شخصياته ويحوّل أفكارها، يجعلها تخلط بين الوهم والواقع، تحوّل معاركها الكبرى إلى حروب صغيرة، وشخصيّة. هناك خبط في معالجته لهذه الشخصيات والقصص يربط بين أكثر من عمل. بين «بيروت يا بيروت» و«حروب صغيرة» على سبيل المثال، أو حين مهّد من خلال بعض أحداث «لبنان بلد العسل والبخور» للقصة الأساسية في فيلم «خارج الحياة». كذلك كان وثائقي «همسات»، بمثابة اكتشاف لشخصيّة المصوّر الفوتوغرافي نبيل إسماعيل أمام عدسة الكاميرا وتطوير هذه الشخصية بين شخصيات أخرى، إلى جانب كمّ من القصص والمشاعر رصدها مارون ليخرج بسيناريو عمله الروائي «حروب صغيرة».

في الجانب التاريخي، وثّقت أعماله أيضاً أكثر من مرحلة. أعماله التسجيلية وثّقت الاجتياح الإسرائيلي، الاقتتال في الشارع، الانقسام، مرحلة اغتيال كمال جنبلاط، المقاومة... أما الروائية كما «بيروت يا بيروت»، فرصدت المدينة المقبلة على الحرب. وفي «حروب صغيرة» رصد التحوّلات في المدينة وناسها خلال الحرب. «لبنان بلد العسل والبخور» و«خارج الحياة» تناولا مرحلة خطف الأجانب في لبنان وانتشار الفوضى.

لم تشبع أعماله فضول المُموّل الغربي وأحكامه المسبقة عبر رؤية كليشيهات الحرب في «الشرق الأوسط». ولم يخفِ نقده لعبثية الحرب وللعنف الذي تلده. فالخاطف المحلّي في أعمال بغدادي ضحية كما المخطوف. المخطوفان الفرنسيان، الطبيب في «بلد العسل والبخور» والصحافي المصوّر في «خارج الحياة»، ليسا شاهدين على الأحداث فحسب، بل على الهستيريا والجنون اللذين يطاولهما أيضاً.

لذا كانت سينما مارون التي تناولت الحرب مجنونة أيضاً، وهنا يختلف عن جيله السينمائي. أراد أن يسبر داخل شخصياته التي تعيش الحرب، أن يصوّر التوتّر، التردّد، الضجر، الهستيريا، والتحوّلات في الأفكار والمزاج والمشاعر، وفي الهموم... ضمن مشاهد بعضها ساخر وبعضها سريالي.

أحد المشاهد الأكثر دلالة على عبثية الحرب في أفلامه، اقتحام شخصية المقاتل «دي نيرو» الأحداث في فيلم «خارج الحياة»، ليعلن للصحافي الفرنسي المخطوف أنّ ما يراه فيلماً سينمائياً، يصوّره مع أصدقائه. هذا بالإضافة إلى مشهد الحصان الأبيض الذي يجري محاولاً عبور خطّ التماس في العمل ذاته.

كانت للحرب جولاتها التي لا تهدأ ولا تتوقف، وكانت لمارون جولاته فيها. لم يرتح منها إلا من خلال بعض الأعمال التي أخرجها في فرنسا، حين قرّر مغادرة لبنان. «زوايا» العمل الذي لم يبصر النور، كان عن الحرب أيضاً، انتهى من كتابته مع الروائي حسن داوود، لكنه توفي في نهاية شبيهة لما كان قد كتبه في السيناريو لإحدى شخصيات الفيلم.

أفلام الحرب لم تتوقف مع رحيل مارون أو عند أعمال جيله السينمائي. استمرّ هذا الاتجاه إلى ما بعد إعلان وقف إطلاق النار النهائي. فالسينما، في غياب قرار التوثيق العلمي الموضوعي، ووجود أمراء الحرب في مواقع السلطة، هي الأداة الأفضل للتوثيق ولتصفية الحسابات. كما أن أعمال جيل الحرب كمارون بغدادي، وجوسلين صعب، وجان شمعون، ورندة الشهّال وبرهان علويّة، هي زاد لدحض أي تزوير قد يطاول هذا الاتجاه السينمائي، في بلد يُمجّد فيه مجرمو الحرب.

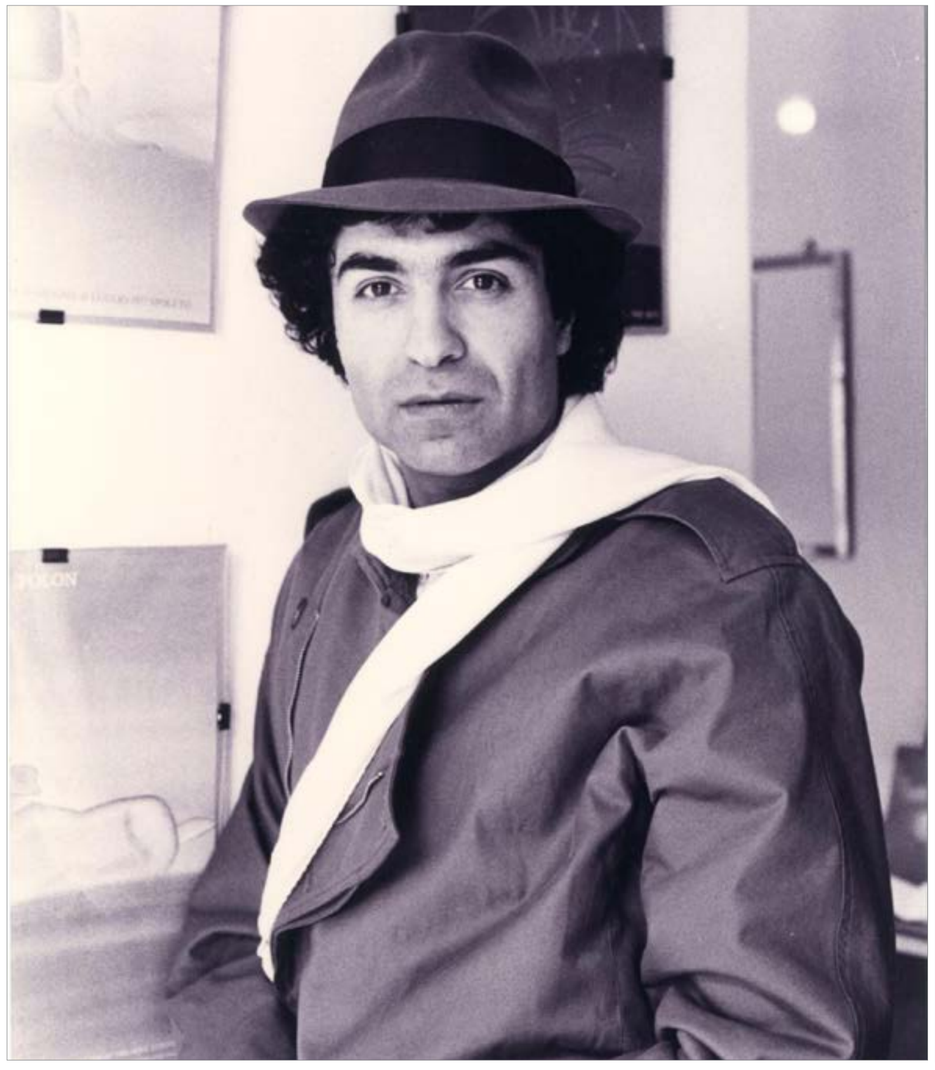

«ثلاثاء الأفلام: شهر مارون بغدادي»4 و11 و18 و25 أيلول ـ الساعة السادسة مساءً ـ قاعة المسرح في «دار النمر للفن والثقافة» (شارع أميركا ـ كليمنصو ـ بيروت/ الطابق الثاني). الدخول مجاني. للاستعلام: 01/367013

البرنامج

حروب صغيرة (1981)

108 د ـ غدا

ثلاث شخصيّات تجرفها الحرب، كمال، ابن البيت الإقطاعي الذي يُخطف والده، يتحوّل تدريجاً إلى لاعب في الحرب، ثريّا التي تحبّه، وتحاول مساعدته في أعماله، تعيش الحرب من زاويتها المختلفة وتختبرها كامرأة. نبيل مصوّر صحافي، يريد أن يصبح بطلاً هو الآخر كأبطال الميليشيات في صوره، نجوم الصحف، أو خالداً كالشهداء المعلّقة صورهم. لكلّ من هؤلاء معركته الشخصية، وأحلامه التي يطاردها. تحوّل الأحداث مسار حياتهم، ويبدون تارة متعبين من الحرب، وطوراً منغمسين في مغامراتها. يصوّر مارون جنون الحرب وعبثيتها، وأثرها على الفرد. بطولة ثريّا خوري (بغدادي)، نبيل إسماعيل، روجيه حوا، رفعت طربيه ورضا خوري.

خارج الحياة (1991)

97 د ـ 9/25

يتعرّض صحافي مصوّر فرنسي للخطف في بيروت. نعيش معه لحظات وجوده في مكانه المحتجز، نختبر مشاعره وتساؤلاته. يظهر خاطفوه بأكثر من وجه، الشرير، البسيط، الحزين، التائه أو المجنون. كأنّما وجدوا فيه لعبتهم الجديدة، أو شاهداً جديداً، يرون بعيونه حربهم وبلدهم. وسط التوتّر والخوف، والعذاب الذي يشعر به المخطوف، تنشأ علاقة مع الخاطف، أو مع أكثر من واحد منهم. تختفي صورة السجّان وصورة الضحيّة. يعيش باتريك تجربة مختلفة عما كان يرصده في الشارع. يرصد الحرب من زاوية مختلفة. في المشهد الختامي أراد للعلاقة بين الخاطف والمخطوف أن تبلغ أكثر درجاتها إنسانية. في العرض الافتتاحي للفيلم، قال مارون بغدادي أنّه أراد أن يعبّر من خلال العمل عن أنّ جميع اللبنانيين مخطوفون في بلدهم، لأنهم لم يختاروا الوضع الذي يعيشونه. العمل مستوحى من قصة روجيه أوك، صحافي مراسل فرنسي خطف في لبنان. نال جائزة التحكيم في «مهرجان كان» عام 1991. بطولة أيبوليت جيراردو، رفيق علي أحمد، حسين سبيتي.

لبنان بلد العسل والبخور (1987)

87 د ـ 9/18

يختصر المشهد الافتتاحي لهذا العمل معنى التكيّف مع استمرار الحرب، والذي لأجل أن يتحقق، يجب أن يبلغ الإنسان مرحلة ما من الجنون. الأمر سواء بالنسبة للمحلّي أو الأجنبي. في المشهد الأول طبيب فرنسي وأحد شبّان الميليشيات، في جلسة شرب للعرق اللبناني، قبل أن يركبا السيارة إلى المطار، لاصطحاب طبيب فرنسي آخر، وافد جديد إلى أرض الفوضى والقتل. الوافد سيشهد خلال مهمّته الطبّية، على ما تفعله الحرب الأهلية بالبلد وبناسه. كيف يصبح القتل سهلاً والعنف سائداً. مسرح معظم الأحداث هي المستشفى التي يعمل فيها الطبيب، لكن حين يخرج ويتنقل، لا يرى الخارج أفضل حالاً. يبدأ الطبيب بفقدان توازنه، ثمّ يتعرّض للخطف مع بداية موجة خطف الأجانب في لبنان. أنجز الفيلم ضمن سلسلة أعمال عن «أطباء بلا حدود»، وصوّر معظمه في اليونان بسبب الوضع الأمني في لبنان. لجأ بغدادي إلى مواقع للتصوير صمّمت أو اختيرت بذكاء وبحرفية عالية. بطولة ريشارد بورينغر، روبن رينوشي، رفيق نجم وحسين سبيتي.

بيروت يا بيروت (1975)

110 د ـ 9/11

بيروت بعد هزيمة 1967، جوّ من الانقسام السياسي والصراع الطبقي. في هذا المناخ بين عامي 1968 و1970، يروي مارون بغدادي في فيلمه الروائي الطويل الأول، يوميات الاختناق التدريجي في المجتمع اللبناني، الذي سيؤدي إلى الانهيار في ما بعد. كمال الشاب البيروتي المناضل الذي يحاول حماية حي فقير من الهدم، إميل الشاب البورجوازي الضائق ذرعاً بالانقسام والفوضى. بدورها، هلا، بورجوازية تحاول التحرّر من عالمها والعبور إلى الضفّة الأخرى، وصفوان الجنوبي الآتي من قريته للعمل في بيروت. في الجانب المتعلّق بالطبقية والفساد والزعامة، ما رواه بغدادي عن تلك المرحلة، مستمرّ اليوم. وفي الخلفية السياسية، يعود الفيلم إلى آخر أيام الناصرية وبداية مرحلة المقاومة والاعتداءات الإسرائيلية. وما رافق تلك المرحلة من تصاعد للفوارق الطبقية وزيادة الانقسام السياسي والاختلاف الثقافي. بطولة عزّت العلايلي، ميراي معلوف، جوزف بو نصّار وأحمد الزين.

ثريا خوري و«نادي لكل الناس»: العثور على ثلاثة أفلام جديدة

نادين كنعان

قبل 25 عاماً، فاجأ مارون بغدادي الجميع برحيله بعدما سقط في منور درج «بناية سماحة» في التباريس ونزف حتى الموت. هكذا، انتهت مسيرة وجيزة في تاريخ السينما اللبنانية، بوفاة أحد روّادها الذين ولّدوا أملاً بانطلاق صناعة حقيقية للفن السابع في لبنان.

أربعة أفلام من مكتبة السينمائي الشهير، ستحجز مكاناً لها خلال الشهر الجاري في المدينة التي أحبّها، وعرفها جيّداً، وصوّرها في مراحل مختلفة، وتنبّه باكراً إلى قدوم الحرب الأهلية إليها في باكورته الروائية «بيروت يا بيروت». لقد تضمّن هذا الشريط نظرة استشرافية لمستقبل البلاد، واعتبره النقّاد جرس الإنذار الأوّل لاشتعال النيران التي فتكت بلبنان على مدى 15 عاماً.

ضمن «ثلاثاء الأفلام»، تخصّص «دار النمر للفن والثقافة» شهر أيلول (سبتمبر) لمارون بغدادي، بالتعاون مع «نادي لكل الناس»، الحريص منذ سنوات على استعادة وتوثيق وجمع أرشيفه في سياق جهود حثيثة وشاقة يبذلها النادي الذي تأسس عام 1998 في سبيل «حماية الإنتاجات الفنية اللبنانية والعربية، والترويج لها ونشرها».

لا تنفصل عروض الأفلام الأربعة عن الأجواء السائدة في «دار النمر» في ظلّ معرض «جوزيف كوديلكا: الجدار/ بيروت» الذي تنظّمه بالتعاون مع وكالة «ماغنوم» العالمية للصور. هذا ما تؤكده مديرتها رشا صلاح في اتصال مع «الأخبار». بين 12 أيلول (سبتمبر) الجاري و22 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل، سيشاهد الزوّار سلسلة موسّعة من الصور التي التقطها المصوّر التشيكي الشهير، والمنقسمة إلى مجموعتين. الأوّلى بعنوان «الجدار»، وتحتوي على صور فوتوغرافيّة بانورامية تشكّل مجتمعة نسخة عن جدار الفصل العنصري، صوّرها كوديلكا خلال رحلاته إلى فلسطين المحتلة بين عامي 2008 و2012. أما الثانية، فتحمل اسم «بيروت» وتمثّل نهاية الحرب الأهلية اللبنانية ومركز العاصمة المدمَّر في عام 1991. في هذا السياق، توضح صلاح أنّه «نحرص على أن تكون برامج العروض مرتبطة مع معرضنا الأساسي، من أجل التعمّق في المواضيع التي نطرحها». وقوع الاختيار على مارون لم يكن عبثياً، فهو «ابن الحرب، وأكثر مَن عرف تجسيدها، كما أظهر سخاقتها في معظم الأحيان... أي إلى أي مدى يمكن أن يكون الانزلاق إليها سهلاً وأن تنطلق من لا شيء. للأسف حروبنا الداخلية في المنطقة كلّها تندرج في هذه الخانة».

وتوضح رشا أنّ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، سيخصّص لجوسلين صعب، فيما ستركّز شرائط تشرين الأوّل (أكتوبر) وكانون الأوّل (ديسمبر) على فلسطين، على أن يُعلن عن العناوين المختارة قريباً.

غير أنّ انطلاقة شهر مارون بغدادي لن تكون عادية. إذ ستُعلن ثريا خوري مع مدير «نادي لكل الناس»، نجا الأشقر، عن الحصول على «ثلاثة أفلام وثائقية جديدة لبغدادي». تم العثور عليها في «معهد LTC السينمائي في باريس، بعد رحلة مفاوضات دامت لأكثر من عام ونصف العام»، وفق ما يؤكد الأشقر لـ «الأخبار». ويوضح الأخير أنّ مارون وضع الشرائط في المعهد بين عامي 1978 و1982، و«عثرنا في المحصّلة على 350 بكرة نيغاتيف لأفلام كثيرة، من بينها النسخ الأساسية من «حروب صغيرة» و«همسات». أما بالنسبة إلى الوثائقيات الثلاثة غير المُشاهدة من قبل، فأحدها هو «الجنوب» (94) الذي يصوّر الحياة في هذه المنطقة اللبنانية في نهاية السبعينيات، وهو النسخة الكاملة من فيلم «كلنا للوطن» (1979) الذي عمل عليه مع الروائي اللبناني حسن داوود. كما استخدمت بعض مشاهده لإنجاز شرائط عدّة عن الجنوب، منها: «أجمل الأمّهات» (1978)، و«حكاية قرية وحرب» (1979).

ولعلّ أبرز الموجودات، هو فيلم «تسعون» (حوالي 60 د ـ 1980) الذي يسلّط فيه بغدادي الضوء على حياة الأديب اللبناني ميخائيل نعيمة (1889 ـ 1988)، في الذكرى التسعين لميلاده. هنا، تفاصيل لافتة عن نعيمة، وعلاقته بجبران خليل جبران (1883 ـ 1931)، وبالله، والتقمّص... فضلاً عن فيلم قصير حول جريدة «السفير».

وعمّا إذا كان الجمهور سيتمكّن من رؤية هذه الأعمال، يعدنا نجا الأشقر بأنّه «سنعالج كلما استطعنا الاستحصال عليه، وسنعمد إلى رقمنة النسخ النهائية، على أن يتم عرضها قريباً، وإضافتها إلى أرشيف مارون».

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 3 ايلول 2018 العدد 3555

صورة وخبر

في مثل هذا الوقت من كل عام، يحتفي الهندوس حول العالم بـ«كريشنا»، إحدى أبرز آلهتهم، إذ يعتبرونها «أفاتار» (كائن علوي) يجسّد «فيشنو»، أعلى آلهة الفيشنوية ومصدر كل الأفاتارت في طوائف أخرى. أمس الأحد، شهدت مدينة دكا البنغلادشية فعاليات مهرجان Janmashtami. جماهير غفيرة، احتشدت في الشوارع لإحياء ذكرى ميلاد «كريشنا»، عبر الملابس والرقصات والطقوس الخاصة بالمناسبة. (منير أوز زمان ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

.. ونَنتظرُ التالية

الذين وعَدونا بالأزهار... لاقونا بالخناجر.
والذين بَشَّرونا بالسلامِ والعدلِ وحُسنِ الختام
قَبَرونا، أحياءَ، تحتَ أنقاضِ المنازِل والمستشفياتِ
وقاعاتِ تعليمِ الأملِ وحبِّ الحياةِ وعبادةِ الجمالِ
والموسيقى.
هم كان عليهم أنْ يكذبوا لا غير.
كان عليهم أنْ يصنعوا الحربَ... لا غير.
وكانَ على الحربِ أنْ تُدَمِّرَ، وتُعيدَ كلَّ شيءٍ إلى
سابقِ عَدَمِهِ وظلامِه.
:كانَ على الحربِ أنْ تكونْ...
ثمّ ها هم الآن، الذين صنعوا الحربَ (حربَ الجمالِ
والأملِ وعِشقِ السلامِ والموسيقى)
ها هم يَعِدوننا بإعادةِ الإعمارِ وترتيبِ الفوضى :
سيجعلونَ كذا...، ويَبنون كذا.. ويعملون كذا وكذا...
ليكونَ كلُّ شيء، في المرّاتِ القادمة،
صالحاً لإنجازِ حربٍ لائقةٍ أخرى
لا بدّ أنّ خرائطَها تدورُ في دهاليزِ أدمغتِهم منذُ
اللحظة.

2018/7/12

«يوميات توتة»: عن الحرب والعنف

بعد نجاح «يوميات توتة» (كتابة وإخراج نادين أبو زكي/ الصورة . تصميم رقص ورقص: جان بول ميهانسيو . تمثيل: ضانا ميخائيل ورويدة الغالي) في «مسرح المدينة» العام الماضي، تدعو فرقة «ريد أوك» في 15 أيلول (سبتمبر) الحالي، إلى حضور هذا العرض المسرحي الراقص في «بيت الفنان . حمّانا». العمل مستوحى من الأحداث الدامية التي ولّدتها الحرب الأهلية في لبنان ومن الفلسفة الشرقية. فهو يستلهم من دروس التاريخ لـ «يتجسّد بالرقص والكلمة والموسيقى والواقع بأبعاده الفلسفية، حين يعانق الفن الطبيعة في أجساد تروي حكاية شجرة توت وعلاقاتها بما ومَنْ حولها».

«يوميات توتة»: السبت 15 أيلول ـ 20:00 ـ «بيت الفنان ـ حمّانا» (جبل لبنان). للاستعلام: 03/944126

شباب فلسطين أبعد من الموسيقى

في 13 أيلول (سبتمبر) الحالي، يدعو «نادي لكل الناس» إلى حضور وثائقي «أبعد من الموسيقى» (2016 . 80 د/ الصورة) ، على أن يليه حوار مع المخرجة الفرنسية آن ريناردیه. كل عام، وعلى مدى أسبوعين، يجمع ثمانية موسيقيين فلسطينيين يافعين في بلد مختلف ضمن جولة «أوركسترا فلسطين للشباب». في إحدى المرّات، التقى فنانون شباب من مختلف المناطق الفلسطينية للمرّة الأولى في باريس، حيث عزفوا سوياً. في هذا الشريط، سنتعرّف إليهم أكثر، وعلى الأماكن التي أتوا منها، بالإضافة إلى قيمة فلسطين والدور الذي تؤديه الموسيقى بالنسبة إليهم، وغيرها من الأمور.

«أبعد من الموسيقى»: الخميس 13 أيلول ـ 18:00 ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). الدعوة عامة. للاستعلام: 76/309363

«تاء ساكنة»... أمومة وأنوثة واكتئاب

«تاء ساكنة» (45 د . إنتاج «نون للإبداع» بدعم من «المورد الثقافي» وبالشراكة مع Astharté) هو عرض مسرحي لندى ثابت، سيُعرض في 14 أيلول (سبتمبر) الحالي في «مسرح وسينما إشبيليا» في صيدا (جنوب لبنان). تشارك في بطولة العمل عبير سليمان وكارولين عقاد ومنى سليمان (الصورة). يضع الثلاثي الجمهور أمام مجموعة من عقبات الأمومة، مجدولة بقصص عن «الاكتئاب والصحة النفسية والأنوثة». هذه المسرحية هي خلاصة قصص روتها 12 امرأة يقدمن الرعاية لأطفال ذوي أمراض عقلية وجسدية، في ورش عمل عُقدت في عيادة الأطفال في «مستشفى العباسية للصحة العقلية» في القاهرة.

«تاء ساكنة»: الجمعة 14 أيلول ـ 19:30 ـ «مسرح وسينما إشبيليا» في صيدا (جنوب لبنان). للاستعلام: 71/270090

الإثنين 3 أيلول 2018 العدد 24
lundi 3 septembre 2018 no24

الأخبار

رأس المال

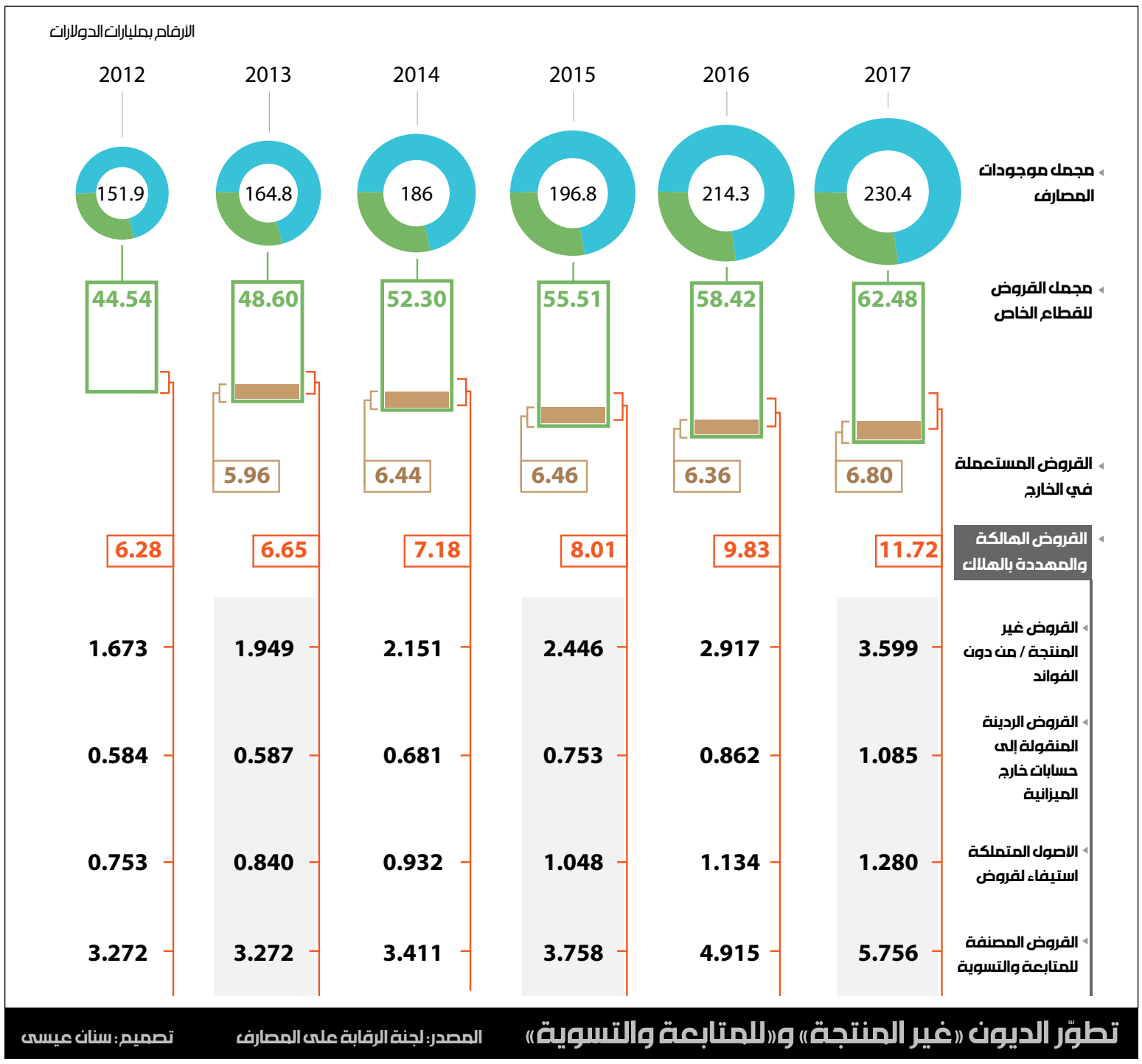

في العدد

02
أديب نعمة
رأس المال والطائفة في النظام اللبناني

02
علي هاشم
استحقاقات المصارف غير متطابقة

04
طلال سلمان
الصندوق السيادي الآن

06
نبيل عبدو
هل الاشتراكية للأغنياء والرأسمالية للفقراء؟

08
غسان ديبة
الحاجة إلى سياسة تكنولوجية في لبنان

ديون القطاع الخاص «الهالكة»

تراجعت الديون المصرفية للقطاع الخاص في الأشهر الماضية من هذا العام. وهذا مؤشّر مهمّ على ركود الاستثمار وشحّ التمويل وتباطؤ الاستهلاك. في الوقت نفسه، ارتفعت قيمة القروض المتعثّرة، التي توقّف تسديدها أو هي على الطريق. وبلغ مجموعها في نهاية عام 2017 أكثر من 11,7 مليار دولار، أو 19% من مجمل القروض الممنوحة للشركات والأسر. وهذا مؤشّر آخر على أثر السياسة النقدية السلبي على الاقتصاد

محمد زبيب

يفرض التعميم رقم 58 الصادر عن مصرف لبنان اعتماد نظامين في المصارف لتصنيف مخاطر الديون، الأول لأغراض رقابية، ويهدف إلى التمييز بين الديون المنتجة للفوائد والديون غير المنتجة. والثاني لأغراض إدارة مخاطر الائتمان في كلّ مصرف ومؤسسة مالية. تتوزّع الديون الممنوحة للقطاع الخاص (بما فيها الديون الشخصية) وفق النظامين على فئات (6 فئات في النظام الأول و10 فئات في النظام الثاني)، وتتدرّج على سلم المخاطر من «عادية» إلى «رديئة». وتعدّ الديون هالكة، إذا انخفض تصنيفها من فئة تحتلّ الوسط تسمّى فئة الديون «للمتابعة والتسوية»، أي فئة الديون التي بدأت تتعثّر بسبب صعوبات تواجه المدينين تجعلهم غير قادرين على مواصلة التسديد.

وفق إحصاءات مصرف لبنان، ارتفعت قيمة ديون القطاع الخاص الهالكة وفي طور الهلاك، أي الديون المصنّفة «للمتابعة والتسوية» وما دون، إلى 11,7 مليار دولار في نهاية عام 2017، بزيادة 1,9 مليار دولار عن عام 2016، وباتت هذه الديون تمثّل وزناً ثقيلاً في ميزانيات المصارف، إذ تصل نسبتها إلى 19% من مجمل ديون القطاع الخاص المستعملة في لبنان وفي الخارج، وإلى 21% من الديون المستعملة في لبنان فقط، وهذه نسبة مرتفعة جداً بكل المقاييس، وتوازي أكثر من 60% من الأموال الخاصة لجميع المصارف التجارية.

يوفّر تقرير حديث، أعدّته لجنة الرقابة على المصارف، معلومات مهمّة عن هذه الديون وتركّزها وتوزّعها القطاعي، فوفق هذا التقرير، بلغ مجمل الديون المصرفية إلى القطاع الخاص في نهاية 2017 نحو 62,5 مليار دولار، إلّا أن 6,4 مليار دولار منها هي ديون مستعملة في خارج لبنان، في حين أن الديون المستعملة في لبنان بلغت 55,7 مليار دولار، 70% منها بالعملات الأجنبية، وتبلغ نسبتها أكثر من 108% من مجمل الناتج المحلي، وتتركّز في القروض العقارية (14,4 مليار دولار) والقروض السكنية (13 مليار دولار)، ما يعني أن ديون القطاع الخاص مركّزة بدرجة عالية في قطاع السكن والتطوير العقاري والمضاربات على أسعار الأراضي، ويرتبط تصنيفها بدرجة المخاطر في هذه السوق تحديداً، لا سيّما إذا تمّت إضافة الديون الأخرى في قطاعات ونشاطات تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بسوق العقارات والبناء، فوفق تقديرات صندوق النقد الدولي، تبلغ نسبة ديون المصارف المرتبطة بالعقارات إلى 90% من مجمل ديونها إلى القطاع الخاص، لا سيّما بعد إضافة الديون الممنوحة بضمانات عقارية.

بالتفصيل، بلغت قيمة الديون غير المنتجة للفوائد (الأصل من دون حساب الفوائد غير المحقّقة) نحو 3,6 مليار دولار، بزيادة 681 مليون دولار عن عام 2016. وارتفعت نسبة هذه الفئة من الديون من 5% من مجمل ديون القطاع الخاص في نهاية عام 2016 إلى 5,8% في نهاية عام 2017. ويشير تقرير لجنة الرقابة على المصارف إلى أن احتساب الفوائد المتراكمة على الديون غير المنتجة يرفع نسبتها من مجمل ديون القطاع الخاص إلى 9,2%. وهي تتركّز لدى عدد قليل من المصارف.

إلّا أن هذه القيمة للديون غير المنتجة لا تعكس الحقيقة كاملة، ووفق التقرير المذكور، ارتفعت قيمة الديون الهالكة، المنقولة إلى حسابات تُذكر خارج الميزانية والمكوّن لها مؤونات بالكامل، أي التي تمّ شطبها ولم تعد تظهر في الميزانية، من نحو 862 مليون دولار في عام 2016 إلى نحو 1,1 مليار دولار في عام 2017، أي بزيادة 223 مليون دولار. كما ارتفعت قيمة الأصول المتملّكة استيفاء لديون، أي الديون المتعثّرة التي جرى تنفيذ الرهون عليها، من نحو 1,134 مليار دولار إلى 1,280 مليار دولار، بزيادة 146 مليون دولار في سنة.

انطلاقاً من هذه الإحصاءات، يتبيّن أن القيمة الحقيقية لديون القطاع الخاص الهالكة (التي لم تعد تنتج فوائد) ارتفعت من نحو 4,9 مليار دولار إلى نحو 6 مليارات دولار. وهذه القيمة تمثّل الديون التي هلكت بالفعل. إلّا أن هناك مؤشراً آخر مهماً، هو تطوّر قيمة الديون المصنّفة «للمتابعة والتسوية»، الذي يعدّ بمثابة إنذار مبكر على تدهور نوعية ديون المصارف للقطاع الخاص في المستقبل القريب. فقد ارتفعت هذه الديون من نحو 4,9 مليار دولار في عام 2016 إلى 5,7 مليار دولار في العام الماضي، بزيادة 840 مليون دولار، أي ما نسبته 17%، وباتت تشكّل نسبة مرتفعة جدّاً من أموال المصارف الخاصة، وتمثّل مصدر خطر رئيساً على سلامة القطاع المصرفي.

رأس المال والطائفة في النظام اللبناني

أديب نعمه
مستشار في قضايا الفقر والتنمية

يُعدّ تحديد طبيعة الرأسمالية في بلد ما - لبنان في حالتنا هذه - ضرورياً من الناحيتين النظرية والعملية. لا يعني ذلك الاكتفاء بالتحليل الجوهري لما تشترك به كلّ الرأسماليات (كأن نحدّد أنها تقوم على الملكية الخاصة وعلى استغلال العمل المأجور... إلخ)، أو الاكتفاء بدراسة خصائصها على المستوى الثاني من التفصيل (كأن نحدّد أنها رأسمالية مركزية أو أنها رأسمالية طرفية أو كولونيالية... إلخ)، بل يعني أن ننتقل في التحديد إلى مستوى ثالث أكثر دقّة من المعرفة والتحليل، ولا نبقى في التقسيمات الكبرى. فالرأسماليات المتحقّقة بالفعل في شكل دول وطنية هي تجلّيات شديدة التنوّع، وهي رأسماليات متعيّنة في ظروف تاريخية - اجتماعية، تنتج صيغاً متمايزة من النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولذلك فإن تحديد طبيعة كلّ منها يحتاج إلى درجة أكثر تقدّماً من التفريع وصولاً إلى فئات أكثر تحديداً؛ كذلك يحتاج إلى تنظير فرعي ومفاهيم فرعية تساعد على التقاط كيفية اشتغال هذه الرأسمالية اليومي. وفق تأثير كل العناصر التي تتشكّل منها، وكل العوامل التي تتفاعل لتشكّل محصلتها النهائية، أي الشكل الخاص الذي تتخذه والذي لا يتكرّر كما هو نفسه في رأسمالية أخرى.

كيف نصف الرأسمالية اللبنانية؟

ثمّة أكثر من اتجاه، حتى ضمن التوجّه الفكري الواحد، في ما يخصّ المقاربة أو المنظور الملائم لتحليل الرأسمالية اللبنانية.

هناك أولاً الاتجاه السياسي، الذي يجعل من الطائفة والطائفية المفهوم المحوري الذي يُبنى عليه التنظير والتحليل والتفسير يميناً ويساراً. بهذا المعنى تصبح الطائفية – من منظور يساري - السبب المفسّر للتشوّهات في الرأسمالية اللبنانية، بما في ذلك حجب الصراع الطبقي واستبداله بالصراع الطائفي (وهو شكل للصراع الطبقي فقط، وفق أصحاب هذا الاتجاه، الذي يبلغ ذروته في مقولة الطائفة – الطبقة). ولا يرى هؤلاء أن الطائفية هنا تغيّر في جوهر الرأسمالية والعلاقات الطبقية في المجال الاقتصادي، بقدر ما أن فعلها سياسي وأيديولوجي مؤثّر في ممارسة الصراع الطبقي بإلباسه لباساً طائفياً، في حين أن جوهر العلاقات الاقتصادية الرأسمالية يبقى على حاله. يعتبر هذا الاتجاه أن رأسمالية مركزية أو أنها رأسمالية طرفية أو كولونيالية... إلخ)، بل يعني أن ننتقل في التحديد إلى مستوى ثالث أكثر دقّة من المعرفة والتحليل، ولا نبقى في التقسيمات الكبرى. فالرأسماليات المتحقّقة بالفعل في شكل دول وطنية هي تجلّيات شديدة التنوّع، وهي رأسماليات متعيّنة في ظروف تاريخية - اجتماعية، تنتج صيغاً متمايزة من النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولذلك فإن تحديد طبيعة كلّ منها يحتاج إلى درجة أكثر تقدّماً من التفريع وصولاً إلى فئات أكثر تحديداً؛ كذلك يحتاج إلى تنظير فرعي ومفاهيم فرعية تساعد على التقاط كيفية اشتغال هذه الرأسمالية اليومي. وفق تأثير كل العناصر التي تتشكّل منها، وكل العوامل التي تتفاعل لتشكّل محصلتها النهائية، أي الشكل الخاص الذي تتخذه والذي لا يتكرّر كما هو نفسه في رأسمالية أخرى.

كيف نصف الرأسمالية اللبنانية؟

ثمّة أكثر من اتجاه، حتى ضمن التوجّه الفكري الواحد، في ما يخصّ المقاربة أو المنظور الملائم لتحليل الرأسمالية اللبنانية.

هناك أولاً الاتجاه السياسي، الذي يجعل من الطائفة والطائفية المفهوم المحوري الذي يُبنى عليه التنظير والتحليل والتفسير يميناً ويساراً. بهذا المعنى تصبح الطائفية – من منظور يساري - السبب المفسّر للتشوّهات في الرأسمالية اللبنانية، بما في ذلك حجب الصراع الطبقي واستبداله بالصراع الطائفي (وهو شكل للصراع الطبقي فقط، وفق أصحاب هذا الاتجاه، الذي يبلغ ذروته في مقولة الطائفة – الطبقة). ولا يرى هؤلاء أن الطائفية هنا تغيّر في جوهر الرأسمالية والعلاقات الطبقية في المجال الاقتصادي، بقدر ما أن فعلها سياسي وأيديولوجي مؤثّر في ممارسة الصراع الطبقي بإلباسه لباساً طائفياً، في حين أن جوهر العلاقات الاقتصادية الرأسمالية يبقى على حاله. يعتبر هذا الاتجاه أن التفاعل بين الرأسمالية والطائفية يتمّ بالدرجة الأولى في صيغة تحالف بين طرفين اجتماعيين – اقتصاديين، هما: الطغمة المالية (تعبيراً عن الرأسمالية في مجال الاقتصاد بشكل خاص) والإقطاع السياسي (تعبيراً عن الزعامات السياسية الطائفية ومجالها اجتماعي – سياسي بالدرجة الأولى). هكذا كانت لغة اليسار اللبناني منذ أواسط ستينيات القرن الماضي.

هناك ثانياً الاتجاهات اليمينية، التي ترى في الطائفية وضعية طبيعية، وتعتبرها استمراراً لتاريخ لبنان وإعادة إنتاج للعلاقات الاجتماعية والزعامات التقليدية، التي تحوّل بعضها إلى أرستقراطيات أو بورجوازيات لا سيّما في لبنان المركزي، والتي قامت مع قوى أخرى بتشكيل نظام طائفي احتضن التحالف الاقتصادي – الاجتماعي – السياسي، الذي حكم لبنان حتى حرب 1975. يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النظام المذكور اختلّ أثناء الحرب وبعدها وأعيد ترميمه في الطائف. إلا أن الاتجاه اليميني الذي استجدّ اعتباراً من التسعينيات، حمل سمات مختلفة بعض الشيء عن الاتجاه السابق. فقد حصل ضمن الاتجاهات الطائفية نفسها تحوّل نحو المزيد من الأدلجة والتصفية الداخلية للأطراف الضعيفة، وبالتالي انتقلت الطائفية من كونها ذات قاعدة محلية وتقليدية (زعامات عائلية متوارثة) إلى كونها طائفية وطنية (أي على امتداد الوطن)، ما عنى توحيداً للطائفة، بما هي طائفة على امتداد لبنان، تحت قيادة مركزية (موحدة مثالياً)، بدلاً من كونها تجميعاً لنفوذ سياسي تقليدي محلي – عائلي متعدّد.

في الصيغة اللبنانية التقليدية (الميثاق والطائفية السياسية التقليدية)، كان يقال عن النظام اللبناني إنه نوع من كونفدرالية طوائف (مع هيمنة لطائفة معينة ضمنه – المارونية السياسية في حينه)، وبالمعنى نفسه، فإن التعبير السياسي عن الطائفية/الطائفية التقليدية كان أقرب إلى كونها كونفدرالية عائلات سياسية تملك نفوذاً محلياً. أما التحوّل الجوهري هنا، فتمثّل في الانتقال من التعدّد ضمن الطائفة على أساس محلي، إلى احتكار تمثيل الطائفة على المستوى الوطني، عبر تمثيل أحادي أو ثنائي يخفي أحادية أو أرجحية لطرف على آخر، مع سعي الأطراف القوية في كل طائفة لم تحقّق وحدانية التمثيل، إلى الهيمنة على التمثيل ضمن طائفتها وتقليد ما حصل في طوائف أخرى (دون أن يعني ذلك أنه سيتحقّق فعلاً).

الخلاصة هنا هي أن طائفية اليوم السياسية ليست طائفية صيغة 1943، بل هي أمر مغاير في جوانب كثيرة، ويتطلّب ذلك أن يولي التحليل السياسي والاجتماعي والاقتصادي عناية أكبر لرصد الاختلاف بين الطائفيات، أكثر من محاولة إسقاط صيغة الطائفية التقليدية والموقف منها على الواقع الراهن.

أيّ تحالف طبقي – سياسي في لبنان؟

نقطة أخرى تتعلّق بالنظام الطائفي لا بدّ من التوقف عندها، تخصّ التحالف الطبقي – السياسي الذي ميّز لبنان قبل الحرب (وربّما بعدها في صيغ أخرى كما سنوضح لاحقاً)، والذي تجسّد ذلك عبر صيغة تحالف بين الطغمة المالية والإقطاع السياسي، الذي نقترح أن نقرأه بأنه التحالف بين رأس المال والزعامات الاجتماعية – السياسية، التي لا تزال تملك صفة تمثيلية لقاعدة اجتماعية بمعزل عن قدراتها الاقتصادية (تحالف الاقتصاد والسياسة).

على امتداد هذه العلاقة خلال العقود التي سبقت الحرب عام 1975، كان التوزيع الوظيفي الغالب (مع بعض الاستثناءات) يقوم على مقولة «دعه يعمل دعه يمرّ» الاقتصادية، التي تُرجمت أيضاً في النظام السياسي عبر إيكال المسؤولية الاقتصادية لأصحاب رأس المال، وإيكال مهام التمثيل السياسي بالأرجحية للزعامات التقليدية، وهو ما مكّن الرأسمالية اللبنانية الخدماتية، المتطوّرة نسبياً في حينه، من التعايش والتحالف والتزاوج مع الطائفية والإفادة إلى الحدّ الأقصى من ذلك في كبح الصراع الطبقي وتعظيم الأرباح، وإن على حساب «العقلانية الاقتصادية»، لا سيّما بالنسبة إلى المصالح المتوسطة والبعيدة المدى لرأس المال، ودفع نحو تغليب الربح السريع والريع وما يتطلّبه ذلك من إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الطائفية والزبائنية. وفي توزيع الأدوار هذا، كانت العوامل الداخلية، بما في ذلك الاقتصادية، لا تزال تلعب دوراً مؤثراً وإن متفعلاً على الرأسمال العالمي من خلال دور الوساطة التجارية – المالية التقليدية في حينه.

مع العولمة ومع الحرب - الحروب اللبنانية وعلى لبنان (احتلال إسرائيلي للعاصمة واعتداءات أخرى متكرّرة). ثم مع اتفاق الطائف والاستتباع الإقليمي للبنان، ثم مع التطوّرات الإقليمية اللاحقة كلها... إلخ، كل ذلك أدّى إلى تغليب متطلبات الأدوار الإقليمية على رأس المال وامتداداته الإقليمية على رأس المال والرأسمالية اللبنانية، لا سيّما في الجانب الاقتصادي، وعنى ذلك ميل المشروع الرأسمالي اللبناني للتحوّل إلى مشروع إقليمي معولم بعناصر ومكونات محلية، أكثر مما هو مشروع رأسمالية لبنانية (لم تكن حقّاً موجودة في السابق)، وأكثر ارتباطاً واستتباعاً من الناحية الماكروية بالعولمة والأقلمة مما كان عليه الأمر في السابق باشواط، لا سيما من حيث هو مشروع سياسي ومشروع دولة وليس مجرّد توسّع رأسمالي داخلي على مستوى المنشآت الاقتصادية ومؤسسات الدولة وخدماتها (تجربة الرئيس شهاب).

لذلك استبدل تحالف/توزيع الأدوار بين رأس المال والزعامات السياسية بتحالف بين رأس المال وقادة الميليشيات، مع أدوار متفاوتة للزعامات السياسية التقليدية التي استمرّ بعضها في لعب أدوار سياسية لأسباب خاصة بكلّ منها، والتي اشترت كلّها في الحصول على الحماية الإقليمية، وهو ما مكّنها من عبور مرحلة الحرب الأهلية وما تلاها من حروب.

هل خسر المشروع السياسي لرأس المال؟

جانب آخر من الاختلاف عن المرحلة السابقة، تمثّل في الانتقال من توازن نسبي بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، وبين المشروع اللبناني في حدود تشكّله النسبي والمشاريع الإقليمية، إلى خلل فاضح. فقد تغيّر التوازن بين دور الاقتصاد وممثليه في الحياة السياسية اللبنانية وبين دور الزعماء السياسيين المباشرين المتحدّرين من مزيج زعاماتي وميليشيوي مشترك أغلب الأحيان، والذين يشكّلون أيضاً امتداداً أو حلفاء لمشاريع وقوى إقليمية، ما همّش دور الاقتصاد والعقلانية الاقتصادية في السياسة اللبنانية.

خلال سنوات طويلة، كانت الدلالات الاقتصادية والاجتماعية لتحالف رأس المال – الطائفية وتوزيع الأدوار والأوزان بين ممثلي رأس المال المباشرين وممثلي السياسة (المعسكرة والمأقلمة) المباشرين، تميل بشكل متدرّج وحاسم لصالح الطرف الثاني ضمن صيغة إقليمية واضحة خلال مرحلة الطائف، إذ كان توزيع الأدوار الحاسم في السياسة والاقتصاد اللبنانيين هو إيكال المهمة الاقتصادية (من إعادة إعمار ونمو) إلى ممثلي رأس المال الأبرز في حينه، والذي مثّله مشروع الرئيس رفيق الحريري، في حين أن المهمة الأمنية والسياسية ولا سيّما السياسة الخارجية أُوكلت إلى سوريا مباشرة.

الصراع بين هذين المشروعين كان قائماً منذ اللحظة الأولى: المشروع الاقتصادي النيوليبرالي من جهة، ومشروع الدولة الأمنية من جهة أخرى، والمعروف أن هذا الصراع انتهى إلى خسارة كبيرة لمشروع رأس المال الذي سعى للتبلور كمشروع سياسي مرفوض إقليمياً، وإلى إعادة سيطرة حاسمة للمقاربة التي عبّرت عنها الدولة الأمنية المؤقلمة (ولا تزال بمعنى ما).

نتيجة ذلك، وإذا أردنا استخدام المفردات السابقة، فإن تحالف رأس المال – الطائفية في صيغته السابقة الذي كانت فيه السلطة موزّعة بشيء من التوازن الفعلي بين الطرفين، وبما يتيح لكلّ طرف تحقيق فوائد من التحالف، بما في ذلك إتاحة تحقّق نمو اقتصادي بحدود مقبولة، تحوّل اليوم إلى تحالف رأس المال – الميليشيات وقوى الأمر الواقع المدعومة إقليمياً (رأس المال مدعوم إقليمياً ودولياً أيضاً، ولكن بفعالية سياسية على الأرض أقل بكثير من فعالية الطرف الميليشيوي)، إذ فقد رأس المال العناصر المحدّدة لمشروعه اللبناني، وفقد تعبيره المستقلّ نسبياً عن نفسه كرأسمال، وتحوّل إلى أفراد أو جماعات من الرأسماليين (مصرفيون وصناعيون وتجّار ومقاولون عقاريون ومضاربون...إلخ) يلتحقون بصفقة هذه بالتيارات السياسية من دون أن يعبّروا عن مصالحه الجماعية كطبقة أو فئة من طبقة، ومن دون أن تتوفّر لديهم عناصر تبلور مشروع رأسمالية ما في لبنان.

لذلك، لا يتوقّع أن يؤدي اندفاع عدد كبير من رجال الأعمال والمتموّلين لدخول اللوائح القوية في الانتخابات، وفوز بعضهم وتحوّلهم إلى نواب في البرلمان، أي دور «رأسمالي» تحويلي في لبنان، ولن يتجاوز ذلك تمويل الحملات الانتخابية للأقوياء، واستمرار التمويل السياسي، واستخدام مواقعهم في السلطة للمزيد من الريع لا الإنتاج، الذي يتحوّل بدوره إلى غنيمة يتمّ الاستحواذ عليها أكثر مما هو ربع أو حتى فساد بالمعنى العادي. وللغنيمة هنا معنى عميق ودلالة خطيرة في الرأسمالية اللبنانية، التي باتت بالإمكان وصفها بأنها رأسمالية غنائمية متطرّفة.

ولنا عودة إلى ذلك في وقت لاحق.

آجل بوليغان ـ المكسيك

مؤشر

«ملاءة» القطاع المصرفي: الاستحقاقات غير متطابقة

علي هاشم

تحفل التقارير المصرفية كل فصل بالأرقام التي تؤكّد ملاءة القطاع المصرفي اللبناني وارتفاع نسبة السيولة فيه، وهو ما يعني مناعته وقدرته على مواجهة التحدّيات وامتصاص الصدمات المختلفة. لكن الواضح أن مختلف هذه التقارير ـ ولغاية إظهار هذه الملاءة ـ تتعمّد احتساب مجمل توظيفاتها في مصرف لبنان بوصفها أموالاً جاهزة غبّ الطلب، بمعزل عن تواريخ استحقاقات هذه التوظيفات، مع العلم بأن هذه التوظيفات ليست سوى أحد أشكال أدوات الدين السيادي الذي يستحوذ على أكثر من 60% من مجمل الموجودات في ميزانية المصارف.

عند احتساب المخاطر المالية ومستوى الملاءة، لا يمكن دراسة ميزانية أي مصرف من دون الأخذ في الاعتبار درجة التفاوت بين استحقاقات الودائع من جهة، واستحقاقات توظيفات المصارف لأموالها من جهة أخرى. وعند وجود هذا التفاوت، يظهر ما يُسمّى حالة «عدم تطابق الاستحقاقات»، والتي تدلّ على خلل بنيوي في طبيعة عمل القطاع. فإذا كان معدّل استحقاق الودائع لدى المصارف أقل من معدّل استحقاق توظيفاتها المالية بنسبة معيّنة، فذلك يعني تعرّضها لمخاطر الضغوط المالية في حال حصول سحوبات أو تحويلات كبيرة من جهة الودائع عند حصول أي صدمة. دراسة احتمال عدم تطابق الاستحقاقات تبدأ أوّلاً من احتساب مؤشّر «نسبة السيولة» المتوافرة للمصارف على المدى القصير، ويتمّ الحصول عليها باحتساب الأموال المتوافرة على المدى القصير كنسبة من مجمل الودائع لدى المصارف. وبعد احتساب هذه النسبة، يمكن مقارنتها بنسبة الودائع التي تستحق على المدى القصير من مجمل الودائع.

وفق تقرير اللجنة الرقابة على المصارف، تتخطّى نسبة السيولة بالعملات الأجنبية لدى القطاع المصرفي 44%، وهي تُعد نسبة مرتفعة من حيث الشكل. لكن الثغرة الرئيسة في هذه التقديرات أنها تشمل التوظيفات لدى مصرف لبنان التي تستحقّ خلال فترة تتخطّى سنة، وهذه الطريقة في احتساب نسبة السيولة لا تحظى بتوافق المنظّمات الدولية المعنية بالرقابة على المصارف. اللافت في هذا التقرير أن نسبة السيولة نفسها ستنخفض بشكل حادّ إلى 9,1% في حال احتساب الأموال التي تستحقّ للمصارف على المدى القصير فقط، أي التي تقلّ فترة استحقاقها عن سنة.

في المقابل، يُبيّن التقرير نفسه أن مجموع الودائع بالعملات الأجنبية التي تستحقّ على المصارف خلال فترة تقلّ عن سنة تتجاوز 92% من مجمل الودائع بالعملات الأجنبية لدى المصارف. وهو ما يعني وجود تفاوت ضخم بين نسبة السيولة المتوافرة للمصارف والودائع المستحقّة عليها بالدولار خلال سنة واحدة.

ومن جهة التوظيفات بالليرة اللبنانية، فنسبة السيولة تنخفض لغاية 9,5% عند احتساب التوظيفات في مصرف لبنان وسندات الخزينة التي تستحقّ خلال 3 أشهر فقط، علماً بأن نسبة الودائع التي تستحقّ خلال 3 أشهر تبلغ 84% من مجمل الودائع بالليرة، وهو ما يعكس أيضاً تفاوت الاستحقاقات بشكل كبير.

من ناحية أولى، تكشف هذه المسألة عدم صحّة المبالغات في الحديث عن ملاءة القطاع المصرفي اللبناني ونسبة السيولة المرتفعة، خصوصاً أنها ترتكز على اعتبار أدوات دين سيادي ذات استحقاقات متوسطة وطويلة الأجل على أنها أموال حرّة وبمثابة حسابات متوافرة عند الطلب. كما تكشف الإحصاءات عن خلل كبير ناتج عن طبيعة السياسات النقدية التي جعلت من توظيفات المصارف المختلفة لدى مصرف لبنان إحدى طرق تمويل الدين العام اللبناني المتضخّم. وهذا ما أشار إليه تقرير صندوق النقد في شهر شباط الفائت حين لفت إلى كون سياسات مصرف لبنان التي تموّل الدولة عبر عرض أدوات دين طويلة الأمد للمصارف واكتتابه في سندات الخزينة، أدّت في المحصّلة إلى خلق عدم تطابق في الاستحقاقات لدى القطاع المصرفي.

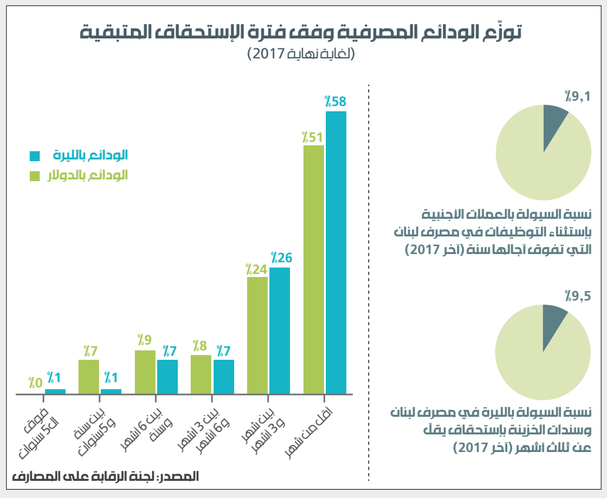

اقتصاد السوء

ذوو الميول الشيوعية

محمد زبيب

«يائس الشيوعيون من إخفاء آرائهم ومقاصدهم. ويُنادون علانية بأن لا سبيل لبلوغ أهدافهم إلّا بإسقاط النظام المجتمعي القائم بالعُنف».

ماركس وانجلز- البيان الشيوعي - 1848

لا يستحق وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري أيّ اهتمام، إلا في إطار رصد الميول «الانتهازية» في المجتمع اللبناني ونظامه السياسي، التي تدفع ببعض الأشخاص لتبوّؤ المناصب في الدولة. ولولا ردّ الحزب الشيوعي اللبناني على تصريحات خوري الأخيرة، التي كشف فيها خيوط «مؤامرة صهيونية» لشنّ الحرب المالية على لبنان، والتي تستغلّ «ذوي الميول الشيوعية» من اللبنانيين، الحاقدين على الرأسمالية اللبنانية والساعين إلى تخريبها وإسقاطها... لولا هذا الردّ «الشيوعي» الرسمي، لما كانت هذه التصريحات تستدعي أيّ تعليق من أي نوع، يتجاوز التعليقات المستهزئة بها، التي تناقلها أشخاص كثر على شبكات التواصل الاجتماعي، ممن التقطوا النكتة وتسلّوا بها.

أولاً، لأن رائد خوري ليس جوزف مكارثي، لا بالشكل ولا بالمضمون ولا بالظروف. هذا المدير التنفيذي لـ«سيدروس»، الذي اختارته «مستشارة رئيس الجمهورية ميشال عون، ابنته ميراي، ولا أحد سواها»، وفق ما كتبته الزميلة رولا ابراهيم في «الأخبار» عند تعيينه في مجلس الوزراء (كانون الأول/ يناير 2016)، ومدحت سيرته الذاتية التي تشير إلى أنه «الرجل المناسب في المكان المناسب»، وسوف «يجهد ليترك بصمة في الاقتصاد حتى تثبت ميراي صحة خياراتها». في الواقع، ليس في سيرته الذاتية المنشورة أيّ شيء يدل على ذلك، سوى أنه حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد وماجستير في النقود والبنوك من الجامعة الأميركية في بيروت. وأنه محلّل مالي، عمل في إدارة ثروات بعض العملاء، في «باركليز»، وفي بنك «عودة»، وفي شركة «فيدوس» التابعة لبنك «سوسيته جنرال»، وصولاً إلى ترؤوس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لشركة «سيدروس انفست» وبنكها التابع «سيدروس».

ثانياً، ليس صحيحاً أن رائد خوري يتمتع بأيّ دور سياسي «خاص» يتجاوز الأدوار «الإدارية» التي يجيدها، وفق سيرته الذاتية، أي إدارة «ثروات العملاء»، وهو ما يشير إليه إنجازه الوحيد المتمثّل بوالحة من أكثر العمليات وقاحة، والتي عُرفت باسم «الهندسة المالية الخاصة ببنك سيدروس». إذ نفّذ مصرف لبنان 5 عمليات مع هذا البنك، 3 منها قبل التجديد لحاكم البنك المركزي واثنتان بعد التجديد له، وجرت هذه العمليات بطريقة لا تخطر على بال، فقد باع مصرف لبنان لبنك سيدروس أوراقاً مالية وأعاد شراءها في اللحظة نفسها (حرفياً)، بأسعار أعلى من سعر بيعها، ومنحه بذلك أرباحاً استثنائية فورية بملايين الدولارات، من لا شيء إطلاقاً، سوى توقيع الحاكم رياض سلامة وطبع العملة (وهي مال عام) لضخّ أرباح غير مشروعة إلى المنتفعين من هذه العمليات!

ثالثاً، ما يُنسب إليه في ملف ماكنزي، ليس من إنجازاته أبداً، فالدراسة التي كُلّفت بها هذه الشركة لتحديد خيارات الاقتصاد السياسي، جاءت كواحدة من نتائج «التفاهم» بين رئيسي الجمهورية والحكومة، قبل أن يتعرّض هذا التفاهم للانتكاسة الحالية، وبالتالي لا علاقة لرائد خوري إلّا بوصفه وزيراً للاقتصاد والتجارة، يستوجب توقيعه على عقود تلزيم الشركة «المختارة»، فجميع المتابعين يعلمون جيداً أنّ العمل مع شركة «ماكينزي» جرى عبر غرفتين، واحدة في القصر الجمهوري وثانية في القصر الحكومي.

رابعاً، تصريحات وزير الاقتصاد والتجارة الأخيرة، لا تعبّر إلا عن «ضحالة» مطلقها، الذي لم يجد ما يقوله في مقابلاته الإعلامية عن المخاطر النقدية والمصرفية، لتخفيف قلق الناس وتطمينهم، سوى أن «هناك أناساً، يحبون التخريب بطبيعتهم، لديهم ميول شيوعية، ويريدون تخريب الدنيا على الرأسمالية»، وأن «هناك جهات دولية (اللوبي الصهيوني) تلعب على هذا الوتر (وتر الميول الشيوعية)، وتضغط على الولايات المتحدة الأميركية كي تزيد العقوبات على حزب الله»، وبما «أن الاقتصاد ثقة، فإن الأخبار، التي يبثّها ذوو الميول الشيوعية عن المخاطر الاقتصادية والمالية والنقدية وتدهور الاقتصاد والأوضاع المعيشية وسوء توزيع الثروة والدخل والبطالة والهجرة والظلم الضريبي والكهرباء والمياه والطرقات والنقل العام والبيئة والنفايات والصحة... هي أخبار غير صحيحة، وبثّها يؤدي إلى فقدان الثقة بالاقتصاد وبالتالي بلبنان».

ردّ الحزب الشيوعي عبر بيان صادر باسم «المكتب السياسي»، الهيئة القيادية الأهم في الهرم التنظيمي، وأخذ على وزير الاقتصاد والتجارة أنه «لا يتوانى عن تكرار توجيه التهم الملفّقة ضدّ الشيوعيين، محمّلاً إيّاهم، بخفّةٍ ورعونةٍ، مسؤولية تعميم الشكوك والإساءات والأفكار المدسوسة والتشويهات الموجّهة». وطالبه «أن يكشف ولو نقطة من بحر الفساد الذي تسبح فيه حكومته، بدلاً من توجيه الاتهامات، التي يطلقها جزافاً، دون أي حسٍّ بالمسؤولية».

ليست لغة البيان ركيكة فحسب، بل إنها تمعن في الاستجابة لخطاب «شعبوي» يركّز على الفساد، بوصفه مصدر كلّ العلل وشعار كل المعارك، وعلى قاعدة أنّ «من بيته من فساد لا يرشق الشيوعيين بالحجارة». وهو، أي البيان، ومن غير قصد طبعاً، يستجيب للخطاب الشائع (تصريحات خوري إحدى تعبيراته)، الذي يوحي أن التحذيرات من خطورة الأوضاع القائمة في لبنان، ولا سيما على صعيد السياسة النقدية المُتبعة، ليست إلا «شكوكاً وإساءات وأفكاراً مدسوسة وتشويهات موجّهة». فهل ينأى الحزب الشيوعي بنفسه عن الصراع الجاري حالياً تحت عنوان «الدفاع عن الليرة»، الذي سيحدّد الآن كلفة كلّ خيار، مهما كان، والفئات الاجتماعية التي ستسدّد هذه الكلفة؟

ليس ذوو الميول الشيوعية وحدهم من يطلق هذه التحذيرات، ويطالبون بتأمين مظلات لحماية الفئات الضعيفة والعمّال وفئات الدخل المتوسط. بل يشترك بذلك مروحة واسعة من الاقتصاديين والناشطين في الشأن العام، يساريين وليبراليين وخبراء، حتى من صندوق النقد والبنك الدوليين، وهؤلاء، جميعاً يقصدهم وزير الاقتصاد والتجارة في تصريحاته، بوصفهم «ذوي ميول شيوعية»، وقد سبق لحاكم مصرف لبنان أن أوحى أيضاً أنهم أدوات في مؤامرات خارجية، وهذا ما فعله، كلّ بلغته، العديد من المسؤولين في الدولة والأحزاب المهيمنة.

إن نقد «الاقتصاد السياسي» هو حقل «الحزب الشيوعي» بامتياز. حقله الخاص، أو لِنَقُل إنه الحقل الذي يجعل منه حزباً «شيوعياً» أو يجعله شيئاً آخر. وبالتالي لا معنى لأن يكون المرء «شيوعياً»، ما لم يكن هدفه قلب النظام المجتمعي والإطاحة بنمط الإنتاج الرأسمالي. حتى ولو أغاظ ذلك رائد خوري.

الصندوق السيادي الآن كي يكون البترول نعمة لا نقمة

طلال فيصل سلمان
خبير اقتصادي

يشرح الكاتب مزايا مشروع القانون المطروح لإنشاء الصندوق السيادي اللبناني والقواعد التي ستحكمه. ويساجل انه من الاولويات الآن على عكس ما يذهب اليه المنتقدون، إذ يجب ان يكون جاهزاً في اقل من ست سنوات، لكي يدير أكبر ثروة يشهدها لبنان، ما يفرض العمل على تصميمه بما يحافظ على الواردات المالية الناتجة من الموارد الطبيعية وتجديدها من خلال استثمارها بمهنية عالية، مع استعمال جزء منها للإنماء الاقتصادي ولإعادة هيكلة الدين كجزء من سياسة ماكرو اقتصادية للدولة

الآن، وقد اقترب لبنان من بدء أعمال الحفر للتنقيب عن الغاز في المياه اللبنانية في بداية عام 2019 في بلوكين من أصل عشرة، ومع التحضير لتلزيم بلوكات جديدة أخرى هذه السنة، سبدأ تدفّق مليارات الدولارات من القطاع في غضون سنوات قليلة. قد تبدو هذه السنوات كثيرة، ولكن في حياة قطاع سيغيّر مصير لبنان هي بالكاد كافية لإرساء قواعد أساسية لإدارة هذه الأموال، والتي تشكّل شرطاً مسبقاً للحفاظ عليها واستعمال جزء منها بشكل فعّال. القانون الأكثر إلحاحاً حالياً هو قانون إنشاء الصندوق السيادي اللبناني. لقد بدأ العمل على تنظيم القطاع منذ ثماني سنوات، وتأسّست هيئة إدارة قطاع البترول اللبنانية منذ ست سنوات وراكمت الخبرات لتستطيع إنجاز دورها، فكيف بمؤسّسة مثل الصندوق السيادي يجب أن تكون جاهزة في أقل من ست سنوات على الأرجح لكي تدير أكبر ثروة قد يشهدها لبنان؟

لماذا الآن؟

ثلاثة أسباب رئيسية وراء الحاجة إلى إقرار قانون الصندوق السيادي اللبناني وتأسيسه.

أولاً، من حق الشعب اللبناني، المالك النهائي للموارد الطبيعية على أرضه زمالك الأموال التي تنتج من بيعها، أن يطمئنّ إلى الثوابت التي ستُدار على أساسها هذه الأموال قبل تحصيلها، وخصوصاً مع فقدانه الثقة بمؤسّسات الدولة عبر السنين.

ثانياً، إن لبنان، أو أي دولة في العالم نظامها المالي والاقتصادي منفتح، مسؤول أمام المؤسّسات الدولية التي هو جزء منها ويتّكل عليها أحياناً، وأمام المستثمرين الذين يضعون أموالهم في السندات الحكومية أو في أي قطاع اقتصادي أو مالي لبناني، وأمام الرأي العام بما فيه شركات التصنيف الائتماني التي يؤثر رأيها جدياً على نظرة العالم إلينا، كما أمام الشركات الأجنبية التي ستعمل في قطاع البترول والتي ترتفع يوماً عن يوم متطلباتها للشفافية في إدارة القطاع.

ثالثاً، إن بناء مؤسّسة محترفة ومتخصصة مثل الصندوق السيادي يتطلّب سنوات عدّة، وفقاً لتجارب بلدان عدّة شهدت على ذلك.

كيف تُصمّم الصناديق السيادية؟

القواعد الأساسية لبناء صندوق سيادي تبدأ من أهدافه التي تختلف وفق طبيعة نظام البلد وحاجاته وتطلّعاته. فالصندوق لدولة متحضّرة مثل النروج (لديها فائض في الموازنة من خارج موارد البترول منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية)، تختلف عن حاجات تشيلي التي تتّكل على الأموال التي يدرّها استخراج النحاس لتمويل نظامها الاجتماعي من خلال الصندوق السيادي.

في البلاد الغنية جداً بالموارد الطبيعية مع عديد سكاني قليل وتتّكل على هذه الموارد لتعتاش كابو ظبي والكويت، فان فائض الواردات يُستعمل لتنويع الاقتصاد وتخفيف اتّكاله على النفط، في مقابل تطلّعات مختلفة لبلاد بحاجة إلى هذه الأموال في الموازنة مثل المكسيك، أو بلاد فقيرة مثل بعض البلاد الأفريقية التي بحاجة إلى استثمار مباشر للأموال من دون تأخير في البنى التحتية والأمان الاجتماعي.

مبادئ تصميم الصندوق السيادي اللبناني

أمّا لبنان، فهو بلد غنيّ جداً بقدراته، وهنا نشدّد على كلمة قدراته، على بناء اقتصاد مزدهر إلى أقصى الحدود وخدمات عالية الجودة وشبكة أمان اجتماعية واسعة، من دون برميل نفط واحد. نظامه المالي المنفتح ونظامه الاقتصادي الحرّ ونظامه السياسي الديموقراطي، يضاف إليهما شعبة المتعلّم والكفوء، فهي تكفي في ظلّ السياسات الاقتصادية الصحيحة لكي نطوّر اقتصادنا وخدماتنا.

أما الآن، وقد وصل اقتصادنا إلى الحضيض ويأكلنا الدين العام في ظلّ خدمات عامة متدنّية وشبكة أمان منقوبة، لا ضرر من الاستفادة من نعمة الموارد البترولية لتسريع الحلول، ولكن بشرطين:

ــ أوّلاً، ادّخار النسبة الأكبر من الواردات المالية الناتجة من الموارد البترولية، لأنّها الطريقة الوحيدة للحفاظ على ثروة بطبيعتها غير متجدّدة، ولكي لا نصبح مدمنين عليها وعرضة لهزّاتها، ولمشاركة الأجيال القادمة بها.

ــ الشرط الثاني، هو أن يكون الإنفاق الجزئي مشروطاً بسلوك اقتصادي حكيم، وأن يكون في مجالات منتجة، وفي إعادة هيكلة الدين مشروطة بفائض أولي لكي لا تُهدر الأموال ونقع في الأخطاء نفسها. فالهدر والاستهتار بوضع السياسات الاقتصادية اللازمة في ظل وجود البترول يؤدّي إلى لعنة الموارد، وهي الحالة التي تمرّ بها بلدان غنية بالموارد عندما يصبح نموها الاقتصادي وديمقراطيتها وتنميتها في حال أسوأ من البلدان التي لا تملك موارد مشابهة، وهنا نذكر نيجيريا وفنزويلا كمثال حيّ.

قانون الصندوق السيادي اللبناني يأخذ بهذه الاعتبارات وبهذه التطلّعات ويرسم نظام حوكمة ونظاماً مالياً للإنفاق وقواعد للاستثمار وقواعد للشفافية، بحيث يساهم في تنفيذ الرؤية المطلوبة.

سنعرض هذه المحاور الأربعة، آملين أن يقرأ المنتقدون الجدد جيداً ليستطيعوا أن يقدموا نقداً علمياً يساهم في تطوير المعرفة العامة في المجال بدلاً من تضليل القرّاء.

حوكمة الصندوق السيادي اللبناني

● صمّمت حوكمة الصندوق السيادي اللبناني وفقاً لأفضل الممارسات المعتمدة عالمياً، وهي الهيكلية البنيوية للصندوق وآليات الضبط الإداري للعلاقة بين مختلف أقسام الصندوق، وبين الصندوق والجهات المعنية بشكل يضمن عدم تجاوز أي من هذه الجهات لاليتها، ما يضمن حسن عمل المؤسّسة، والمساءلة في أدائها وأداء المسؤولين عنها، وشفافية عملها.

● تم تصميم حوكمة الصندوق بشكل يتماشى مع مبادئ سنتياغو العالمية (Santiago Principles)، وهي مبادرة من صندوق النقد الدولي بعد الانهيار المالي في عام 2008 هدفها إرساء مبادئ لتشجيع الحوكمة الرشيدة والمساءلة والشفافية والممارسات الاستثمارية الحكيمة والفهم المتبادل لأنشطة الصناديق السيادية. وقد إنضم اختيارياً معظم الصناديق السيادية في العالم الى هذه المبادرة.

وخيار انضمام لبنان يأتي بشكل طبيعي بعد تأسيس الصندوق باعتباره عضواً في صندوق النقد، وستكون أسوة بالانضمام اختيارياً إلى مبادرة الشفافية (EITI) وفق قرار مجلس الوزراء.

● الصندوق السيادي اللبناني مستقلّ في إدارته وقراراته لفصله عن التجاذبات السياسية والسياسات المالية والنقدية للدولة، ولكن تحت رقابة وتوجيهات مجلسَي الوزراء والنواب. وزير المال هو وزير الوصاية كما هي الحال عالمياً من دون استثناء، وليس لديه سلطة التوظيف أو اتخذ القرارات الإدارية. يقوم وزير المال بدور صلة الوصل، فهو يسلّم تفويض الاستثمار، والذي هو وثيقة استراتيجية تحضر سنوياً من مديرية الأصول البترولية التي يجب إنشاؤها، إلى مجلس إدارة الصندوق بعد موافقة مجلس الوزراء ومجلس النواب عليه، ويسلّم وزير المال التقارير السنوية والمالية لأداء الصندوق إلى مجلس الوزراء ومجلس النواب للموافقة عليها.

● يُعيّن مجلس الوزراء أعضاء مجلس الإدارة الثمانية، وهم جميعاً مستقلّون ومن أصحاب الاختصاصات المالية والاقتصادية. ثمّ يُعيّن مجلس الإدارة لجاناً من أصحاب الاختصاص لمعاونته في التوظيف ورسم الاستراتيجيات والخطط والرقابة على الطاقم الإداري وعلى التقيّد باستراتيجية الدولة الاقتصادية والمالية والاستثمارية. تفاصيل التقارير وتفويض الاستثمار وعمل مجلس الإدارة واللجان تُفصّل في المراسيم التطبيقية للقانون.

قواعد السحب (الإنفاق) للصندوق السيادي اللبناني

تُصاغ قواعد السحب وفق حاجات البلد الاقتصادية والمالية، والأهم وفق تطلّعاته. هناك خمس طرق متبعة عالمياً لاستعمال الإيرادات الناتجة من الموارد الطبيعية لتعكس هذه الحاجات والتطلّعات، وهي: تحقيق الاستقرار في الموازنة، تخفيض الدين، خدمات اجتماعية، الاستثمار في البنية التحتية والادّخار. مهما كانت تطلّعات البلد وحاجاته، يجب أن تحترم قواعد السحب ثلاثة مبادئ اقتصادية لتفادي انقلاب النعمة إلى نقمة.

ـ أولاً، يجب تفادي المرض الهولندي (Dutch Disease) بكل الوسائل، وهو مصطلح يستعمل لوصف دولة تعتمد على الموارد الطبيعية فيزدهر اقتصادها البترولي على حساب القطاعات الأخرى، ما ينجم عنه انخفاض الصادرات الأخرى ويجعلها رهينة لتقلّب الأسعار ويحدّ من القدرة على الازدهار المستدام.

ـ ثانياً، التنبّه من السياسة المالية الدورية القصيرة الأجل (procyclical fiscal policy)، نظراً إلى أن الإيرادات من الموارد الطبيعية هي عرضة للتقلّبات، فإن معظم الحكومات التي تعتمد على الموارد الطبيعية ينبغي أن تتفادى الصرف المفرط عند ارتفاع أسعار النفط لأنّه يصبح من المستحيل الحفاظ على الخدمات والتقديمات نفسها عند انخفاض الأسعار.

ـ ثالثاً، التنبّه من دورات الازدهار والكساد على المدى الطويل (boom bust cycles)، إذ إنّ البلدان الغنية بالموارد الطبيعية التي لا تدّخر أو لا تستثمر لمصلحة الأجيال القادمة، تختبر فترة ازدهار خلال تدفّق الواردات يليها ركود اقتصادي. لذا صُمّمت قواعد السحب وفق هذه المبادئ وتماشياً مع حاجات لبنان بالطريقة الآتية:

● فصل الواردات النفطية عن موازنة الحكومة، إذ إنّ اقتصاده لم يكن يوماً يعتمد عليها، وتحفيز الحكومة على الالتزام بموازنة مستقرّة مع فائض أوّلي غير نفطي يسيطر على ازدياد المديونية كشرط لاستعمال جزء من الواردات النفطية وفق معادلة واضحة (debt sustainable primary surplus). هذه المعادلة لا تجمع فقط بين النفقات والدين، بل أيضاً تحصيل الواردات غير النفطية ونمو الناتج المحلي.

● استعمال جزء صغير من الواردات النفطية، عند استيفاء الشرط أعلاه، في مشاريع حيوية تنجم عنها قيمة اجتماعية عالية كالاستشفاء والتربية والزراعة والابتكار، مع خفض مضبوط للدين القديم، على أن تلحظ في موازنة السنة التي تليها لكي تكون جزءاً من استراتيجية متكاملة ماكرو اقتصادية للدولة.

● ادّخار الجزء الأكبر من الأموال واستعمال العائد فوق التضخّم فقط في مشاريع إنمائية، وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية لرأس المال.

خلاصة

لقد صُمّم مشروع الصندوق السيادي اللبناني على أسس مُثلى علمية وعالية تكاملاً مع المقوّمات اللبنانية كمؤسّسة مستقلّة. يهدف الصندوق إلى الحفاظ على الواردات المالية الناتجة من الموارد الطبيعية وتجديدها من خلال استثمارها بمهنية عالية، مع استعمال جزء منها للإنماء الاقتصادي ولإعادة هيكلة الدين كجزء من سياسة ماكرو اقتصادية للدولة تضمن وقف الهدر وحوكمة الصندوق وقواعد السحب وقواعد الاستثمار والشفافية والمساءلة والرقابة تضمن تشغيله وإدارته بأفضل أداء. يبقى على مجلس النواب أن يكمل تشريعه للقانون المطروح لتبدأ الورشة التي ستأخذ الكثير من الجهد والوقت.

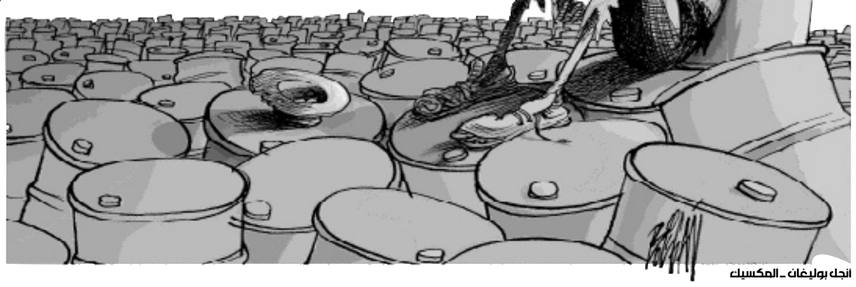

انجال بوليغان ـ المكسيك

قواعد الاستثمار

ترتبط الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق السيادي بالسياسة الماكرو اقتصادية للدولة، من خلال تفويض الاستثمار الذي يُحدّد المبادئ والتوجيهات لاستثمارات الصندوق وفقاً لمعايير معيّنة لمخاطر الاستثمار وتوزيع الأصول المالية على الفئات الاستثمارية. وتفويض الاستثمار هو وثيقة تُعدّها وزارة المال سنوياً، ويوافق عليه مجلسا النواب والوزراء، كي يكون جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة. ويسلّم وزير المال تفويض الاستثمار بعد الموافقة عليه إلى مجلس الإدارة لتنفيذه.

لا يجوز تضمين تفويض الاستثمار توجيهاً يطلب من خلاله وزير المال من الفريق الإداري للاستثمار في أصل معيّن أو في أي نشاط، يكون له أو لأي موظّفي الصندوق أو أقاربهم حتى الدرجة الرابعة منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة منه.

يستثمر معظم الواردات النفطية في الخارج (80%) لتحييد سلامة الادّخارات عن المشاكل المحلّية ولتوزيع المخاطر، على أن يستثمر الجزء الأصغر محلياً في قطاعات مهمّة اقتصادياً، بما يعادل الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment)، ما يخلق وظائف ويحوّل الدولة الاستثمار في قطاعات مهمّة، ولكن غير مغرية للمستثمرين التقليديين.

لحماية الصندوق من سلوك المخاطرة، لا يمكن الاستثمار في المشتقّات المالية باستثناء، تلك التي ترتبط بطبيعة الحال بمحفظات الاستثمار المذكورة في تفويض الاستثمار، ولغرض التحوّط وليس لغرض المضاربة والرفع المالي.

قواعد الرقابة والمساءلة والشفافية

يخضع الصندوق للرقابة من جهاز الدولة المعني، كما من وزير المال الذي هو بدوره مسؤول مع إدارة الصندوق أمام مجلس الوزراء ومجلس النواب، فيخضع الصندوق لرقابة ديوان المحاسبة المؤخّرة، حيث يقوم الأخير بالتأكّد من صحة وقانونية تنفيذ المهمّات من قبل وزير المال ومجلس الإدارة ويقدّم تقريراً بذلك إلى مجلس النواب.

يعيّن وزير المال مدقّقاً خارجياً مستقلاً لمراقبة حسابات الصندوق، ويقدّم المراقب تقريره إلى مجلس الإدارة الذي بدوره يرفعه مرفقاً بتقريره السنوي الى وزير المال. ثمّ يرفع وزير المال التقريرين مع تقرير منه يتضمّن طريقة تنفيذ تفويض الاستثمار إلى مجلسي الوزراء والنواب للمساءلة.

لضمان الشفافية، توضع كلّ التقارير وكلّ تفاصيل حجم الأموال وكيفية استثمارها على الموقع الإلكتروني للصندوق.

رسم بياني

إمدادات الطاقة في أربعة عقود: تركّز العرض والطلب

فيفيان عقيقي

ارتفع مجمل إمدادات الطاقة الأولية في العالم، بنحو 2,5 مرّة (من 5,235 إلى 13,761 مليون طن)، بين عامي 1971 و2016، بحيث لا يزال الوقود الأحفوري يستحوذ على 81% من مجمل إمدادات الطاقة الأولية بعد أن كان يشكّل 86% منها قبل أكثر من 4 عقود.

وفقاً لتقرير «أرصدة الطاقة العالمية - 2018»، الصادر عن وكالة الطاقة الدولية، تراجعت حصّة النفط من 44% إلى 32% من مجمل إمدادات الطاقة إلّا أنه لا يزال يستحوذ على الحصّة الأكبر منها. في المقابل، حافظ الفحم على حصّة مستقرّة، إذ لم يرتفع سوى نقطة مئوية واحدة من 26 إلى 27%، علماً أن النسبة الأعلى التي سجّلها (29%) كانت بين عامي 1999 و2011 متأثّرة بزيادة استهلاك الفحم في الصين (71%). في حين ارتفعت حصّة الغاز الطبيعي من 16 إلى 22%. إلا أن نسبة النمو الأكبر بدأت منذ مطلع الألفية الثانية، تزامناً مع تنامي المخاوف من مخاطر التغيّر المناخي، باعتبار أن الغاز الطبيعي هو المصدر الأقل تلويثاً بين مصادر الطاقة الأحفورية.

أمّا في ما يتعلّق بمصادر الطاقة الأخرى، فقد زادت حصّتها من 14 إلى 19%، بحيث ارتفعت حصّة الطاقة النووية من 1 إلى 5%، وحافظت الطاقة الهيدروليكية على المستوى نفسه بنسبة 2%، وتراجع الوقود العضوي والنفايات بشكل طفيف من 11 إلى 10%، أمّا بالنسبة إلى مصادر الطاقة المُتجدّدة الأخرى التي لم تكن رائجة في عام 1971، فقد باتت تشكّل راهناً 2% من مجمل إمدادات الطاقة الأولية في العالم.

تركّز العرض والطلب

اللافت هو استحواذ أقل من 5 بلدان على أكثر من نصف إنتاج الطاقة في العالم في كل نوع من أنواع الوقود. بالنسبة للفحم تستحوذ الصين على نحو نصف إنتاجه العالمي، وفي ما يتعلّق بالنفط تنتج السعودية والولايات المتحدة وروسيا أقل بقليل من 40% من مجمل الإنتاج العالمي، فيما تنتج الولايات المتحدة وروسيا نحو 40% من مجمل الغاز الطبيعي في العالم. أمّا الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا فتستحوذ على أكثر من 60% من إجمالي الإنتاج النووي. وتنتج كلّ من الولايات المتحدة والصين وكندا والبرازيل أكثر من نصف الطاقة المائية العالمية.

الأمر مشابه نوعاً ما بالنسبة للطلب، بحيث تستأثر عشرة بلدان على نحو 62% من مجمل إمدادات الطاقة في العالم، وهذه النسبة باتت أكثر تركّزاً بالمقارنة مع عام 1971 حين كانت تستحوذ هذه البلدان على 56% من مجمل الطاقة. وأكثر تفصيلاً، تستحوذ البلدان الخمسة الأولى وحدها على أكثر من نصف الطاقة العالمية (52%)، فيما تمثّل أقل من نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي (48%) وأقل من نصف عدد سكان العالم (44%). تحلّ الصين في المرتبة الأولى باستحواذها على 22% من مجمل الطاقة بعد أن كانت في عام 1971 في المرتبة الثانية بنسبة 7%، علماً أنها تمثّل 20% من مجمل سكان العالم، وتليها الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 16% بعد أن كانت تستحوذ على المرتبة الأولى بنسبة 29% فيما تمثّل أقل من 5% من سكان العالم. وتحلّ الهند في المرتبة الثالثة (6%) وتمثّل 19% من سكان العالم، وتليها روسيا (5%) ومن ثمّ اليابان (3%).

استخدامات الطاقة

لم يتغيّر توزّع استخدام الطاقة بين القطاعات الاقتصادية، بشكل كبير، بين عامي 1971 و2016. فما زالت الصناعة القطاع الاستهلاكي الأول للطاقة، ولم تتراجع حصّتها طوال هذه الفترة إلا نقطة مئوية واحدة من 38 إلى 37%، ويليها قطاع النقل الذي ارتفعت حصّته من 23 إلى 29%، ومن ثمّ الاستهلاك المنزلي الذي انخفض من 24 إلى 22%. في حين استقرّ قطاع التجارة والخدمات على نسبة 8%، تليه الزراعة التي تراجعت من 3 إلى 2%.

تعتمد هذه القطاعات لتوليد الطاقة الضرورية في عملية الإنتاج وفي الاستهلاك على 65% من الوقود الأحفوري و35% من موارد الطاقة الأخرى. في الواقع، لا يزال الفحم مُهيمناً على توليد الطاقة الكهربائية، وعلى رغم تراجع حصّته خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أنه لا يزال يحتلّ المرتبة الأولى بنسبة 38,4% من مجمل الكهرباء المنتجة عالمياً. أمّا الغاز الطبيعي فيشكّل المورد الثالث لإنتاج الطاقة الكهربائية، إذ نمت استخداماته في شكل بطيء، حتى عام 1990 حين سجلّ 15%، قبل أن تبدأ بالارتفاع وصولاً إلى 23,2% راهناً، وهي حصّة تقلّ قليلاً عن الطاقة المُتجدّدة التي تشكّل 24,2% من مجمل إنتاج الكهرباء، وتُهيمن عليها الطاقة المائية، علماً أن النمو المُحقّق منذ بداية الألفية الثانية جاء، من تطوير الرياح والطاقة الشمسية والكهروضوئية. أمّا بالنسبة للإنتاج النووي فقد بدأ بالارتفاع منذ سبعينيات القرن الماضي واستقرّ على نسبة 17% طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات، ثم تراجع مطلع الألفية الثانية ليصل حالياً إلى 10% من مجمل الطاقة الكهربائية. أما إنتاج الطاقة من النفط فقد بلغ ذروته في عام 1973 بنسبة 25%، أي قبل أزمة النفط، ومن ثمّ بدأ يتراجع، من كونه ثاني وقود يستخدم لإنتاج الكهرباء، بعد الفحم، إلى خامس مصدر لإنتاج الكهرباء، بنسبة تقلّ عن 3%، وعلى رغم هذا الانخفاض الحادّ في استخدام النفط لتوليد الكهرباء على مستوى العالم، إلا أنه لا يزال يمثّل أكثر من 70% من توليد الكهرباء في عدد من البلدان مثل لبنان والعراق وجامايكا، في حين أنه يشكّل مع الغاز الطبيعي المصدر الوحيد لإنتاج الطاقة في بلدان أخرى مثل البحرين وقطر وترينيداد وتوباغو وبروني ودار السلام.

اكبر منتجي الطاقة في عام 2016 وفقاً لأنواعها

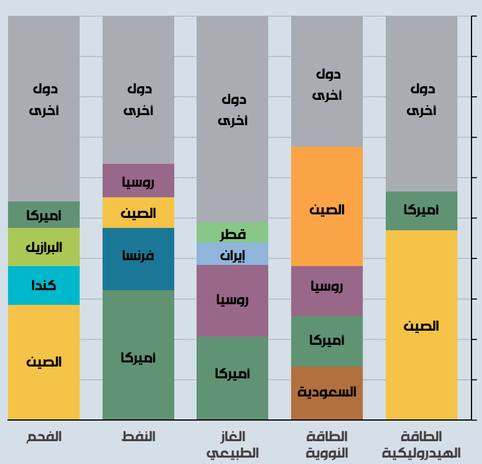

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

اكبر مستهلكي الطاقة في عام 2016

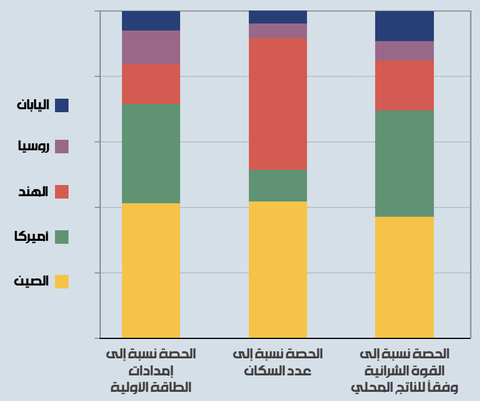

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

عشر سنوات من عمر الأزمة العالمية

هل الاشتراكية للأغنياء والرأسمالية للفقراء؟

نبيل عبدو
باحث اقتصادي

يرصد الكاتب المؤشّرات الرئيسة لما قبل إنها مصدر أزمة عام 2008، ويتتبع تطوّرها بعد عقد من انفجار هذه الأزمة، ويخلص إلى أن المصارف التي صنّفت على انها «أكبر من ان تترك لتنهار» تبريرا للتدخّل من اجل إنقاذها عبر اموال دافعي الضرائب، باتت اليوم أكبر ممّا كانت قبل 10 سنوات، وكذلك قيمة الاصول المالية الوهمية والحقيقية، والمديونيات العامة والخاصة والاسرية، والاغرب ان سوف الرهون التي كادت ان تختفي بعد الأزمة، ظهرت مجدّدا في السنوات الاخير بمسمّيات مختلفة

يعتزم موظفو «ليمان برادرز» في لندن إحياء الذكرى العاشرة لانهيار رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة. وعلى رغم أن هؤلاء كانوا الفوج الأول من ضحايا أكبر أزمة في النظام الرأسمالي بعد أزمة الكساد الكبير في عشرينيات القرن الماضي، إلا أن أفواجاً أخرى أكثر اتساعاً على هرم الطبقي، جرت التضحية بهم لإنقاذ المصارف والمضاربين في الأسواق المالية، يحتاجون إلى التمسك بذاكرتهم والتنبّه إلى أن التضحيات التي فرضت عليهم طيلة عقد من الزمن لم تفعل شيئاً سوى إعادة إنتاج الأزمة بحجم أكبر هذه المرّة.

في 15 أيلول 2008، أعلن مصرف «ليمان برادرز» إفلاسه. شكّل هذا الحدث الرمز الأهم لأكبر أزمة مالية وكساد اقتصادي عصفاً في النظام الرأسمالي منذ عام 1929. عشر سنوات مرّت على اندلاع هذه الأزمة التي كادت أن تطيح بالنظام الرأسمالي العالمي، والتي تميّزت بتدخّل الحكومات في المراكز الرأسمالية بشكل واسع كي تنقذ المصارف الأكبر من الانهيار. إذ أطلقت حكومة الولايات المتحدة ما عرف ببرنامج الإنقاذ، وضخّت نحو 700 مليار دولار في المصارف الكبرى في أميركا. وأقدم المصرف المركزي الأوروبي والمصرف المركزي البريطاني على اتخاذ الإجراءات نفسها. استخدمت الحكومة الأميركية أموال دافعي الضرائب كي تنقذ المصرفيين والمضاربين في «وول ستريت» الذين تسبّبوا بالأزمة، في حين أنها تركت المواطنين العاديين الذين خسروا منازلهم وأعمالهم إلى مصيرهم. حينها راجت مقولة أن «الاشتراكية للأغنياء والرأسمالية للفقراء». فهكذا تمّ إنقاذ النظام المالي ودخل العالم في عصر التقشّف.

أصول الرأسمالية

يختلف الاقتصاديون باختلاف مدارسهم الفكرية في تفسير الأزمة المالية وأسبابها، إلا أن تاريخها الرسمي يبدأ مع انفجار الفقّاعة العقارية في الولايات المتحدة ووقوع أزمة الرهون العقارية وانتشارها في كل مكان. ووفق الرواية الشائعة بين الاقتصاديين، فقد كانت المصارف الأميركية منخرطة بعمليات مضاربة خطيرة، وكانت تقدم القروض بشكل متهوّر لمن لا يستطيع سدادها، وشجّعت الأسر على الاقتراض بفوائد منخفضة، فلجأ الكثير من الأميركيين إلى رهن بيوتهم للحصول على هذه القروض واستعمالها في تغطية استهلاكها، فتضخم سوق الرهون العقارية بسرعة وتفرّعت منه مشتقات مالية متنوّعة ومترابطة تتسم بدرجة عالية من المخاطر... لذلك، عندما رُفعت أسعار الفائدة، وجدت هذه الأسر نفسها عاجزة عن السداد، ما أطلق شرارة الأزمة العالمية وكشفت المشاكل البنيوية في الاقتصاد الرأسمالي.

على رغم أن تاريخ أزمة 2008 هو أكثر تعقيداً من الرواية الشائعة، ويكمن في بنية الرأسمالية نفسها وتناقضها الرئيسي المتمثل بالتراكم اللانهائي واستحواذ رأس المال على الفائض الاجتماعي وزيادة مستوى اللامساواة، إلا أن هذه الرواية تشير إلى أحد الأسباب العميقة للأزمة المتمثل بما يسمى «أصولة الرأسمالية»، أي انتفاخ القطاع المالي (رأس المال الوهمي) بما يفوق كثيراً الاقتصاد الحقيقي وعلى حسابه. وتمظهر ذلك في تضخم قيمة الأسهم في البورصات وتضخم الأرباح الاسمية، التي لم تنجم عن أي عملية إنتاجية بل عن المضاربات فقط. وفي المقابل، انخفضت أرباح القطاعات غير العقارية في الولايات المتحدة وووقوع أزمة الرهون العقارية وانتشارها في كل مكان. ووفق الرواية الشائعة بين الاقتصاديين، فقد كانت المصارف الأميركية منخرطة بعمليات مضاربة خطيرة، وكانت تقدم القروض بشكل متهوّر لمن لا يستطيع سدادها، وشجّعت الأسر على الاقتراض بفوائد منخفضة، فلجأ الكثير من الأميركيين إلى رهن بيوتهم للحصول على هذه القروض واستعمالها في تغطية استهلاكها، فتضخم سوق الرهون العقارية بسرعة وتفرّعت منه مشتقات مالية متنوّعة ومترابطة تتسم بدرجة عالية من المخاطر... لذلك، عندما رُفعت أسعار الفائدة، وجدت هذه الأسر نفسها عاجزة عن السداد، ما أطلق شرارة الأزمة العالمية وكشفت المشاكل البنيوية في الاقتصاد الرأسمالي.

على رغم أن تاريخ أزمة 2008 هو أكثر تعقيداً من الرواية الشائعة، ويكمن في بنية الرأسمالية نفسها وتناقضها الرئيسي المتمثل بالتراكم اللانهائي واستحواذ رأس المال على الفائض الاجتماعي وزيادة مستوى اللامساواة، إلا أن هذه الرواية تشير إلى أحد الأسباب العميقة للأزمة المتمثل بما يسمى «أصولة الرأسمالية»، أي انتفاخ القطاع المالي (رأس المال الوهمي) بما يفوق كثيراً الاقتصاد الحقيقي وعلى حسابه. وتمظهر ذلك في تضخم قيمة الأسهم في البورصات وتضخم الأرباح الاسمية، التي لم تنجم عن أي عملية إنتاجية بل عن المضاربات فقط. وفي المقابل، انخفضت أرباح القطاعات غير المالية والقيمة الحقيقية للأجور، فصار الاستهلاك يعتمد بشكل أساسي على القروض التي تضخمت بدورها.

مرّت عشر سنوات على هذه الأزمة، ولا تزال تداعياتها قائمة في كل مكان، ولا يزال العمال والطبقات الوسطى يدفعون الثمن غالياً على حساب قيمة أجورهم وحصتهم من الدخل ومستوى معيشتهم والمظلات التي تقيهم من الفقر والعوز. ولعل التعبير الأكثر حضوراً اليوم عن تطوّر الأزمة وانتقالها من طور إلى آخر، هو صعود التيّارات الشعبوية على جانبي اليسار واليمين، وعودة «القوميات» والحروب التجارية، وعودة صندوق النقد الدولي إلى ترويج ورقة تعليماته التقشّفية، التي اجتاحت أوروبا والبلدان العربية. وكذلك يعبرّ النمو المتعثّر حول العالم عن فشل السياسات التي أعقبت انفجار الأزمة، والتي انتهت إلى مكافأة رأس المال المالي مجدّداً، بدلاً من إعادة ضبطه وتقييده.

فعلى رغم مؤشرات التعافي، التي تروّج لها المؤسسات المالية الدولية كمعدلات البطالة المنخفضة جداً في الولايات المتحدة والأداء الجيّد لبورصة وول ستريت... إلا أن اقتصاديين عدة يحذرون من أزمة جديدة تلوح في الأفق، ومن المرجّح أن تكون أقسى وأعمق من سابقاتها. ويأتي ذلك كنتيجة مباشرة لطريقة استجابة الحكومات لأزمة الكساد في عام 2008. إذ إن كلفة إنقاذ المصارف والمصرفيين، الذين تسبّبوا بالأزمة، لم تأسر البشرية في «عشرية التقشف» حتى يتمكّن المصرفيون من العودة إلى نشاطهم فحسب، بل أعادت أيضاً تكوين الظروف والمؤشرات التي سبقت أزمة عام 2008.

أكبر من أن تترك لتنهار

أولاً، المصارف التي صُنّفت «أكبر من أن تترك لتنهار» مع اندلاع أزمة 2008، تبريراً للتدخل من أجل إنقاذها بأموال الضرائب، أصبحت الآن أكبر مما كانت بكثير! فعلى سبيل المثال، تضاعف حجم مصرف «جي بي مورغن» بين عامي 2007 و2018. وزادت موجودات «بنك أوف أميركا» بنسبة 56% منذ عام 2007 لتصل إلى 2,28 تريليون دولار أميركي، وازدادت أصول «دويتشه بنك» بنسبة 26%.

هذه بعض الأمثلة عن نمو المصارف التي أنقذتها الحكومات الأميركية والأوروبية. إضافة إلى ذلك، قامت إدارة دونالد ترامب أخيراً بالتخفيف من الضوابط التي وضعت على المصارف بعد الأزمة. فهذه التعديلات الجديدة تهدف إلى تخفيف الرقابة على المصارف عبر إعادة تصنيف حجمها. فقد كان القانون السابق يقضي بإجراء رقابة صارمة على المصارف التي تزيد أصولها على 50 مليار دولار، وجاء التعديل الأخير ليرفع حجم الأصول إلى 250 مليار دولار، ما يسمح للمزيد من المصارف بالدخول مجدداً في المضاربات والمنتجات المالية الخطرة، مستندة إلى أنها «أكبر من أن تترك لتنهار»، وبالتالي ستحظى بالإنقاذ عبر المال العام مهما غامرت وتصرّفت بجشع أو طيش.

كذلك الأمر في سوق الرهون (subprime) الذي بدأت الأزمة فيها، فقد بدأت تزدهر مجدداً بعدما كانت قد اختفت تقريباً بعد الأزمة. ولكن ظهورها الجديد يتمّ تحت مسميات جديدة في السوق العقارية وسوق السيارات، حيث يتسع نطاق الإقراض لزبائن ليست لديهم ملاءة كافية من أجل سداد ديونهم.

لقد تضاعف سوق الرهون من 4,1 مليار دولار أميركي إلى 10 مليارات دولار بين عام 2017 و2018. وعلى رغم أن هذه القيمة لا تزال بعيدة عما كانت عليه في عام 2007، ولكن صعودها السريع ليس مطمئناً.

هناك أيضاً الهوة الساحقة بين أجور المدراء التنفيذيين والمواطنين العاديين في الولايات المتحدة، إذ عادت إلى مستوى ما قبل الأزمة. ففي عام 2007، بلغت مخصصات المدراء التنفيذيين في الولايات المتحدة 227 مرّة أجر العامل العادي، لتنخفض إلى 175 مرّة في عام 2009 أي في قلب الأزمة، لترتفع مجدداً إلى 220 مرّة في عام 2017.

تضخّم رأس المال الوهمي

ثانياً، يعود القطاع المالي إلى الانتفاخ في شكل كبير، وعادة ما يحدث ذلك قبل كل أزمة مرّت على الولايات المتحدة في آخر 40 سنة. ويتم قياس ذلك عبر مؤشرات عدة، منها الأصول المالية للأسر نسبة لدخلها، التي قاربت 500% قبيل أزمتي الدوت كوم والرهون العقارية، أما الآن فهي تقارب 550%. ويعود ذلك إلى تضخم قيمة العقارات والأسهم والسندات. كما يتم قياس انتفاخ القطاع المالي عبر «معدل توبين»، الذي يقيس قيمة الأسهم في السوق الأميركية إلى كلفة استبدال الأصول، أي أنه يقارن القيمة الأسمية للشركات (القيمة الوهمية) بالقيمة الفعلية لأصولها (القيمة الحقيقية)، ويكشف هذا المعدل أن القيمة الأسمية للشركات متضخمة بنسبة 20% عن القيمة الفعلية لأصولها، أي أنها الآن ضعف ما كانت عليه عشية الكساد العظيم في 1929. والأفت، أن الشركات الكبرى تستخدم أرباحها ليس للاستثمار بل من أجل إعادة شراء أسهمها، أي أن الأرباح تعود بمعظمها إلى القطاع المالي ولا تعاد تدوّر في الاقتصاد الحقيقي. المشكلة الأكبر تكمن في المديونية الكبيرة لدى الأسر والشركات في القطاعات غير المالية. فقد حذّر صندوق النقد الدولي من الارتفاع المتزايد لمديونية الأسر والقطاع الخاص، وقدر أنها وصلت إلى 150% من الناتج العالمي، أو 63% من مجمل الدين العالمي. ويتركز الدين بمعظمه في البلدان المتقدمة، أي في المراكز الرأسمالية. وهذا دليل على استفحال معضلة الدين، الذي وصل إلى معدلات تاريخية، ولدتها أزمة 2008، أو بالأحرى سياسات الاستجابة لها.

لا تنحصر كلفة عمليات إنقاذ المصارف الكبرى بالكلفة المباشرة فقط، أي بكلفة ضخ السيولة لدى المصارف، فهي تشمل أيضاً كلفة غير مباشرة من خلال خفض المصارف المركزية لمعدلات الفائدة، في شكل غير مسبوق، وصلت إلى 0% وما دون في بعض الأحيان. وبذلك خلقت مالاً رخيصاً ووضعته في السوق، ما جعل الشركات تقترض بشكل مضطرد، ليس من أجل سد حاجاتها التمويلية لزيادة الإنتاج، بل لأن الاقتراض بات رخيصاً جداً ويمكن الوصول إليه. وينطبق ذلك على اقتراض الأسر من أجل تمويل استهلاكها وليس بغرض الاستثمار. أدى ذلك إلى ارتفاع المخاطر إذ إن ما يقارب نصف ديون الشركات في الولايات المتحدة (مقارنة بـ30% سنة 2009) مصنّف درجة (BBB) أي أدنى تصنيف ممكن، بمعنى آخر درجة أعلى من أن تكون ديون خردة (ذات مخاطر عالية)، كما أن نسبة الشركات غير المالية ذات الرسمال المقترض ارتفعت بنسبة 20% عن فترة الانهيار المالي في عام 2008.

تسبّب المال الرخيص بازدياد مديونية الاقتصادات الصاعدة، التي استفادت من هذه الظروف لكي تقترض بكلفة متدنية وتموّل إنفاقها ونمو اقتصادها. استمرّ هذا الوضع لنحو 8 سنوات بدأنا الآن في مرحلة جديدة، إذ قرّر المجلس الفيدرالي الأميركي رفع معدل الفائدة في شكل تدرّجي. سيعني ذلك أن كلفة الدين سترتفع على الشركات ما سيقلص من أرباحها، كما سترتفع الكلفة على الأسر التي ستكون منكشفة أمام الدين مما سيزيد معدلات التخلف عن السداد. وهذا تحديداً ما حصل عشية الأزمة الأخيرة مع ارتفاع معدلات الفائدة الذي أدى إلى تخلف الناس عن سداد قروضها وانهيار سوق الرهون العقارية.

الآن بدأنا نرى إرهاصات تغيّر مزاج المجلس الفيدرالي الأميركي على الاقتصادات الصاعدة، حيث ساهم ارتفاع معدل الفائدة على السندات الأميركية بنشوء الأزمات الاقتصادية في تركيا والأرجنتين، وعلى الأرجح في بلدان أخرى.

بعد عشر سنوات على أزمة 2008 وإنقاذ المتسببين بها، بدأت تظهر بوادر تشي بأزمة جديدة في السنوات المقبلة ربّما، ولكن من المؤكد أن الاستجابة للأزمة المقبلة لا يمكن أن يكون كسابقتها على المستويين الحكومي والشعبي. فالكلفة، على ما هو ظاهر، ستكون أكبر بكثير، والآثار ستكون أعمق، إلى درجة أن نطاق الاعتراف بأن «الرأسمالية باتت تحتاج إلى من ينقذها» يزداد اتساعاً كل يوم ومع كل أزمة.

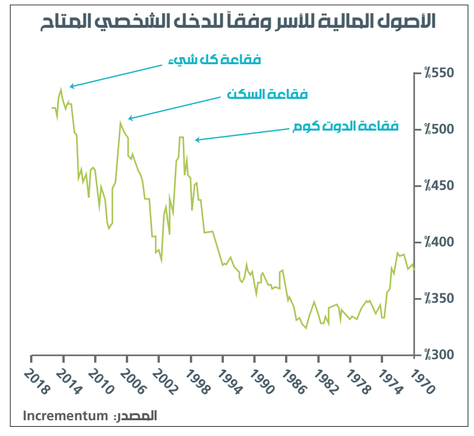

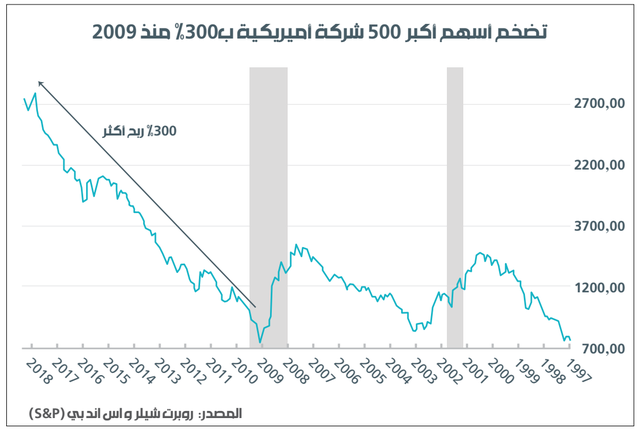

قراءات

إلى أين تتّجه الرأسمالية؟ (5/1)

طبعت مجلّة «إنترناشونال سوشلست ريفيو» International Socialist Review من مجموعة من الاقتصاديين الماركسيين إعطاء تقييمهم الخاص لعصرنا الاقتصادي ومساره.

افتتح هاداس ثير Hadas Thier النقاش بمداخلة بعنوان «جذور الأزمة والكساد وتفوّق القطاع المالي على الاقتصاد الحقيقي» حيث عاين أسباب الركود العالمي في الاقتصاد الحقيقي

دفعت الأزمة المالية عام 2007 الاقتصاد العالمي إلى أكبر تراجع منذ الكساد الكبير. واستطاعت الطبقات الرأسمالية إنقاذ النظام عبر مزيج من الحوافز والائتمان المنخفض الثمن وإجراءات تقشّف كبيرة طالت الطبقات العاملة حول العالم. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات حفّزت انتعاشاً جديداً إلاّ أنّه انتعاش ضعيف عانى من مجموعة من التناقضات السياسية والاقتصادية.

جذور الأزمة والكساد وتفوّق القطاع المالي على الاقتصاد الحقيقي

هاداس ثير

بعد عقد من أزمة الركود العالمي، لا يزال نحو نصف الأسر الأميركية يكافح ليؤمّن بالكاد «ميزانية السكن ورعاية الأطفال والطعام والنقل والرعاية الصحية» (1). على الرغم من التصريحات المتفاخرة لـ«المغرّد الأعلى» (tweeter-in-chief) نسبة إلى commander-in-chief أي القائد الأعلى للقوات المسلّحة)، فإن الانخفاض معدّل البطالة ليس مؤشراً جيّداً لحالة الطبقة العاملة. فالعمّال «المحبطون» (الذين توقفوا عن البحث عن عمل) والعمّال المشغّلون تشغيلاً ناقصاً لا يُحتسبون في صفوف العاطلين عن العمل، ولا تزال معدّلات المشاركة في العمالة أدنى من مستويات ما قبل الركود بأربع نقاط مئوية. كما أن المعدّلات المنخفضة للبطالة أخفقت في رفع أجور العمّال المتدنّية بشكل مخزٍ.

ربّما كان من الممكن توقّع أن يتبع ازدهار الديون الليبرالية والركود الليبرالي، انتعاش نيوليبرالي أيضاً. فإذا كان من أمر صحيح قاله الآن غرينسبان خلال ولايته كرئيس للاحتياطي الفيدرالي، فهو أن عقوداً من الاستقطاب الاقتصادي قد خلقت قوة عاملة «مصابة بصدمة». فالوظائف التي عادت هي إلى حدّ كبير منخفضة الأجر وتتطلّب مهارات متدنيّة، كما أنها مؤقتة وذات دوام جزئي. في الواقع، لقد بلغ المجتمع الأميركي مستويات مرتفعة جديدة من الاستقطاب، وهذا واضح في كلام بيرني ساندرز أخيراً، الذي قال إن «الأشخاص الثلاثة الأكثر غنى في أميركا يملكون ما يملكه الـ50% الأكثر فقراً، أي أكثر من 160 مليون شخص» (2).

حقائق الأفولة

على الرغم من أنّ سوق الأسهم بدأت تنتعش على غرار أرباح الشركات الكبرى، إلّا أن الاستثمار في إنتاج جديد بقي ضعيفاً. ولم يحقّق الانتعاش معدّلات نموّ كبيرة للاقتصاد الأميركي ككلّ. وبالكاد تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي 2% سنوياً (مقارنة بـ3% دائمة للاقتصاد المعرّض للركود» (3). ونظراً إلى أن رأس المال غير قادر على تحقيق ما يكفي من الأرباح عبر الإنتاج التقليدي للسلع، أصبح المُزمن»، كما وصفها وزير الخزانة الأميركي لورنس سامرز؟ وإذا كان ذلك صحيحاً فما الأسباب؟

ثمّة جواب شائع ومعقول يعيد حالة الاقتصاد إلى تنامي موقع الرأسمال المالي في مجتمع اليوم. فلا شكّ أن رفع القيود عن القطاع المالي وتزايد استقلاليته منذ وعلى الرغم من التصريحات سبعينيات القرن الماضي يفتحان الباب أمام انفجار الأسواق المالية، ويحفّزان عملية «توريق» (إصدار أوراق مالية) كل شيء، أي تحويل الديون والرهون العقارية للتداول العام. وبالطبع لعبت رأسمالية الكازينو دوراً كبيراً في زيادة سرعة وضراوة الركود العالمي، ولا شكّ ستلعب دوراً في الركود التالي.

على الرغم من أن الدور الملتوي للقطاع المالي كان معترفاً به بشكل واسع في السنوات التي تلت الركود، إلّا أن الخلطات السامة نفسها تقدّم اليوم. فـ«الرهون العقارية الثانوية» استُبدلت بـ«الرهون العقارية السهلة» (التي تتساهل في شروط أهلية المتقدّم بطلب للحصول عليها). ونلاحظ أن سوقاً لأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية ينمو مجدّداً ولكن هذه المرّة بعيقه سوق بقيمة 200 مليار دولار الآن لأوراق المالية المدعومة بقروض الطلاب. وإذا اعتقدتم أن وول ستريت لم تكن قادرة على أن تقوم بشيء أكثر قذارة من تحقيق الأرباح من جيوب الأسر العاملة، فإن المستثمرين اليوم يوجّهون ضربة قاضية إلى ملايين الناس الرازحين تحت أعباء الدين وقوانين الإفلاس التي لا ترحم. والآن تلغي إدارة ترامب القواعد التنظيمية التي لا تناسب المؤسّسات المالية والتي وُضعت خلال ولاية أوباما.

النمو الربحي وليس الركود أدى إلى تفوية القطاع المالي

يبدو من المفهوم حينها الإشارة إلى أن عصر الأفولة ظهر في مرحلة جديدة من الرأسمالية. التي وصفها رئيس تحرير «Monthly Review» جون بيلامي فوستر بأنها مرحلة «الاحتكار المالي». فيعتبر الأخير أن «الأصولة» أصبحت «ضرورة بنيوية دائمة للاقتصاد المعرّض للركود» (3). ونظراً إلى أن رأس المال غير قادر على تحقيق ما يكفي من الأرباح عبر الإنتاج التقليدي للسلع، أصبح يعتمد أكثر فأكثر على الأرباح السهلة، ولكن غير المضبوطة، للمنتجات المالية المعقّدة. ولكن نظراً إلى أن رأس المال المالي لا يستطيع في النهاية التوسّع إلى ما لا نهاية من دون قاعدة في الاقتصاد المنتج، نحن معرّضون لفقّاعات مضاربة وانفجارات هائلة.

في الواقع، إن الاستثمار في خلطات مالية كان نتيجة توجّهات معاكسة. فقد تمّت استعادة الكثير من الربحية عبر الطفرة النيوليبرالية ما جعل رأس المال يبحث عن منافذ إضافية للاستثمار. ومنذ سبعينيات القرن الماضي، تحقّق نمو مادي هائل في الإنتاج أدّى إلى مردود كبير. وقد تسارعت العملية هذه في مطلع الألفية الثالثة مع الطفرة النفطية. وشرح تي. جاي. ليم وهو أحد الأعضاء الأوائل في فريق المقايضات في «جي. بي. مورغن» أن «الكلّ كان يبحث عن مردود. كان بإمكانك فعل كل ما كنت تحلم به وكان الناس يشترونه. وكلّ أسبوع كنّا نشهد ولادة فكرة منتج جديد». وقد وجد الاستثمار الرأسمالي قناة فعّالة على شكل ديون المستهلكين، ما أدّى إلى «عصر التوريق» (4).

كما جادل ماركس، لا تنشأ الأزمات في مجال الائتمان ولكنّها تظهر هناك أولاً. وكتب «في نظام الإنتاج حيث... عملية إعادة الإنتاج تعتمد على الائتمان، لا بدّ من اندلاع أزمة إذا تمّ سحب الائتمان فجأة... على شكل تدافع عنيف للحصول على وسائل لتأمين المدفوعات. للوهلة الأولى، إذاً تطرح الأزمة نفسها على أنها ببساطة أزمة ائتمانية ونقدية». بعبارة أخرى، لأن النظام يعتمد على الائتمان ولأن تمديد الائتمان يطيل أمد توسّع الإنتاج قبل أن يجفّ حين تنفجر الفقّاعة، فإن الانطباع الذي يتولّد هو أن الأزمة هنا تبدأ بالتشكّل.

تكامل رأس المال المنتج والمالي

لا يوجد شرخ فعلي بين الاقتصاد «الحقيقي» المعتمد على رأس المال الصناعي الذي ينخرط في إنتاج السلع وبيعها ولكن لديه رأس مال صغير خاص به يمدّ هذا النشاط، وبين رأس المال المالي الذي يلعب دوراً تيسيرياً بحتاً. ولكن ما حصل في العقود القليلة الماضية كان معاكساً تماماً، إذ شهدنا تداخلاً متزايداً ودمجاً لرأس المال المنتج بالمالي. وحصلت شركات غير مالية على إمكانية أكبر للوصول إلى الأسواق المالية.

وعلى الرغم من وجود فصل بين هذين النوعين من رأس المال، إلّا أنهما لا يزالان مترابطين تماماً. فلطالما اعتمد الإنتاج على الائتمان. ورأس المال المالي هو ببساطة ذلك الجناح من النخبة الذي يمتدّ ويدير ويستفيد بشكل ممتاز من تمديد الائتمان، حتى لو أصبح هذا الربح الأنيق مبالغاً فيه ومرهقاً. وبغضّ النظر عن المدى الذي تبدو فيه في حالة الركود العالمي، سمحت أسعار الفائدة المنخفضة التي حدّدها الاحتياطي الفيدرالي للدين الأميركي بالنمو أكثر فأكثر، ما أعاق التوسّع العالمي في الإنتاج وزاد من وفرة السلع في كلّ أنحاء العالم. وفي مجال العقارات، كان الإفراط في بناء المنازل، إلى جانب انخفاض الأجور، يعني أن المالكين لن يستطيعوا تحمّل تكاليف أسعار الفائدة الباهظة. وقد أدّت الرهون المُعثّرة، بدورها، إلى ابتعاد الأكثر فقراً عن المشتقّات المالية، وتبخّر تريليونات الدولارات في هذه العملية. وبدلاً من أن يخلق المال المزيد من المال في حلقات تكنولوجية أو إسكانية لا تنتهي، أكّد الاقتصاد الحقيقي نفسه. وبعبارة ماركس، فإن «رأس المال الخيالي» الذي كان وراء الأوراق المالية المدعومة بالرهون العقارية، أصبح ساماً تماماً.

ترجمة لمياء الساحلي
International Socialist Review

المراجع

(1) Jessica Corbett, «Sanders Slams US Inequality as Report Finds Nearly Half of Americans Can't Afford Basic Necessities», Common Dreams, May 18, 2018
(2) المرجع نفسه
(3) John Bellamy Foster, «The Financialization of Capitalism», Monthly Review 58, no. 11 (2007)
(4) Gillian Tett, Fool's Gold (New York: Free Press, 2010), 31
(5) كتاب رأس المال، كارل ماركس، المجلّد الثالث.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

تقرير التنافسية

اختبار «البيان الشيوعي» والحاجة إلى سياسة تكنولوجية في لبنان

«إن التثوير الدائم للإنتاج والتغيير المستمرّ لكل الأوضاع الاجتماعية واللايقين والاهتزاز المستمرّين هو ما يفرّق العصر البورجوازي عن كل ما سبقه... (حيث) كل العلاقات الجديدة تصبح قديمة قبل أن تتحجر»

البيان الشيوعي

ينطلق الكاتب من تقرير «التنافسية» العربي، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ليبيّن أن الأزمة في لبنان بلغت مدى لم يعد بالإمكان حلّها بتكرار الماضي. فعلى عكس الانطباع الذي أشاعه احتلال لبنان المرتبة الرابعة عالمياً على مؤشّر فرعي يتعلّق بجودة تعليم العلوم والرياضيات، فهذا المؤشّر نفسه هو الدليل على هدر الإيجابيات، إذ يحتلّ لبنان المرتبة الأخيرة عربياً والمرتبة 105 من أصل 137 بلداً في العالم على المؤشّر المركّب لقياس التنافسية

دخل العالم عصر الآلة الثاني، أو ما يسمّيه البعض الثورة الصناعية الرابعة، ولبنان لا يزال يصارع مع عصر الآلة الأوّل. وهو لا يتأخّر فقط عن اللحاق بموجة التكنولوجيا العالية، أو دورة كوندراتييف الجديدة، ولكنه يتأخّر أيضاً عن أترابه في المنطقة العربية، التي هي أصلاً منطقة متأخّرة في اللحاق بغيرها من مناطق العالم، وخصوصاً في مجالات التكنولوجيا والابتكار والاستثمارات التي تؤدّي إلى ارتفاع الإنتاجية وتعميمها في الاقتصاد. أمام هكذا تأخّر في التطوّر والتنمية نسبة إلى الدول الأخرى، لا بدّ من طرح التحدّيات والإمكانات ومعها السؤال الذي يطرح نفسه أيضاً بإلحاح وقوة: ما العمل؟ وهذا السؤال يتردّد حتى في الاقتصادات الرأسمالية المتقدّمة، لأن الرأسمالية هي متحرّكة وديناميكية، فكما قال ماركس وإنجلز ففيها «كل شيء جامد يذوب في الهواء»، وعلى الرأسمالية أن تجتاز دوماً ما يمكن أن نسمّيه «امتحان البيان الشيوعي» من حيث استمرارها في تثوير قوى الإنتاج والقضاء على القديم.

حالياً، دخل العالم الرأسمالي المتقدّم عصر الآلة الثاني أي عصر الروبوتات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية. هذا العصر الجديد يطرح في حدّ ذاته تحدّيات عدة تنبع من هذه التكنولوجيات الحديثة؛ أبرزها: تأثيرها على البطالة التكنولوجية (أي تلك المتأتية من التكنولوجيا) وتوزيع الدخل وطرق قياس الناتج المحلي. وإزاء هذه التغيّرات، لا يمكن للاقتصادات المتقدّمة، والتي حقّقت قفزات ضخمة منذ الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، أن تتجاهلها، إذ إن تجاهلها سيكون على حساب رفاه الأجيال القادمة. في هذا الإطار، هناك اقتراحات عدّة يجرى تداولها. على سبيل المثال، اقترح الاقتصاديان أريك برينيولفسون وآندرو مكآفي مجموعة من السياسات القصيرة المدى، التي يجب على الاقتصادات المتقدّمة أن تركّز عليها من أجل التكيّف مع الثورة التكنولوجية الجديدة، وأبرزها: التركيز على/ واستعمال التكنولوجيا في التعليم، ولكن مع إعطاء الأساتذة أجوراً أعلى مقابل محاسبة أكبر ودعم العلوم والعلماء والابتكار وتحديث البنى التحتية ووضع الضرائب على الريوع الاقتصادية غير المُنتجة.

من دون تحليل هذه الاقتراحات، المهمّ فيها أنه عند التحوّلات الكبرى لا يمكن أن تترك الاقتصادات من دون سياسات تدخّلية من الدولة.

بعض التجارب من شرق آسيا

وهنا يمكننا أن نلقي الضوء بسرعة على بعض التجارب التي كان فيها للتدخّلات المنهجية للدولة دور أساسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. اليابان، على سبيل المثال، من خلال وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) أطلقت خططاً طُبقت على التوالي من 1970 إلى 1990 مؤدّية الى التحوّل من الصناعات الثقيلة ذات الرأسمال الكثيف، والتي سادت بعد الحرب، إلى الصناعات المعرفية في الثمانينيات، ثم إلى القطاعات غير الاستراتيجية في تسعينيات القرن العشرين. وعلى المنوال نفسه، اجتازت خطط التصنيع في سنغافورة خمس مراحل من 1959 إلى 1990، بدءاً من استبدال الواردات الكثيفة العمالة إلى النمو الموجّه نحو التصدير في الفترة بين 1966 و1973 وانتهت بالتطوير التكنولوجي وتنويع الصناعة التحويلية في الثمانينيات. ومرّت السياسة الصناعية الكورية الجنوبية في ثلاث مراحل: في الأولى من 1961 إلى 1973، أطلقت كوريا حمائية قوّية للصادرات، ومن 1973 إلى 1981 كانت فترة الصناعات الثقيلة والكيميائية التي ركّزت على خلق صناعات كبيرة ذات رأس مال كبير مثل: الآلات الصناعية، بناء السفن، الصلب والبتروكيماويات. والمرحلة الثالثة ركّزت على الحوافز الوظيفية. والآن، بحسب مقالة في الفايننشال تايمز في 19 آب الماضي، فإن كوريا الجنوبية تواجه مفترق طرق تاريخياً، إذ إن المنافسة الصينية أدّت إلى أن يفقد النموذج الكوري التصديري زخمه مع انخفاض الصادرات من 55% من الناتج إلى حوالى 40%. وهذا المنحى الهبوطي مرشّح للاستمرار في ظلّ هذه المنافسة؛ وتنقل الفايننشال تايمز عن أحد أساتذة الاقتصاد في جامعة يونسيه «أن كوريا بحاجة إلى التركيز على البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا المتطوّرة، فالصين بدأت تسبق الشركات الكورية الجنوبية عبر الاستثمارات الضخمة». إذاً، الأمر لا ينتهي في هذا العالم الرأسمالي اللايقيني والمهتزّ دائماً.

تقرير التنافسية العربي

في 14 آب الماضي، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي تقريراً حول التنافسية في المنطقة العربية. ويتناول التقرير 12 بلداً عربياً هي: الإمارات، لبنان، الأردن، قطر، مصر، الجزائر، تونس، السعودية، الكويت، عمان، البحرين والمغرب. ويقيس التقرير درجة التنافسية عبر مؤشرات عدّة، أبرزها: البنى التحتية، البيئة الماكرو اقتصادية، الاستعداد التكنولوجي، الابتكار وكفاءة سوق العمل. ويصنّف هذه الدول وفق مؤشّر مركّب للتنافسية العالمية. وللمفاجأة، احتلّ لبنان الموقع الأخير بين الدول العربية والمرتبة 105 على المستوى العالمي من 137 بلداً.

إذاً، وضع لبنان سيئ، بل سيئ جداً. طبعاً، مؤشّر البيئة الماكرو اقتصادية (133) ومؤشر البنى التحتية (113) هما ذات أهمية كبرى، ولكن لن أتناولهما هنا. أكتفي بالقول إنهما ليسا نتيجة سوء حظ، بل بسبب السياسات الاقتصادية والنموذج الاقتصادي اللبناني الحالي. إذا حقّقنا أكثر في تفاصيل المؤشّرات الأخرى، نستطيع أن نرى أن المعضلات تشير إلى أزمة بنيوية عميقة.

أولاً، الكفاءة في سوق العمل. يحتلّ لبنان المرتبة 109 بين الدول. ولكن نظرة تفصيلية تشير إلى أن المعضلة ليست في عدم مرونة سوق العمل التي دائماً يحاول البعض وضع اللائمة عليها. في مرونة سوق العمل، يحتلّ لبنان الموقّع 50 مثلاً في التوظيف والصرف، والمرتبة 65 في مرونة تحديد الأجور. ولكن في مؤشّرات «الاستعمال الكفوء للمواهب»، احتلّ لبنان الموقع 105 في قدرة البلد على جذب، كما الحفاظ على المواهب، والمرتبة 128 في مشاركة الإناث في سوق العمل. هذا يعني أن الاقتصاد لا ينتج الوظائف التي تستعمل المهارات والكفاءات لدى الشباب اللبناني المتعلّم. في هذا الإطار، الرقم من التقرير الذي تداوله الجميع أخيراً أن لبنان يحتلّ الموقع الرابع عالمياً في جودة تعليم الرياضيات والعلوم، وإذا أضفنا إليه أن لبنان يحتلّ المرتبة 15 في توفّر المهندسين والعلماء، يؤشّران أيضاً إلى هذه الأزمة؛ إذ إن الاقتصاد اللبناني يحوّل هذه الإيجابيات الكبرى إلى الموقع 105 عالمياً في التنافسية!

ثانياً، في الاستعداد التكنولوجي، يحتلّ لبنان المرتبة 64، وهو تقريباً في منتصف التراتبية. ولكن المؤشّرات المكوّنة لهذا الاستعداد تشير إلى أن هذا الترتيب المنتصفي مدفوع باستعمال تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، وهما أمران يمكن أن تكون علاقتهما بالإنتاجية ضعيفة إذا اقتصر استعمالها على التواصل والترفيه. في الإطار نفسه، المكوّنات الأخرى تشير إلى وضع لبنان السيئ، إذ يحتلّ المرتبة 108 في توفّر أحدث التكنولوجيات والمرتبة 86 في استيعاب المؤسّسات للتكنولوجيا والمرتبة 122 في الاستثمار المباشر ونقل التكنولوجيا!

ثالثاً، يحتلّ لبنان المرتبة 114 في شراء الحكومات لمنتجات التكنولوجيا المتطوّرة و81 في جودة المؤسّسات البحثية و120 في سياسات مكافحة الاحتكار و71 في كلفة الخدمات المالية.

كل هذا يشير إلى أن الأزمة بلغت مدى لم يعد بالإمكان حلّها بتكرار الماضي، ويشير الى أن الانتقال من اقتصاد إلى اقتصاد آخر لن يأتي عبر الترداد الببغائي لبعض الاقتصاديين والسياسيين حول الاقتصاد الحرّ والمبادرة الفردية والخصخصة ومكافحة التهريب والفساد والهدر والتهليل للانتساب إلى نادي النفط أو الى التسوّل الخارجي، مثل سلسلة باريس التي يبدو أنها بلا نهاية، ووضع اللائمة على اللاجئين السوريين أو سلسلة الرواتب وغيرها من التبريرات التي تمّ تكرارها في السنوات الخمس والعشرين الماضية. فالذي أوصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم هو هذا الفكر الذي لم ينفع لشيء إلّا لإطالة أمد إثراء الريعيين وسيطرتهم، بينما الاقتصاد ينتهي شيئاً فشيئاً. فالوقائع الآن بدأت تظهر تباعاً من تقرير الـ MILES للبنك الدولي في 2012 إلى تقريره في 2015 الذي تناول فيه الحوكمة الطائفية الى اليوم مع تقرير التنافسية من المنتدى. الكلام لم يعد ينفع، والمصالح الاقتصادية السياسية الطائفية والريعية يبدو واضحاً أنها تعيق أي تقدّم اقتصادي وتعيق اجتياز الرأسمالية اللبنانية لامتحان «البيان الشيوعي»، وهي التي تجعل لبنان ذا المرتبة العالية في التعليم العلمي وتوفر العلماء والمهندسين أن يحتلّ المرتبة 105 في التنافسية! وبسبب ذلك، ومن أجل الرفاه الاقتصادي للأجيال القادمة، التي تعتمد أولاً وأخيراً على رفع الإنتاجية، علينا إلقاء جانباً كل الأساطير ومَنْ وراءها والتي حكمت العقل والاقتصاد اللبناني لمدة أطول مما يجب؛ وعلينا اتباع سياسات جديدة من أجل تحويل جهود وعمل ومواهب اللبنانيين إلى تطوّر تكنولوجي بدلاً من أن تضيع هباءً في إثراء أرستقراطية مالية وفي غياهب صراعات أحزاب المحاصصة.

انجك بوليغان ـ المكسيك